وزارة التعـ ـليم العـ ـالي والبحـ ـ ـث العـ ـلمي
جامـ ـعة الجـ ـزائر

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني
من خلال كتابه الخصائص

مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير

في تخصص الدراسات اللغوية النظرية

من إعداد
جاب ا يازيد

2005 - 2004

الإهـداء

إلى روح والدتي العزيزة الغاليّة الّتي غرست فيّ حبّ العلم و الدّراسة.

إلى والدي أعظم رجل تعلّمت منه كيف أثق بنفسي في العلم و التحصيل.

إلى زوجتي التي هيّأت لي الظروف المناسبة للبحث.

إلى بشرى و محمّد عبّاس رمز الأمل و التفاؤل.

إلى إخوتي و أهلي و كلّ أحبابي.

إلى وطني الجزائر.

أهدي أوّل أعمالي العلميّة.

- المقدمـــــة -

موضوع البحث:

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على النّبي المصطفى الأمين وعلى آلـه وصـحبه الطيبين الطّاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:\

فإن موضوع هذا البحث هو ظاهرة التّعليل في النّحو عنـد ابـن جنّـي مـن خـلال كتابـه (الخصائص). وهو يستهدف دراسة الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة والّتي تعتبر قضية مفصلية أساسية في النّحو العربي وذلك من نشأة النّحو العربي إلى القرن الرابع الهجري. هـذا القـرن الّذي يعد أزهر عصور الابتكار في تأليف النّحو واللّغة وأنّه العصر الّذي وصل فيـه التّعليـل النّحوي إلى أرفع مشارف النّضج والاستواء. وقد عاش في هذا العصر ابن جنّي أحد أقطـاب المدرسة اللّغوية،والّتي يتزعمها عن جدارة كلّ من الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وأبـي علـي الفارسي. والّتي نعتقد أن كلّ علم من أعلامها جدير بالبحث والدراسة.

دوافع البحث:

إن ما دفعني إلي اختيار هذا الموضوع هو ما خلّفته ظاهرة التّعليل النّحوي مـن آثـار فـي الدراسات النّحوية الحديثة، وما أصبح يوليه النّحاة المحدثون من اهتمام بإصلاح النّحو وتيسيره ، وكان مما زادني رغبة في هذا البحث أن أبا الفتح بن جنّي يأتي في طليعة النّحاة الّذين اهتموا بالتّعليل النّحوي، وأفردوا له كتبا خاصة. فأنتّ إذا قرأت كتبه تحس بسعة عقله، وبراعته فـي التّعليل. ورغم كل ذلك فإنّنا نجد حظّه من دراسات المحدثين كان قليلا جدا.

أهداف البحث:

من أجل ما ذكرته سابقا، ومن أجل التمرس في البحث العلمي المنهجي، وهو هدف سام في حد ذاته. رأينا أن ندلو بدلونا لنخوض غمار هذه الظّاهرة النّحوية فنتعرف عـن مفهـوم التّعليـل النّحوي، وأنواعه ونتبين كيف كانت نشأته و كيف كان ارتقاؤه؟ وعلى أي مدى وصـل سـير تطوره وازدهاره ؟ وبماذا اتّسمت هذه الظّاهرة النّحوية عند ابن جنّي؟ وكيف وظّفها في كتابـه (الخصائص) ؟

منهج البحث:

كان اعتمادنا في دراسة هذا البحث على المنهج التّاريخي، لأن التّتبع التـاريخي لأي ظـاهرة علمية قد يكون أعون للوصول إلى طبيعتها، والاهتداء إلى حلّ المـشكلات المتعلقـة بهـا، أو المتفرعة عنها.

خطّة البحث:

أفضت طبيعة البحث أن يجئ بعد المقدمة في مدخل وثلاثة فصول ، كلّ فـصل مقـسم إلـى مباحث ،وخاتمة عامة، وأخيرا الفهارس.

المدخل: تناولنا فيه:

أولا:

حياة العلامة ابن جني صاحب الخصائص وسيرته الذّاتية والعلمية، وعلاقته بشيخه أبي علـي الفارسي، ومكانته العلمية وآثاره الخالدة.

ثانيا:

التعريف بكتاب الخصائص (موضوعه ، سبب تأليفه ،منهجه ،قيمته).

الفصل الأول: التّعليل النّحوي (نشأته وارتقاؤه)

قد بدأناه بالحديث عن مفهوم التّعليل لغة واصطلاحا وتعرضنا فيه لأنواع العلل المختلفـة مـع التّمثيل لكلّ نوع، وانتقلنا بعد ذلك إلى الموضوع الرئيس ،وهو نشأة التّعليل النّحوي، وقد القينا الضوء فيه على كيفية نموه وارتقائه لا سيما مع الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه وصولا إلـى القرن الثالث الهجري مع المبرد.

الفصل الثاني: التّعليل النّحوي (نضجه وازدهاره)

وقد خصصناه للحديث عن تطور التّعليل النّحوي في القرن الرابع الهجري.وذلك بتقديم نماذج من تعليلات أبرز نحاة هذا العصر لكي تكون دليلا على ما وصل إليه التّعليل النّحوي في هـذا العصر من نضج وازدهار. وكان لابد قبل ذلك أن نلقي الضوء على مدى تأثّر التّعليل النّحوي بالمنطق، وكيفية تفاعله مع التّعليل الفقهي.

الفصل الثالث: التّعليل النّحوي عند ابن جنّي

وقد ركّزنا فيه على التعليل النّحوي وأهميته عند العلاّمة ابن جنّي في كتـاب (الخـصائص) وذلك بكيفية تصنيفه للعلل النّحوية، وبيان موقفه من العلل الثّواني وما بعدها، وتعرضـنا إلـى مذهبه الّذي خالف فيه الكثير من النّحاة. كما القينا الضوء على موقفه من نظرية العامل وبينـا بأنّه سار فيها على مذهب جمهور النّحاة ، وختمنا هذا الفصل بالحديث عن دفاع ابن جنّي عـن علل النّحاة.

ولقد أنهيت البحث كلّه بخاتمة أبرزت فيها أهم النتائج الّتي توصلت إليها، ثم أعقبتها بالفهارس العامة و هي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأبيات الشّعرية.

فهرس أنصاف الأبيات.

فهرس المصادر و المراجع.

فهرس الموضوعات.

مصادر البحث:

اعتمدنا في هذه المذكّرة على ثلاثة أصناف من المصادر:

ما يتعلق بحياة العلامة ابن جنّي وآثاره اعتمدنا فيه على كتب التـراجم و الطبقـات. كنزهـة الألباء في طبقات الأدباء للزبيدي ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، و أنباه الـرواة للقفطـي ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين و النّحاة للسيوطي، والفهرست لابن النديم وغيرها.

- ما يتعلّق بجهوده ومكانته في التّعليل النّحوي اعتمدنا فيه على مؤلّفاته كالخصائص ، وسـر الصناعة ،والمنصف ،وعلى كتب من سبقه ككتاب سيبويه ،وأصول النّحـو لابـن الـسراج، والمقتضب للمبرد ، والإيضاح في علل النّحو للزجاجي، وعلى كتب من جاء بعده كالإنـصاف في مسائل الخلاف ،وأسرار العربية لابن الأنباري ،والاقتراح في علم أصول النّحو للـسيوطي وغيرها.

- ما يتعلق بالدراسات النّحوية عامة اعتمدنا فيه على جملة صالحة من المراجع الحديثة مثـل: النّحو العربي للدكتور مازن المبارك ، و المدارس النّحوية لشوقي ضيف ،وأصول النّحو لسعيد الأفغاني، ونظرية التّعليل في النّحو للدكتور حسن خميس سعيد الملخ، وظاهرة الإعراب لأحمد سليمان ياقوت وغيرها كثير.

وقد كانت هذه الدراسات المتنوعة روافد أساسية مدت البحث بأفكار استضاء بها فـي مختلـف مراحله فجاء هذا البحث ليستجمع ملامح ظاهرة التّعليل النّحوي مـن نـشوئها إلـى نـضجها وازدهارها في القرن الرابع الهجري وذلك بالبحث عن طبيعة العلّة النّحوية ودوافعها وشروطها

وأهميتها وتفاعلها مع العلّة الفقهية والمنطقية، وموقف العلامة ابن جنّي منها بالاعتمـاد علـى كتابه: (الخصائص) الّذي لا يزال محطّ إعجاب علماء اللّغة عند العرب والغرب على السواء.

ولست في حاجة لأن أذكّر بالصعوبات الجمة التي اعترضتنا أثناء إعداد هـذه المـذكّرة فـي الحصول على الوثائق المهمة. فقد كانت مصادرها عزيزة نادرة يصعب الإطّلاع عليها فـضلا عن تصويرها، أو اقتنائها . وقد كنّا نسمع بالمراجع دون أن نجد لها سبيلا في مكتباتنا، وذلـك بسبب العوائق الكثير الّتي يعرفها الخاص والعام ببلادنا.

وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل العميق لأستاذنا الدكتور سالم علوي لقبوله الإشراف علـى هـذا البحث، ورعايته له منذ أن كان خطوطا عريضة إلى أن أستوي على الشّكل الّذي هـو عليـه، فقوم مكان معوجا منه، وعدل ما كان مائلا فيه. بملاحظاته القيمة وإشارته النيرة، وننوه ثانيـة بجهوده العلمية و تسامحه ورحابة صدره، ونبل أخلاقه. كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الـشّكر وعظيم التّقدير لكلّ من طوق عنقي بالمساعدة والعون على النهوض بهذا البحث ليصل إلى مـا وصل إليه، وهم كثيرون وا أسأل التوفيق والسداد للجميع.

نسبـــــه .

هو " أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي النّحوي اللّغوي " [1] (و كان أبوه (جنّي) عبدا رونيا مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي)) [2] ،((و جنّي بكسر الجيم و تشديد النّون و كسرها و سكون الياء علم رومي و هو معرب (كّني) .)) [3]

و جنّي تكتب بالحروف اللاّتينية ممثّلة للّفظ اليوناني (GENNAIUS) و معناها : كريم ،نبيل ، جيد التفكير ، عبقري ، مخاص .)) [4] و ذكر ابن السمعاني قال : ((و حكي لي إسماعيل بن المؤمل النّحوي أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلا بالّرومية .))[5] و الظّـاهر أنّـه أراد ترجمة لفظ (جنّي) و هذا ينطبق على ما ذكره الأستاذ محمد على النجار ، و في شـعر ابـن جنّي ما يؤكّد أصله الرومي [6]

فإن أصبح بلا نسـب	فعلمي في الورى نسبي
على أنّي أؤول إلـى	قـــروم سـادة نجب
قياصرة إذا نطقــوا	أرم الدهـــر ذو الخطب
أولاك دعا النبي لهم	كفى شـــرفا دعــاء نبي [7]

و لعلّ ابن جنّي لم ينظم هذه الأبيات إلا بعد ما أحس بشيء من الضعة و احتقار عند النّاس. إذ لم يكن ذا أصل عربي فأراد أن يبين أنه عنده ما يعوض هذا النقص، و خاصة علمه الّذي سار في الآفاق و مجد أجداده الّتليد من ملوك و قياصرة الروم .

مـــولـــده .

اختلاف المؤرخون في السنة الّتي ولد فيها ابن جنّي، فقيل : ((أنه ولد بالموصل قبل الثّلاثـين و الثّلاثمائة.))[8]

(1) القفطي –ابناه الرواة على أبناه النحاة ،ج 2 ص335 تحقيق محمد أبي الفصل ابراهيم بيروت .1986 .
(2) المصدر نفسه، ج2 ،ص 335 .
(3) السيوطي – بغية الوعاة ج2 ،ص 132 تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت.
(4) محمد علي النجار- مقدمة الخصائص، ص2 .
(5) ابن السمعاني – الانساب، ص139 نقلا عن فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي النّحوي ، ص22 .
(6) ياقوت الحموي معجم الأدباء ج12 ص83 ، تحقيق احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1993 م.
(7) المصدر نفسه ، ج12 ، ص 83 .

(8) السيوطي – بغية الوعاة ، ج2 ، ص132.

و قيل: ((قبل الثّلاثمائة))[1] أما أبو الفداء فإنّه يذكر ((بأن ولادته كانت سنة 302 هـ ـ)) [2] و هذا الاضطراب في تعدد الروايات حول سنة ميلاده أدى إلى عدم الوصول إلى اليقـين فـي بعض ما جاء عن حياته ما أدى من بعض الباحثين المحدثين إلى ترجيح روايات على أخـرى. اعتماد على مسار حياته و من أهم هذه الآراء ما ذهب إليه الأستـاذ محمـد عـلي النّجـار حيث ذكـر((أن ولادته تكون في حدود اثنين و عشرين و ثلاثمائـة.))[3] و هذا يرجع رواية أبي الفداء ،أما الدكتور شوقي ضيف ،و فاضل صالح السامرائي فيـذهبان ((إلى أن مولده كان في حدود عشرين و ثلاثمائة (320هـ) .))[4] و أراه بأنّه التّاريخ الأقـرب إلى الحقيقة لأنّه يبعدنا عن التصحيف الذي قد طبع بعض الروايات القديمة و يلحق بمسار حياته الطبيعي

و فاتـــــــــه :

و قد ((كانت و فاته يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صـفر سـنة اثنـين و تـسعين و ثلاثمائـة (392هـ) في خلافة القادر))[5] . و ذهب بعضهم إلى ((أنه توفي سـنة ثلاثـة و تـسعين و ثلاثمائة)) [6] و قال القفطي : ((أنّه توفي سنة اثنين و سبعين و ثلاثمائة .))[7] و أراه تصحيفا لتشابه الحروف لأن شيخه أبا علي الفارسي توفي سنة 377 هـ ،((و قد عاش ابن جنّي بعـد شيخة و تصدر مكانه ببغداد للتدريس .)) [8]

و دفن ابن جنّي بالشونيزي من مقابر بغداد. عند قبر أستاذه أبي علي الفارسي و هي مقبرة جنيد الحالية، و أكثر مدفنها من المتصوفة)) [9]

---

(1) ابن عماد الحنبلي – شذرات الذهب،ج3 ، ص141 ، نقلا عن فاضل صالح السمرائي– ابن جنّي النّحوي، ص.23
(2) أبو الفدا – تاريخ أبي الفدا ، ج2 ،ص241 ، نقلا عن فاضل صالح السمرائي- ابن جنّي النّحوي ، ص23.
(3) محمد علي النّجار – مقدمة الخصائص ، ج1 ، ص9 .
(4) فاضل صالح السامرائي – ابن جّني النّحوي ، ص40 ، دار النذير للطباعة و النشر و التوزيع، بغداد ، 1969م.
(5) السيوطي – بغية الوعاة ، ج2 ، ص132 .
(6) ابن الأثير – الكامل في التاريخ ، ج7 ، 215 - 219.
(7) القفطي – انباه الرواة ، ج2 ، ص336.
(8) حسن هنداوي – مقدمة سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص8.
(9) فاضل صالح السمرائي – ابن جنّي النّحوي ، ص26 .

و كان له من الأولاد ثلاثة و هم ((علي ، عال و علاء و كلّهم أدباء فضلاء قد خرجهم والدهم و حسن خطوطهم ، فهم معدودون في الصحيحين الضبط، و حسني الخط.)) [1]

صفاتـــــــــــه :

لم تذكر لنا كتب التراجم الكثير عن صفات ابن جنّي الخلقية و سماته الجـسمية غيـر بعـض الصفات البارزة فيه حيث روي انّه كان ((ممتّعا بإحدى عينيه)) [2] و ذلك كناية عن أنّه كـان أعور و الّذي ينبأ عن هذا العور و يدلل عليه هذه الأبيات الّتي قالها في عتاب صديق له [3]

صـدودك عني ولا ذنب لـي	دليـل على نيـّة فاسـدة
فقد – و حياتك – مما بكيـت	خشيت على عينـي الواحدة
و لـو لا مخافـة ألاّ أراك	لما كـان في تركها فائدة

و قد ذهب الأستاذ محمد علي النّجار إلى ((أن أبن جنّي كان في لسانه لكنـــة لمكـــانه من العجمة من جهة أبيه فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشـارة.))[4]
وهذه الصفات و لا ريب لا يمكن أن تقدح في شخصية الرجل الّتي طبقت الآفاق بسعة علمه و إفاضته في علوم العربية.

---

(1) ياقوت الحموي – معجم الأدباء ، ج12 ، ص91.
(2) المصدر نفسه ، ج12 ، ص90.
(3) المصدر نفسه ، ج12 ، ص90.
(4) محمد علي النجار- مقدمة الخصائص ،ج1، ص14.

أساتذته و أخذه عن الأعراب .

لقد اتّفق المؤرخون أن ابن جنّي ولد و نشأ بالموصل، و تلقي مبادئ التّعلم فيها ((و قـد أخـذ النّحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش)) [1] و قد ذكر ابن جنّي فـي كتبه علماء كثيرين ،استفادة منهم ، و قرأ عليهم، و منهم : أبو بكر محمد بـن الحـسن بـن يعقوب المعروف بابن مقسم أحد قراء بغداد كان عالما باللّغة و الشعر و سمع من ثعلب و توفي سنة 354 هـ . [2] و قد تردد اسم ابن مقسم مرارا في كتبه الذّائعة الصيت كسر الـصناعة، و الخصائص و كان يأخذ عنه عن احمد بن يحي ثعلب، فهو يذكر أحيانا أنّه أخبره عنـه كـأن يقول: ((أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي ...)) [3] و ذكر ابن جنّي أنّه قرأ علي أبي الفرج الأصفهاني ، ((و كان شاعرا مصنّفها، و هو صاحب الكتاب الخالد (الأغاني) و كانـت و فاته سنة نيف و ستين و ثلاثمائة.)) [4] و قد جاء ما نصه: ((قرأت على أبي الفرج علي بن الحسين عن أبي العباس اليزيدي .)) [5] و لقد ذكر الدكتور فاضل صالح الـسامرائي ((أن بـن جنّي استفاد من أبي سهل القطان أحمد بن محمد بن عبد ا بن زياد توفي سنة 350 هـ ،و قد ذكره ابن جنّي في المبهج .))[6] آخر بين بأنّه استفاد منهم عن طريق القراءة و التحديث كـأبي اسحاق ابراهيم بن أحمد القرميسيني.))[7]، و أبي صالح السليل بن أحمد بن عيسى الـشيخ.)) [8]، و أبي الحسن علي بن عمرو[9] و محمد بن محمد [10] و أبي بكر جعفر بـن محمـد بـن الحجاج [11].

---

(1) محمد علي النّجار- مقدمة الخصائص ،ج1 ، ص10.

(2) ابن النديم- الفهرست، ص73، تحقيق مصطفى الشويمي ، م، و، ك الجزائر ، 1985 م.

(3) ابن جنّي- سر صناعة الإعراب ،ج1 ،ص54 ، ط 2 ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق 1993م.

(4) فاضل صالح السامرائي - ابن جنّي النّحوي ، ص30.

(5) ابن جنّي – الخصائص، ج1، ص 75 ،ط2 ، تحقيق محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1952م.

(6) المصدر نفسه، ج1 ،ص360.

(7) المصدر نفسه ،ج1،ص75.

(8) ابن جنّي – الخصائص، ج1، ص360.

(9) المصدر نفسه ،ج1، ص80.

(10) ابن جني - المبهج ، ص20 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي- ابن جنّي النّحوي، ص30.

(11) ابن جنّي – الخصائص ، ج3 ، ص305.

و محمد بن سلمة [1]، و أبي بكر محمد بن علي المراغي [2] و أبي بكر محمد بن علي [3]، و هو مبرمان. كما ذهب إلى ذلك الأستاذ النّجار [4] ،أو هو أبو بكر بن علي بن القاسم الـذهبي الّذي ذكره ابن جنّي في ما بعد [5] .

و من العرب الفصحاء الّذين أخذ عنهم اللّغة، و كان يثق بلغتهم أبو عبد ا محمد بن العـساف العقيلي التميمي ، و قد يذكره ابن جنّي باسم ابي عبد ا الشّجري، و من قوله فيه : ((و علـى نحو ذلك فحضرني قديما بالموصل أعرابي عقيلي جوثي تميمي يقال له محمـد بـن العـساف الشجري، و قلّما رأيت بدويا افصح منه.))[6] و أكثر من أخذ عنهم ابن جنّي هـو ابـو علـي الفارسي. إذ يعتبر اعظم أستاذ تخرج عليه و أثر فيه .

صحبته لأستاذه أبي علي.

يعتبر أبو علي الفارسي المتوفي سنة 377 هـ أهم شخصية علمية أثّرت تأثيرا بالغا في تكوين ابن جنّي فهو شديد التّعلق به ، كثير النقل عنه ،و ما من مرة يذكر فيها اسمه إلاّ و يغدق عليـه بالدعاء و الرحمة، فقد قال الأستاذ محمد علي النّجار: ((كان ابن جنّي يظهر من التّعلق بـه، و التقبل لرأيه و الانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذ لأستاذه ،و هو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي، و علمه و يرجع علمه و مكانته إلى فضل أسـتاذه ، و يـبجح بالانتـساب إليـه ،و التـشّبث بأسبابه.))[7]

و يمكننا أن نستشهد على مدى تقديره لعلم شيخه بما ورد في كتابه (الخصائص) يقول : ((و قلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي – رحمه ا – و قد أفضنا في ذكر أبي علي و نبـل قدره و نباوة محله ،احسب أن أبا علي قد خطر له و انتزع من علال هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا. فأصغى أبو بكر إليه، و لم يتبشّع هذا القول عليه .))[8]

(1) ابن جني- الخصائص، ج1، ص315.
(2) المصدر نفسه، ج3 ، ص299 .
(3) المصدر نفسه ،ج2 ، ص255 .
(4) محمد علي النّجار- حاشية الخصائص، ج2 ، ص255 .
(5) ابن جني- الخصائص ،ج3 ، ص299 .
(6) محمد علي النجار- مقدمة الخصائص ، ج1 ، ص16 .
(7) المصدر نفسه ، ج1 ، ص17 .
(8) ابن جني – الخصائص، ج1 ، ص208 .

و يقول في تضلّعه في القياس و التّعليل : ((و هو و عليه رحمته فما كان أقوى قياسه، و أشد بهذا العلم اللّطيف الشّريف أنسه فكأنّه إنّما كان مخلوقا له ،و كيف كان لا يكون كذلك، و قد أقدم على هذه الطريقة مع جلّة أصحابها ، و أعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة علله، ساقطة عنه كلفه ، و جعله همة ،و سدمه ،لا يعتاقه عنه ولد ، و لا يعارضه فيه متجـر ، و لا يـسوم بـه مطلب و لا يخدم به رئيسا إلاّ بآخره ، و قد حط من أثقاله ،و ألقى عصا ترحاله.))[1]

و قد ذكر في سبب اتصاله به و أخذه عنه : ((أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصـل فدخل الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جنّي يقرئ النّحو، و هو شاب، و كان بين يديه مـتعلّم و هو يكلّمه في قلب الواو ألفا، نحو قام و قال . فاعترض عليه أبو علي فوجده مقتصرا. فقال لـه أبو علي: (زببت و أنت حصرم) ثم قام أبو علي ،و لم يعرفه ابن جنّي ، و سال عنه فقيل له : هو أبو علي الفارسي النّحوي. فأخذ في طلبه فوجده ينزل إلى (السميرية) يقصد بغداد .فنـزل معه في الحال، و لزمه و صاحبه أربعين سنة .))[2] و يذكر ابن خلكان الخبر بشكل آخر فيقول ((قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي ، و قعد للإقراء بالموصل فاجتاز به شيخه أبو علـي فرآه في حلقته ، و النّاس حوله يشتغلون عليه. فقال له : ((تزببت و أنت حصرم)) ، فترك حلقته و تبعه و لازمة حتى تمهر.)) [3]

و لم تسلم هذه الروايات من انتقادات الباحثين .المعاصرين فالدكتور محمد أسعد طلس يـرى ((بأن هذه القصة مصنوعة. و ذلك لأسباب أولها أن ابن خلكان يذكرها على شكل آخر غير مـا يذكرها عليه ابن الأنباري و ياقوت هذا من ناحية ،و من آخر فإن ابن جنّي يـذكر فـي كتابـه (الخصائص) أن أبا علي أنشده بالموصل سنة إحدى و أربعين و الثلاثمائة ، و نحن نعرف أن ابن جنّي قد ولد في حدود الثّلاثين و الثّلاثمائة. فعلى هذا يكون عمر ابن جنّي في سنة إحدى و أربعين نحوا من اثنتي عشرة سنة، و ما يجوز عقل أن إنسانا له هذا العمر يرحل في طلب العلم قبل هذه السن من الموصل إلى بغداد. ثم يعود و يحلّق حلقه يعلّم فيها النّحو.)) [4]

(1) ابن جني – الخصائص، ج1 ، ص 277 .
(2) ابن لأنباري- نزهة الألباء، ص 408 ، ط 3 ، تحقيق ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ،1985م.
(3) ابن خلكان - وفايات الأعيان ، ج2 ، ص410.
(4) مجلة المجمع ، مجلد30 ، ص 449 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي - ابن جني، ص 35.

و يقول فؤاد البستاني: ((و يبدو لنا من النّظر إلى تاريخ مولد ابن جنّي ثمّ إلى السنة الّتي توفي فيها أبو علي الفارسي أن ياقوتا قد اشتّط في قوله أنّه لزمه أربعين سنة ، فعلّه لزمة ثلاثين سنة، أو مايزيد عليها قليلا .إلاّ إذا رجعنا بتاريخ مولد أبي الفتح إلى سنة 320 هـ))[1] ، و ممن شك في هذه المدة الأستاذ عبد الله أمين الّذي يذكر ((بأن ابن جنّي لم يعش سوى اثنتين و ستين سنة. قضي منها قبل ملازمة شيخه نحو عشرين سنة، و بعد وفاته خمس عشر سنة .و الباقي من عمره هو سبع و عشرون سنة .هو الّذي يمكن أن يقال أنّه ابن لازمة فيه.))[2]، و لقد خاص الدكتور فاضل صالح السامرائي بعد تمحيصه لما تواتر من الروايات الّتي نقلت الخبر إلى أن ابن جنّي و أبا علي كان لقاؤهما سنة 337 هـ))[3] و يؤكد هذا الزعم الأستاذ محمد علي النّجار بقول : ((و تجمع الرّوايات على أن أبا الفتح صحب أبا علّي بعد سنة 337 هـ))[4]، و لقد مر علينا من ذي قبل أن الدكتور فاضل صالح السامرائي قد رجع بأن تكون سنة ميلاد ابن جنّي 320 هـ اعتمادا على تواتر هذه الروايات. و بذلك يكون خبر صحبه ابن جنّي لشيخه أبي علي الفارسي أربعين سنة لها أساس من الصحة .

لقد ارتبط ابن جنّي - بعد هذه الحادثة- بأستاذه ارتباطا وثيقا فكان بلازمة في السفر و الحضر و قد توثقت الصلة بينهما حتى أننّا لا نذكر أحدا منهما بمعزل عن الآخر ،و مما يدل على هذه الصحبة و هذه الملازمة قول ابن جني: ((قال لي أبو علي بالشام))[5] و جاء في المنصف ((أخبرني الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي النّحوي قراءة منّي عليه بحلب))[6] و جاء في (الخصائص) ((قال لي أبو علي - رحمه الله - بحلب سنة ست و أربعين و ثلاثمائة و نحن في دار الملك .))[7] ، ولا ريب بأن هذه الملازمة في الحضر و السفر هي الّتي أدت بعقل ابن جنّي أن يحكّم أصول العربيّة و أن يتفوّق فيها على أقرانه.

(1) فؤاد البستاني - دائرة المعارف ، المجلد الثاني، ص 415 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي- ابن جنّي، ص 35.
(2) مجلة المقتطف - مجلد 111 ، ج3 ، ص159 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي - ابن جنّي ص36 .
(3) فاضل صالح السامرائي- ابن جني ،ج1 ، ص37 .
(4) محمد علي النجار - مقدمة الخصائص ، ج 1، ص 19 .
(5) ابن جنّي - الخصائص ، ج1 ، ص121 .
(6) ابن جنّي- المنصف ،ج1 ، ص6 .
(7) ابن جني- الخصائص ، ج3 ، ص27

يقـــــول الدكـــتـــور فاضل صالح السامرائي : ((أنّه كانت في التلميذ صفات حببته إلى شيخه، و في الشيخ صفات حببته إلى التلميذ دعتهما إلـى التوافـق ، و دوام الألفـة الطويلة . فقد كانا معتزليين .))[1] و مما يؤّكد أنّهما كان على مذهب واحد ما جاء في كتـاب المزهر : ((و قال ابن جنّي في الخصائص و كان هو و شيخه أبو علي الفارسي معتزليين .))[2] صنّف أبو الفتح سائر كتبه في حياة أستاذه ((فاستجادها و وقعت عنده موقع القبول.))[3] فهو يشبه إلى حد بعيد في كثرة نقله عن أستاذه أبي علي شيخ النّحاة سيبوية في نقلة علم الخليل بن أحمد لقد كان أبو علي يقتنع بعلم تلميذه ابن جنّي ،و كان يسأله في بعض المسائل ،و يرجع إلى رأيه فيها و يدون ذلك في كتبه. و لقد صرح ابن جنّي بذلك في الكثير من المرات يقول في (الخصائص) ((وقلت مرة لأبي علي رحمه ا قد حضر في شيء في علّه الإتباع في نقيذ و إن عري أن تكون عينه حلقيه و هو قرب القاف من الخاء ، و الغين . فكما جاء عنهم النخير و الرغيف كذلك جاء عنهم النقيذ .فجاز أن تشبه القاف بقربها من حروف الحلق بها ، كما شـبه من أخفى النّون عند الخاء و الغين أياهما هما بحروف الفم . فالنقيذ في الاتبـاع كالمنخـل، و المنغل. فيمن أخفى النّون. فرضيه، و تقبله ثم رأيته فيما بعد بخطة في تذكرته .))[4] و جاء فيه أيضا ((و دخلت يوما على أبي علي - رحمه ا - خاليا في آخر النهار ، فحين رآني قال لي أين كنت؟ أنا أطلبك . فقلت و ما ذاك ؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت ؟ فخـضنا معا فيه فلم نحل بطائل منه . فقال هو من لغة اليمن ، و مخالف للغة ابن نزار ، فلا ينكـر أن يجيء مخالفا لأمثلتهم.))[5]

---

(1) فاضل صالح السامرائي - ابن جنّي، ص41
(2) السيوطي المزهر- في علوم اللّغة و أنواعها ، ج1 ، ص10 ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987 م.
(3) محمد علي النّجار- مقدمة الخصائص ،ج1 ، ص19
(4) المصدر نفسه ،ج1 ، ص20
(5) ابن جني- الخصائص ،ج1 ، ص387

شخصيته في كتبه :

و شخصية ابن جنّي التّلميذ شخصيّة واضحة قوية في جلّ تصانيفه الحسان . تبرز فـي كثـرة تعليقاته الّتي علّق بها على أقوال العرب ، وآراء النّحاة . كما تظهر قـوة حفظـه ، و عمـق إدراكه. فلم يكن مجرد ناقل، و إنّما كان ناقلا ناقدا ، وعالما بصيرا. كما كان ذا فكـر نافـذ ، ورأي مستقلّ. جـــــــــــاء في (الخصائص وسألت أبا علـي - رحمـه ا - عـن تجفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال نعم. واحتّج في ذلك بما إنضاف إليها من زيادة الألف ...)) [1] و يقول ابن جنّي معقبا عليه : ((و يبعد هذا عندي .))[2] و يبدأ في الاحتجاج لرأيه فيقول : ((لأنّه يلزم منه. أن باب إعصار و انسام ملحق بباب حدبار و هلقام، و باب إفعال لا يكون ملحقا...))[3] و قد ّألّف أستاذه كتاب (الحجة في توجيه القراءات السبع) فألّف ابن جنّـي كتاب (المحتسب في توجيه الشواذ من القراءات) منتهجا سبيلا غير منهج شيخه .يقول في خطبه هذا الكتاب : ((إلاّ أنّنا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليخطوا به . فإن أبـا علـي - رحمه ا - عمل كتاب الحجة في توجيه القراءات . فتجاوز فيه حاجة القراء إلى ما يجفو عنـه كثير من العلماء .))[4]

مكانة ابن جنّي من علوم العربية :

لقد بلغ أبو الفتح في علوم العربية مكانه سامية. أثبتها له المتقدمون و المتأخّرون على السواء. يقول أبو الطيب المتنبي المتوفى سنة 354هـ - و قد كان ذا قدم مكينه و بصر نافذة و إحاطة تامة بعلم العربية- : ((هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النّاس . وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النّحو والتّصريف في شعره يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . و يقول في مسالك الأبصار: و كان أبو الطيب المتنبي إذا سئل عن معنى قاله أو توجيه إعراب حصل فيه إغراب دل عليه، و قال عليكم بالشّيخ الأعور ابن جنّي فسلوه فإنّه يقول ما أردت و ما لم أرد .)) [5]

---

(1) ابن جني - الخصائص ،ج1 ، ص231
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص232
(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص232
(4) محمد علي النجار - مقدمة الخصائص ، ج1 ، ص21
(5) المصدر نفسه ، ج1 ، ص21

ألاّ تدلّ هذه الشّهادة على ما بلغه ابن جنّي من سمو المكانة و علو المنزلـة فـي علـوم العربية، و من يطّلع على نصوص الّذين ترجموا له يتأكّد من هذه المرتبة السامية التي لم ينلها أحد سواه . يقول الثعالبي : ((هو القطب في لسان العرب ، و إليه انتهت الرياسة في الأدب .)) [1] ، و يقول الباخرزي : ((هو أبو الفتح عثمان بن جنّي . ليس لأحد في أئمة الأدب فـي فتح المقفلات ، و شرح المشكلات ماله ، و لاسيما في علم الإعراب ، فقد وقع منها على ثمرة الغراب ، و من وقف على مصنّفاته وقف على بعض صفاته .))[2] ، و قال ياقوت : ((عثمان ابن جنّي .... من أحذق أهل الأدب و أعلمهم بالنّحو و التّصريف ، و صنّف فـي ذلـك كتبـا أبربها على المتقدمين ، و أعجز المتأخّرين ، ولم يتكلّم في الّتصريف أدقّ كلاما منه .)) [3]، و قد جاء في تاريخ العلاّمة ابن خلدون : ((مثل ما وصل إلينا في المغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام . ظهر كلامه فيها أنّه اسـتولى على غاية من ملكة تلك الصناعة ، لم تحصل إلا لسيبويه ، و ابن جنّي ، و أهل طبقتهما.)) [4].

لا شك أن هذه الآراء و الشهادات في شخصية ابن جنّي العلمية تغنينا عن كلّ تعليق .

أما بالّنسبة لأراء المحدثين ، فإنهم يتفقون على قدم سبقه ، و عبقريته في علوم العربية . فجلّ البحوث اللّغوية الحديثة تعتمد على آرائه في اللّغة ، والأصوات ، و التّصريف . جاء في دائرة المعارف الإسلامية : ((و يعتبر ابن جنّي أكثر الثقات علما بالتصريف .)) [5]

---

1) أبو منصور الثعالبي – يتيمة الدهر ، ج1 ، ص 124 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي ، ص 64
2) الباخرزي – دمية القصر ، ص 297 ، نقلا عن فاضل صالح السامراني – ابن جنّي ، ص 64
3) ياقوت الحموي – معجب الأدباء ، ج12 ، ص 81
4) ابن خلدون – التاريخ ، ص 1000 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي ، ص 64
5) فؤاد البستاني – دائرة المعارف الإسلامية ، ج1 ، ص 122 . نقلا عن فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي ، ص 65

ويقول المرحوم طه الراوي : ((كان نسيج وحده في صناعة التصريف ، و يعد بحقّ فيلسوف العربية ، و باقرها ، و اكبر أئمة النّحو بعد الخليل و سيبويه .)) [1] و يقول الـدكتور محمـد أسعد طلس : ((والتفّ تلاميذ أبي علي حول زميلهم ، و خليفة شيخهم حتى أصبح إمام بغداد ، و حجتهما غير مدافع . كما أصبح مرجع العالم الإسلامي في علوم العربية .)) [2]، و يقول في موضع أخر : ((أما بعد فنحن أمام آراء فيلسوف في اكتناه أسرار هذا العلم ، و كشف المخبـأ منه جهودا كثيرة ، و قرر منذ ألف عام كثيرا من القواعد التي أقّرهـا اليـوم المستـشرقون و علماء الأصوات ، و لا يعلم حقيقة اثر ابن جنّي في التصريف ، و الّلغة ، إلاّ من ٱطلع علـى آثار الصرفيين و أصحاب المعاجم ، فإنّها كلّها مطبوعة بطابعه .)) [3] و قـال الأسـتاذ محمد علي النجار: ((بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة ، و الخطر ما لـم يبلغـه إلاّ القليل ... إلاّ أن الرجل أوتي حظّا من الشهرة العلمية في حياته ، و رزق من القبول مـا هـو أهله . ألسنا نراه يخاف أساتذه أبا علي في التدريس في بغداد بعد وفاته ، و يدين له بالتّلمـذة . تلاميذ أبي علي ، و منهم أئمة عظام ، كعبد السلام البصري ، و السمسمي ، و أبو علـي لا ينكر أمره ، و أستاذيته . فهذا الشرف استأثر به أبو الفتح ، و استبد به على أصحاب أبي علي و هم كثر .)) [4] و يتحدث الأستاذ سعيد الأفغاني عن أبي جنّي فيقول :

---

1) طه الراوي – تاريخ علوم اللغة العربية ، ص 26 ، ط1 ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، 1949 م
2) مجلّة المجمع ، المجلد 30 ، ج4 ، ص 621 . نقلا عن فاضل صالح السامراني – ابن جني النحوي ، ص 65
3) المرجع نفسه ، ص 622 . نقلا عن فاضل صالح السامراني – ابن جني النحوي ، ص 65
4) محمد علي النجار – مقدة الخصائص ، ج1 ، ص 25

((لقد كان أعلى علماء العربية كعبا في كلّ عصورها ، و أغوصهم عامة على أسرار العربية ، و أنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة و كتابه (الخصائص) لا يزال محـطّ إعجـاب علماء العرب و الغرب على السواء ، و حسبك أن ابن جنّي مبتدع نظرية الاشّتقاق الكبيـر، و مؤسس علم فقه اللّغة على ما يحسن أن يفهم عليه هذا العلم اليوم . أما التّصريف فهـو إمامـه دون منازع ، و قلّما تقرأ كتابا فيه و لا يكون ابن جنّي مرجع كثير من مسائلة ، و كتابة (سر الصناعة) من خير ما حفظ الزمان من هذا التّراث .)) [1] فكلّ هذه الأقوال من الـسابقين و اللاّحقين، تدلّ دلالة قطعية على ما بلغه أبو الفتح من سعة العلم ، و فضل السبق فـي علـوم العربية .

مؤلفـــــاتـــــــه :

لابن جنّي مؤلّفات كثيرة جاوزت الخمسين في شتّى علوم العربية . تعكس ثقافته الموسوعية في هذا المجال ، و تؤكّد الجوانب الغنية المتعددة لشخصيته . و لقد تخير لكتبه أسماء حسانا ، حتّى قيل أن : ((الشّيخ أبا إسحاق الشيرازي المتوفى سنة 476 هـ و أستاذ المدرسة النّظامية قـد سمى بعض كتبه بأسماء كتب لابن جنّي . و ذلك أنّه لأبي إسحاق المهذّب و التنّبيه في الفقـه ، و اللّمع ، و التّبصرة في أصول الفقه و هذه أسماء لكتب لابن جنّي .)) [2] و لقد ذكر يـاقوت ((أن ابن جنّي كتب إجازة نتيجة لبعض الآخذين عنه في سنة 384 .)) [3] و إليك ثبتـا بمـا طبع من مؤلّفاته و من أراد الإطلاع على ما طبع منها ، فعليه بمراجعة .
فهرست مؤلّفاته في معجم الأدباء [4]

---

(1) سعيد الأفغاني – أصول النحو ، ص 73 ، ط 1 ، مطبعة الدار السورية ، 1951
(2) محمد علي النجار – مقدمة الخصائص ، ج1 ، ص 60
(3) ياقوت الحموي – معجم الأدباء ، ج12 ، ص109
(4) ياقوت الحموي – معجم الأدباء ، ج12 ، ص 109

1) التّصريف الملوكي : تحقيق سعيد النّعسان ، دمشق1390 هـ

2) تفسير أرجوزة أبي نؤّاس في تقريظ الفضل من الربيع ، تحقيق أحمد بهجة الأثري ، دمشق 1386 /1966

3) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، تحقيق أحمد ناجي القيسي و صاحبيه ، بغداد 1381 / 1962

4)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، تحقيق أحمد عبد المحسن خلوصي (على الآلة الكاتبة ، رسالة ماجستير جامعة بغداد 1974 .

5) الخصائص 1- 3 ، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة 1952

6) سر صناعة الإعراب ، جـ1 ، تحقيق مصطفى السقا و جماعته ، القاهرة 1954

- سر صناعة الإعراب ، ج2 ، تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود (على الآلة الكاتبة) رسالة ماجستير – جامعة الأزهر 1975

7) العروض ، تحقيق ، حسن شاذلي فرهود 1392 / 1972

8) علل التثنية ، تحقيق ، عبد القادر مهدي ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثاني ، 1965 .

9) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، تحقيق ، محسن عياض ، بغداد 1973

10) الفسر: ديوان المتنبي بشرح ابن جنّي ، ظهر جزءان منه ، تحقيق صفاء خلوصي ، بغداد 1970 -1978

11) المبهج في شرح أسماء شعراء الحماسة ، مطبعة الترقي ، دمشق 1348 هـ

12) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، تحقيق علي النجدي ناصف و صاحبيه 1966/ 1969 – 1386 - 1389

13) مختصر القوافي ، تحقيق ، حسن شاذلي فرهود 1395 / 1975

14) المقتضب من كلام العرب (ضمن ثلاث رسائل) نشرها فارس الكيلاني ، مصر 1342 / 1923 .
15) المنصف 1- 3 ، تحقيق ، إبراهيم مصطفى و عبد ا   أمين ، القاهرة 1954
16) اللّمع في العربية . تحقيق حامد مؤمن ، النجف 1401 / 1981 .

موضوعه: يعد كتاب الخصائص من أشهر الكتب التي ألّفها أبو الفتح ابن جنّي على الإطـلاق. فهو كتاب في أصول النّحو و قد كان له فيه باع طويل ، و جهد كبير ، و هو أول من ألّف فيه ، بهذه السعة ، و الشّمول ، ولقد ألّف قبله أبو بكر بن السراج المتوفى سنة 316 هـ كتابا في أصول النّحو لكن ابن جنّي يقول فيه : ((لم يلم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفا، أو حرفين في أوله)) [(1)] .

كما صنّف قبلهما أبو الحسن الأخفش سعيد ابن مسعدة و هو الأخفش الأوسط المتـوفى سـنة 210 هـ كتابا في شيء من المقاييس ، فقال عنه أبو الفتح : ((إذا أنت قرنتـه بكتابنـا هـذا علمت بذاك أناّ نبنا عنه و كفيناه كفلة التعب به .)) [(2)]

و كتاب الخصائص لم يحمل في طياته موضوعا واحدا و، إنّما جمع فيه جـلّ مباحـث علـم العربية . فهو كتب عدة في كتاب واحد ، و هو بحث عميق في أسرار اللغة العربية و القوانين التي تحكمها ، و العلل المسببة لها ، فهو بعيدا عما ألفه النّاس من رفع الفاعل و نصب المفعول ، و جر الاسم . يقول ابن جنّي في هذا الشأن : ((لأن هذا أمرا قد فرع فـي أكثـر الكتـب المصنّفة فيه منه و إنما هذا كتاب مبني على إثارة معادن المعاني ، و تقرير حال الأوضاع ، و المبادئ ، و كيف سرت أحكامها في الاحناء ، و الحوا شي .)) [(3)] و يقول في موضع آخر: ((و إنّما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، و كيف بدئ و إلام نحي.)) [(4)]

---

1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص2 – 3 .
2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 2- 3 .
3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 32 .
4) المصدر نفسه ، ج1 ، ص67 .

يتحدث الدكتور شوقي ضيف عن موضوع هذا الكتاب بقوله : ((و أهم كتبه في هـذا العلـم الخصائص ، الذي حاول فيه محاولة رائعة هي وضع القوانين الكلية للتّصريف ، و حقا أنّه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي .)) (1) و كان ابن جنّي معظّما لكتابـه ، مجلاّ له ، و لقد صرح بموضوع الكتاب في المقدمة بقوله : ((هذا مـع إعظـامي لـه ، و إعصامي بالأسباب المنتاطةّ به ، و اعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صنّف في علم العـرب ، و أنبهه في طريق القياس و النّظر، و أعوده عليه بالحيطة و الصون ، و آخذه لـه مـن حـصة التّوقير و الآون ، و أجمعه للأدلّة على ما أودعته هذه اللّغة الشريفة ، من خصائص الحكمـة ، و ينطّت به من علائق الإتقان و الصنعة .)) (2)

سبب تأليفه :

إذا أردنا البحث عن الداعي إلى وضع كتاب (الخصائص) رأينا المؤلّف يستهلّ مصنّفه بأنّه قد أهداه إلى أحد الأعيان في عصره ، و هو بهاء الدولة الّذي حكم بغداد بين (379هـ ـ و403 هـ) و ذلك بقوله : ((هذا أطال ا بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولـة ، و ضياء الملّة ، و غياث الأمة ، و أدام ملكه و نصره ، و سلطانه و بحمده ، و تأييده و سـموه ، و كبت شانئه و عدوه)) (3) ثم يصرح ابن جنّي بأن رجلاّ هو الّذي طلب منه إنشاء هذا الكتاب ، ولم يذكر أبو الفتح ما يدل على اسم هذا الرجل ، و اكتفى بوصفه فهو محيط بعلم العربية . و يبدو أنّه كان صديقا لأبي الفتح يقول : ((ثم إن بعض من يعتادني ، و يلم لقراءة هذا العلـم بي ، ممن آنس بصحبته لي ، و ارتضى حال أخذه عنّي . سأل فأطال المسألة ،

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 3 .

(2) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 133 .

(3) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 2 .

و أكثر الحفاوة و الملاينة ، أن أمضى الرأي في إنشاء هذا الكتاب ، و أوليه طرفا من العناية و الانصباب فجمعت بين اعتقاده من وجوب ذلك علي ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي ، فبدأت به ، و وضعت يدي فيه ، و استعنت ا على عمله ، و استمددته سبحانه من إرشـاده و توفيقه و هو – عز اسمه – مؤتي ذاك بقدرته ، و طول مشيئته .))[1]

و يظهر أن ابن جنّي ألّف كتابه بعد وفاة شيخه أبي علي الفارسي الّذي كانت وفاته سنة 377 هـ. فنجده يقول في الخصائص في مبحث الاشتقاق الأكبر: ((غير أن أبا علي – رحمه ا – كان يستعين به.))[2]

منهجه .

ذكرنا من ذي قبل أن موضوع هذا الكتاب هو أصول النّحو. و يبدو أن أبا الفتح قد اسـتفاد كثيرا من العلوم الّتي كانت منتشرة في عصره مثل علم الكلام . و المنطق و أصول الفقه ، و مصطلح الحديث . ومن يقرأ كتابه يجد هذا الأثر واضحا فيه ، وقد صرح ابن جنّي أكثر مرة بأنّه قد وضعه على مذهب أصول الكلام و الفقه . يقول : ((و ذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام و الفقه .))[3] لقد جمع أبـو الفتح في كتابه مادة خصبة من علوم العربية. فهو إلى جانب ما كان فيه من علوم النّحو، و الصرف. نلمح فيه مادة لغوية غزيرة إذ كان فيه ثروة من أحكام بلاغيـة، و صـوتية، و دلالية.

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 3 .
(2) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 133.
(3) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 2 .

منها ما يدخل في بحوث فقه اللّغة و لهجاتها، و منها ما هو متعلّق بالدراسـات اللّـسانية فـي العصر الحديث. إذاً فهو يعتبر موسوعة لغوية لذلك، لم يكن موجها لعموم طلاب العلم ، و إنما هو موجه لجمهور الباحثين على اختلاف اهتماماتهم . يقول ابن جنّي : ((حيث يتساهم فيه ذووا النّظر من المتكلّمين، و الفقهاء، و المتفلسفين، و النّحاة، و الكتّاب، و المتأدبين، التأمـل له، و البحث عن مستودعه . فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده ، و يأنس بـه ليكون له نصيب منه ، و حصة فيه .)) (1)

و من هذه العبارة نكتشف أيضا جانب مهما من شخصية صاحب الخصائص. ألا وهو سـعة إطّلاعه ، و شمولية ثقافته ، و إحاطته بعلوم عصره . فأمامنا خمس اختـصاصات بـارزة ذكرها صاحب الخصائص هي: علم الكلام، و الفلسفة، و النحو، و الأدب. يجد كلّ طالب لها في هذا الكتاب بغيته و مراده .

إن ابن جنّي يظهر في هذا الكتاب عميق التفكير، دقيق الملاحظة، كثير التّحليل، و التّعليـل. ((و هو على دقّته في البحث، و إغراقه في التّعليل و التّحليل سائغ الأسلوب.)) (2)

تتكون النّسخة الأصلية لكتاب الخصائص من ألف ورقة (3). و قد ألّفه أبو الفتح في عهد بهاء الدولة الّذي حكم بغداد بين (379 – 403 هـ) و أهداه إليه ، و جعـل الـدكتور و عبـد القادر المهيري تأليف الكتاب بين سنتي (379 – 384 هـ) .

و هذا معناه أنه ألّف بعد وفاة أبي عليْ الفارسي الذي توفي سنة 377 هـ .

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص95.

(2) فؤاد البستاني - دائرة المعارف ، المجلد 2 ، ص416 ، نقلا عن فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي النّحـوي، ص36.

(3) ابن النّديم – الفهرست ، ص74.

نشر الجزء الأول من كتاب الخصائص سنة 1913 م، ثم أعيد تحقيقه ، و نشره مـع الجـزء الثاني و الثالث سنة 1952 م و صدرت الطبعة الثالثة و الأخيرة منـه سـنة (1407هـ ـ - 1987 م). يضم الجزء الأول تصديرا بقلم الأستاذ أبي الفضل ابراهيم ، مدير القـسم الأدبـي بدار الكتب المصرية في صفحتين ، و مقدمة للأستاذ المحقّق محمد علي النّجـار فـي (69) صفحة ، ثم صلب الكتاب في (411) صفحة ، أما الجزء الثاني فمكون من (512) صفحة ، أما الجزء الثالث فإن متنه مكون من (341)صفحة . تليه الفهارس العامة و هي :

1- فهـــــــرس الإعـــلام.

2- فهـــــــرس القبـــائل .

3- فهـــــــرس الأماكـــن .

4- فهـــــــرس الكتـــب .

5- فهـــــــرس القوافـــي .

6- فهـــرس أنصـاف الأبيات.

أما بالنسبة لفهرس الموضوعات فإن كلّ جزء له متنه بفهرسه الخاص، و سنورد الآن تفصيلا لكلّ فهارس الموضوعات الّتي تناولها ابن جنّني في كتابه (الخصائص) بأجزائه الثّلاثة.

فهرس الجزء الأول من الخصائص :

فهرس الجزء الثاني من الخصائص

فهرس الجزء الثالث من الخصائص

مفهوم التعليل .

في اللّغة : التّعليل كما جاء في الصحاح:((سقي بعد سقي ، وجني الثمرة مرة بعد أخرى)) . [1] ، وفي اللّسان :((العلّة المرض. علّ واعتلّ أي مرض فهو عليل ،وعلّه الله ،ولا أعلّك الله أي لا أصابك بعلّة ، والعلّة : الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن العلّة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول.))[2]

في الاصطلاح: العلّة في النّحو هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم.أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النّحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة)). [3]، والتّعليل في النّحو كما يذهب إلى ذلك الدكتور حسن خميس الملخ ((تفسير اقتراني يبين علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق و على الخصوص وفق أصوله العامة. فهو تفسير ، لان التّفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نّحويا سواء كان ذلك ظاهرا في المراد ، أو غير ظاهر. فمن الظاهر تّعليل رفع كلمة (زيد) في جملة : (جاء زيد) بأنّها فاعل .

ومن غير الظّاهر تّعليل عدم جزم (أن) المخففة النّاصبة للمضارع، مع أن الأصل النّظري لعملها الجزم، بأنّها شابهت (أن) النّاصبة للاسم، فنصبت .))[4]

ويذهب في موضع آخر إلى أن ((تقييد التفسير بأنّه اقتراني يشير إلى أن لعملية التّعليل ركنين : العلّة، والمعلول. فالعلّة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نّحويا،ويسميها بعض النّحاة سببا أو وجها .والمعلول مدلول عليه بالعلّة المفسرة لحكمة المستعمل ،كجر الاسم بحرف الجر ، أو لحكمة النّظري المهمل، كوجوب جر إن وأخواتها للمبتدأ.)) [5]

---

(1) الجوهري- الصحاح ، مادة (علل)، ج2 ، ص 150 ، دار الحضارة ،بيروت.
(2) ابن منظور –لسان العرب ، مادة (علل) ، ج2 ،ص 867 ، دار لسان العرب،بيروت.
(3) مازن المبارك – النحو العربي ،ص90 ، المكتبة الحديثة ،بيروت،ط1 ،سنة 1965 .
(4) حسن الخميس سعيد الملخ- نظرية التعليل النحوي،ص29 ،دار الشروق،عمان،ط1 ،سنة 2000 .
(5) المرجع نفسه ،ص 30.

أقسام العلل .

لقيت العلّة النّحوية عناية فائقة فأفردت لها المؤلّفات والبحوث، وتوسعت دائرة الدرس فيها وتشعبت وتناولها البحث النّظري المعمق.فقسمت العلل إلى أقسام كما فعل ذلك أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337هـ .حيث جاء في كتابه الإيضاح ((أن علل النّحو على ثلاثة أضرب : علل تعليمية، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية.

فمن العلل التعليمية قولنا :(إن زيدا قائم).إن قيل بما نصبتم زيدا؟ قلنا بأن، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّنا لم نسمع كلّ كلام العرب.و إنّما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره. فمن ذلك أنّا سمعنا العرب تقول: قائم زيد فهو قائم،وركب فهو راكب .

عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب .

وأما العلّل القياسية فهي أن يسأل سائل عن علّة نصب زيد بأن .في قولنا:(إن زيدا قائم). والجواب في ذلك أن يقال: لأنّهـا وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول.فعملت عمله .فالمنصوب بها مشبه بالفعل لفظا. فهي تشبه من الأفعـال ماقـدم مفعوله على فاعله.

وأما العلل الجدلية فهي كل ما يعتلّ به .زيادة على ذلك مثلا ذلك أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟

أبي الماضية ،أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وهلاّ شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، لانّه هو الأصل وذلك فرع ثان.))[1]

وواضح أن الزجاجي كان يولي اهتماما اكثر للعلل التعليمية نظرا لفائدتها في التقريب والتوضيح أما العلل الأخـرى فهـي زيادة في الشرح والتفسير.

---

(1) أبو القاسم الزجّاجي- الإيضاح في علل النّحو، ص 64 –65 ،تحقيق مازن المبارك،دار النفائس،بيروت،ط5 سنة 1986 .

أما ابن جنّي فقد قسم العلل على أساس من سلامة الحس والذوق اللّغوي .فعلل النّحو عنده على ضربين: ((أحدهما واجـب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره،و الآخر ما يمكن تحمله . إلاّ أنّه على تجشّم واستكراه له.))[1]

أما العلل الأخرى فهي عنده: ((شرح وتفسير وتتميم للعلّة الأولى .فان تكلّف جوابا عن هذا تصاعدت حـدة العلـل ، و أدى ذلك إلى هجنة القول، وضعف القائـــل به.)) [2]

بل إن ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة 592 هـ الذي رفض نظرية العامل ، وحاول إنكار العلل لم يستطع أن يرد العلّة التعليمية حيث قال:((والفرق بين العلل الأول ،والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بالكلام العربي .)) [3]

فنجده لم يضف شيئا جديدا على ما قاله الزجاجي ، وابن جنّي قبل ذلك.

وهكذا كانت العلل ثلاثة أنواع منها ما هو ضروري لتحقيق غاية تعليمية .وهي التوصل إلى معرفة كلام العرب، ومنهـا مـا تقتضيه الضرورة اللّغوية لقياس الكلمات على نظائرها عند طلب القاعدة لمجاراة كلام العرب .وبذلك نكفل للعربية الاستمرار والتطور، ومنها ما يتصل بالجدل والنظر و إظهار البراعة في البحث والاستقصاء.مما يدلّ دون ريب على تمكّنهم من زمـام

اللّغة، ومن أساليب البحث وطرائق النقاش .فقد حدا بهم حبهم للغتهم ، و إخلاصهم لها.إلى استعمال كلّ الوسائل لسد جميع الثغرات، واستخلاص أحكامها العامة والفرعية لدفع كلّ الاحتمالات.

---

(1) أبو الفتح بن جنّي-الخصائص ،ج1 ،ص173 ، تحقيق محمد علي النجار، ط2 ،دار الكتاب العربي ، بيروت سنة 1952 .
(2) المصدر نفسه ،ج1 ،ص 88 .
(3) ابن مضّاء القرطبي- الردّ على النّحاة ،ص 153 ،تحقيق شوقي ضيف، ط2 ، دار المعارف بمصر، سنة 1982.

فقد كان الواحد منهم يجنح للدلائل الدامغة ، والحجج الساطعة حبا في البحث والمناقشة .في مجال العلم والتنافس المثري الخلاّق . مخافة استعلاء الخصوم أو الظهور عليه في أمر من الأمور، أو إبطال ما يأتي به . يقول الدكتور احمد سليمان ياقوت في شأن هذه العلل الجدلية :((وكلّ هذه العلل –عدا العلل التعليمية- علل صناعية لا طائل من ورائها إلاّ كد الذهن .فما كان العرب قبل أبي القاسم الزجاجي يدركون مثل هذه العلل عند رفعهم المرفوع أو نصبهم المنصوب ، وما تفنّنوا كلّ هذا التفنّن في صناعة الإعراب ، ومع ذلك فقد كان كلامهم مستقيما فصيحا.لم يؤثر فيه عدم معرفتهم بهذا التلفيق ، و التمحل في إبراز هذه العلل.)) [1]

أما جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911 هـ فانّه قد جعل أقساما أخرى للعلل قال : ((قال أبو عبد ا الحسيني بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة):اعتلالات النّحويين صنفان:علّة تطّرد على كلام العرب وتنساق على قانون لغتهم ، وعلّة تظهر حكمتهم ،وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.))[2]

ثم ينقل السيوطي فروع كلّ قسم من أقسام العلل فيقول :((وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا ،وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا وهي: علّة سماع،وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق،وعلّة توكيد، وعلّة تعويض، وعلّة نظير ، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى ، وعلّة مشاكلة ، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب ، وعلّة جواز، وعلّة تغليب،وعلّة اختصار ، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل ، وعلّة تحليل ، وعلّة إشعار،وعلّة تضاد،وعلّة أولى .)) [3]

---

(1) احمد سليمان ياقوت - ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القران الكريم، ص175 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،سنة 1983 .
(2) جلال الدين عبد الرحمان السيوطي- الاقتراح في علم أصول النحو، ص71 ، ط1 ، تحقيق إسماعيل الشافعي،دار الكتب بيروت ،سنة 1998.
(3) المصدر نفسه، ص 72 .

ويورد السيوطي شرح العلل السابقة نقلا عن التاج بن مكتوم المتوفى سنة 849 هـ في تذكرته كمايلي :

1/ علّة سماع : **مثل قولهم: امرأة (ثدياء) ولا يقال رجل (اثدى) ليس لذلك علّة سوى السماع.**

2/علّة تشبيه: **مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.**

3/ علّة استغناء: **كاستغنائهم ب (ترك) عن (ودع).**

4/ علّة استثقال **: كاستثقالهم الواو (في يعد) لوقوعها بين ياء و كسرة.**

5/-علّة فرق: **وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنّى.**

6/–علةّ توكيد: **مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .**

7/ –علة تعويض: **مثل تعويضهم الميم في(اللّهم) من حرف النّداء.**

8/ –علةّ نظير: **مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.**

9/- علّة نقيض: **مثل نصبهم النّكرة ب(لا) حملا على نقيضها (إن) .**

10/- علّة حمل على المعنى **:مثل قوله تعالى: [فَمن جاءه موعِظةٌ].(1) ذكر فعل (الموعظة) وهي مؤنّثة حملا لها على المعنى وهو(الوعظ).**

11/ -علّة مشاكلة: **مثل قوله تعالى: [سلاسلا وأغلالا] (2) .**

12/ -علّة معادلة:**مثل جرهم مالا ينصرف بالفتح حملا على النصب.ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجـر فـي جمـع المؤنث السالم.**

13/-علّة مجاورة : **مثل الجر بالمجاورة في قولهم:((جحر ضب خرب))،وضم لام ا في(الحمد) لمجاورتها الدال .**

---

(1) سورة البقرة،الآية 257.
(2)سورة الإنسان الآية 4 .

14/ -علّة وجوب : **وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .**

15/- علّة جواز: **وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة.فان ذلك علّة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.**

16/ -علّة تغليب: **مثل قوله تعالى :[وكانت من القانتين.] [1]**

17/ علّة اختصار: **مثل باب الترخيم، و(لم يك) .**

18/ -علّة تخفيف: **وذلك كالإدغام .**

19 / -علّة أصل **: كـ (استحوذ) ، و(يؤكرم)، وصرف ما لا ينصرف .**

20/ -علّة أولى: **كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.**

21/ علّة دلالة حال: **كقول المستهلّ : الهلال .أي هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه.**

22/ - علّة إشعار: **بان المحذوف ألف.**

23/ -علّة تضاد: **مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت ، و أكّدت بالمصدر أو بضميره : لم تلغ ،لمـا بـين التأكيد و الإلغاء من التضاد.**

24/ علّة التحليل:**قال بن مكتوم: ((و أما علّة التحليل فقد اعتاص علي شرحها وفكرت أياما لم يظهر لي فيها شيء)). [2]**

و بعد فليس تحديد العلل بالأمر اليسير ، ذلك لأن العلل تتكاثر تكاثرا إمتداديا. و قد أحصت الدكتورة خديجة الحـديثي فـي كتاب سيبويه وحده ست و سبعين علة . و لأن ((العلل تعتبر وسائل إجتهادية ، تفر السماع المفعد ، و لا توجده، فالـسماع هو العلّة الأولى في النّحو العربي))[3] ، تستخرج منه العلل ((بعد إطّرادها في الاستعمال، لتوصل إلى النطق به على حـسب ما نطق به أهل اللّغة العربية.)) [4]

---

(1) سورة التحريم ،الآية 12 .
(2) السيوطي –الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 73-74 .
(3)حسن خميس الملخ – نظرية التعليل في النّحو، ص115 .
(4) أبو علي الفارسي – المسائل الحلبيات ، ص227، ط1 ، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، 1987 م.

التّعليل ونشأة النّحو .

لقد رافق التّعليل نشأة النّحو ولكنّه كأي علم آخر يبدأ عفويا فطريا مختلطا بغيره .إلى أن تثبـت جذوره في الأرض ويستقلّ عن غيره ويصبح علما قائما بذاته.

و إذا أردنا أن نمسك الخيط من أوله في مسالة التّعليل النّحوي.فإنّنا نرى بأنّه نشأ مع بداية نشأة قواعد اللغـــــة العــــربـــية؛ لأن الرواة القدامى لا يفـصلون بينهمـا ، ويعـدونهما منطلقا واحدا. فينسبون إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة 67 هـ. وضع أبواب من النّحـو والتكلّم في مسائل التّعليل و القياس. يقول ابن ســــــــــــلام الجمحي المتوفى سنة 232 هـ : ((أول من استن العربية وفتح بابها وانهـــــج سبيلها ووضع قياسها .أبو الأسـود الدؤلي و إنّما فعل ذلك حين اضطرب لسـان العرب وغلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول وحروف الرفع والنصب والجزم .)) (1)

ويقول أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي المتوفى سنة 379 هـ في ترجمته لأبي الأسود :

((وهو أول من أسس العربية ونهج سبلها ووضع قياسها وذلك حين اضطرب كـلام العـرب، وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعـول والمـضاف وحـروف النصب والرفع والجزم .)) (2)

والملاحظ أن الرواية تكاد تكون واحدة نقلها الزبيدي عن ابن سلام لكن وبالرغم مـن أصـالة هاتين الروايتين إلاّ أنّنا نجد بعض الباحثين يقف مشكّكا حائرا بدعوى أن طبيعة عـصر أبـي الأسود تأبى صدور مثل هذه التقسيمات المنطقية، والتبويبات الدقيقة .

---

(1) ابن سلام الجمحي –طبقات فحول الشعراء، ص 12 دار المعارف مصر.

(2) أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي- طبقات النحويين واللغويين،ص 13 ، ط1 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي .مصر.

كما أن تعدد الروايات واختلاف الأشكال التي وردت بها يقف كحجر عثرة أمام صدقها. يقـول الأستاذ أحمد أمين :((وما وصل إلينا من علم هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب ، فأما تعريـف وأمـا تقـسيم منطقي فليس في شيئ مما صح نقله إلينا عن عصر علي وأبي الأسود .)) (1)

يعلّق الدكتور صابر أبو السعود على الروايتين بقوله: ((غير أنّنا لا نـستطيع أن نؤكّـد هـذا الزعم لأنّه لم تصل إلينا محاولات وضع قواعد اللّغة ولا قياسها عن أبي الأسود و إنمـا كـان يستهدف نقط المصحف بما لا يعد قواعد ولا قياسا نقيم عليه توكيدنا .))(2)

ويؤكّد الأستاذ الرافعي هذه الحقيقة فيقول بأن: ((تاريخ وضع النّحو لا سبيل إلـى تحقيقـه البتّة.)) (3). ويشاطره الرأي بروكلمان فيقول: ((إن أوائل علم اللغة العربية سـتبقى دائمـا محوطة بالغموض والظّلام ، لأنّه لا يكاد ينتظر أن يكشف النّقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها .)) (4). ولكن رغم هذا الغموض الذي اعترى بداية نشأة النّحو ومهمـا يكن من أمر فإنّنا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نرد مثل هذه الروايات رغم تباينهـا أو أن نقدح في أمانة أصحابها خاصة إذا علمنا بأن ابن سلام الجمحي وأبا بكر الزبيـدي كانـا معروفين بالنزاهة والأمانة،يقول الدكتور مازن المبارك :((فلا بد لنا ونحن بـصدده مـن أن نلفت النظر إلى أن القدماء ولا سيما من عرف منهم بالبحث والتثبت .كانوا اورع من يحملوا تبعة نقل خبر، وكانوا أنزه من أن يعزوا خبرا لغير صاحبه أو ناقله، ولذلك نجدهم يثبتـون شتى الروايات ، ويذكرون لكلّ منها سندها.)) (5).

---

(1) احمد أمين ـضحى الاسلام ، ج2 ، ص285 ، دار الكتاب العربي، بيروت.

(2) صابر بكر أبو السعود-القياس في النحو العربي ، ص 24 ، مكتبة الطليعة، مصر.
(3) مصطفى صادق الرافعي -تاريخ و آداب العرب ، ج1 ، ص 324 .
(4) كارل بروكلمان-تاريخ الأدب العربي ج2 ،ص 123 .
(5) مازن المبارك-النحو العربي ، ص35 .

ومادام الرواة القدامى يحملون هذه الصفة المتميزة من البحث والتثبت والنزاهة في نقلهم للأخبار بكلّ موضوعية ، فإنّنا نستطيع أن نقول والاطمئنان يغمر قلوبنا إن إرهاصات التّعليل النّحوي الأولى تعود إلى أبي الأسود الدؤلي .واضع نقط الإعراب ، ومحرر أواخر الكلمات وذلك بسبب تفشي اللّحن و تسربه إلى لسان العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم.

وكان من الطبيعي أن يرافق هذا الوضع أسئلة عن السبب ،والعلّة الذي يقف وراء كلّ حكم نّحوي لكلّ كلمة تمر بهم .خاصة إذا علمنا بأن أبوابا من النّحو قد وضعت في هذا الزمان.مثل باب الفاعل ،والمفعول، والتعجب، والمضاف.

ولقد كانت تّعليلات هذه المرحلة بسيطة أولية لا تخضع إلا لأسلوب العرب في الكلام .

حيث روي: ((أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا يقرأ قوله تعالى [: إن ا بريء من المشْركين ورسوله.][1] بالجر.فقال : لا أظن يسعني إلاّ أن أضع شيئا أصلح به نّحو هذا .فوضع علم النّحو .)) [2]

ومنه أيضا ماروي من أنّه : ((جاء إلى زياد قوم فقالوا : أ صلح ا الأمير ،توفّي أبانا وترك بنون .فقال زياد : توفّي أبانا وترك بنون! ادع لي أبا الأسود ، فقال: ضع للناس العربية.)) [3]

وقيل :((إن أبا الأسود دخل إلى منزله ،فقالت له بعض بناته : ما أحسن السماء

قال: أي بنية ،نجومها.فقالت : انّي لم أرد أي شيء منها أحسن، و إنما تعجبت من حسنها ، فقال: إذا قولي : ما أحسن السماء . فحينئذ وضع كتابا.)) [4]

---

(1) سورة التوبة، الآية 3 .
(2) أبو الطيب اللغوي – مراتب النحويين ، ص6، تحقي محمد أبي الفضل إبراهيم مصر سنة 1955.
(3) المصدر نفسه ، ص 6 .
(4) القفطي-انباه الرواة على أنباء النحّاة ،ج1 ؛ ص 16 .

وقيل إن ابنة لأبى الأسود قالت له: يا أبتي ما أشد الحر- في يوم شديد الحر –فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك، والرمضاء من تحتك .فقالت إنّما أردت أن الحر شديد .فقال لها: فقولي إذن: ما أشد الحر .و الصقعاء الشمس.)) [1]

ومعذرة لسرد كل هذه الروايات فانّي أعلم أنّه حديث معاد،جاء ذكره في أكثر من مصدر،ولكني ذكرته لأوضح أن واضع النّحو الأول وهو أبو الأسود الدؤلي أدرك الانحراف عن سنن العرب في كلامهم- أو ما يسمى باللّحن- ورد هذا الانحراف من غير أن يصرح بعلّة المعنى ،أو الفاعلية ،أو المفعولية، أو الإعراب.ولقد أشار الدكتور حسن خميس الملخ إلى : ((أن التّعليل النّحوي نشأ إحساسا فنيا .يرفض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحا علميا يعلّل ذلك الرفض.)) [2]

كما ذهب الدكتور شوقي ضيف من ذي قبل إلى مثل هذا المعنى حين ما قال: ((رأينا البصرة تضع على يـد أبـي الأسـود الدؤلي نقط الإعراب، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه. ولعلّنا لا نبعد إذا قلنا إن ذلك كان باعثا لهم ولمعاصريهم علـى التساؤل عن أسباب هذا الإعراب، وتفسير ظواهره مما هيأ لبعض أنظار نّحوية بسيطة.)) [3]

من هذه الأراء يتبين لنا بأن أبا الأسود الدؤلي.هو صاحب الأسبقية في وضع الضوابط النّحوية ،تلك الضوابط التي لم تكـن لتوضع إلاّ بعد أن كانت هناك تساؤلات ،واستفسارات عن أسباب الإعراب وذلك لتوجيه وتصويب من سمع يلحن إلى نطـق العرب الصحيح.ويعد هذا الصنيع عملا جليلا ،لأنّه أحاط لفظ القران الكريم بسياج يمنع اللحن فيه .

---

(1) القفطي-انباه الرواة،ج1 ، ص16.

(2)حسن خميس الملخ –نظرية التعليل، ص 36.

(3) شوقي ضيف – المدارس النّحويّة، ص17 ،دار المعارف مصر ،سنة 1972.

فالخطوة الأولى في وضع التّعليل النّحوي .كما يقول الدكتور عوض أحمد القوزي:

((ينبغي أن تكون بمثابة رد الفعل المباشر لتسرب اللّحن إلى اللّغة والقران على الخصوص .فلابد إذن أن يكون الغرض منها هو إبعاد هذا الخطر عن نصوص القران ، ولن يتأتّى ذلك إلا بوضع ضوابط عملية تحفظ عليهم نصوصهم وتسهل على مـن لم يكن متمكّنا من العربية قراءته.)) [1]

(1) عوض احمد القوزي –المصطلح النحوي ،ص32 ، ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 1983.

عبد ا بن إسحاق الحضرمي .

إن أول نّحوي نجد عنده طلائع البحث الدقيق في مجال التّعليل هو عبد ا بن زيد المعروف بابن أبي اسـحاق الحـضرمي المتوفى سنة 117 هـ .)) [1]، وهو النّحوي البصري الذي يمثل نقطة تحول في تاريخ النّحو العربي، فقد قيل: ((أنّـه أول من بعج النّحو ومد القيـ ـ ـاس والعلل .))[2]

وفي رواية أخرى: ((و مد القياس وشرح العلل.)) [3] ،مما جعل أحد الدارسين المحدثين يصفه بأنّه : ((معلّل النّحو.)) [4]

ومعنى هذا أن عمل الحضرمي إنما كان يتمثّل في انّه :

1 / أول من بعج النّحو أي فتقه .

2/ مد القياس.

3/ شرح العلل.

أي أن ابن أبي إسحاق كان يقوم بالاستقراء الدقيق لكي يكفل التّعليل بكلّ ظاهرة نّحوية حتى يصبح لكلّ قاعدة أصلها الثابـت المضبوط لكي تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا. فكان يسعى إلى اطّراد القواعد إذعانا للقياس ، و إذا أردنا أن نتأكّد من هذه الحقيقة فلا بد لنا من الاطلاع على محاولاته المبكّرة في القياس ، والتي تنبئ عن إهتمامه بالتّعليل وولعه به .

روي عن يونس بن حبيب أنّه سأل الحضرمي عن كلمة السويق – وهو الناعم من دقيق الحنطة- هل ينطقها أحد من العرب (الصويق) بالصاد؟ فأجابه نعم.قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا عليك ببـاب مـن النّحـو يطّـرد وينقاس)) [5].

(1)ابن الانباري –نزهة الألباء في طبقات الأدباء-ص28،ط3 ، تحقيق إبراهيم السمرائي،1985.
(2)ابن سلام –الطبقات-ج1،ص14.
(3)السيوطي –بغية الوعاة-في طبقات اللغويين و النّحاة - ج2 ، ص42. المكتبة العصرية بيروت .
(4)احمد حسن الزيات –تاريخ الأدب العربي ،362 ،ط6 ،لجنة ل،ت،ن القاهرة،سنة 1935 .
(5) الزبيدي-الطبقات، ص24.

فنلاحظ بأن ابن أبي إسحاق بإجابته هذه .قد بنى هذا القياس على التّعليل الذي يفسره،وقد تباينت أراء الباحثين في تفـسير التّعليل المنسوب لابن أبي إسحاق فقد ذهب الأستاذ جورجي زيدان إلى أنّه : ((ذكر أسباب الإعراب)).[1]، ورأى الـدكتور عفيف دمشقيه: ((أنّه محاولة تعليمية المراد منها تمرين الطالب على اعمال فكره، لاخراج كلّ فاعل مثلا مرفوعا ، وكـلّ مفعول به منصوبا، وكلّ مضاف إليه مجرورا ، وهلم جرا ، وليس المقصود تلك التي عرفت فيما بعد في النّحو بالعلّة الأولى ، والعلّة الثانية، والعلّة الثالثة.)) [2].ويمكن الوصول إلى حقيقة ذلك بعد الاطّلاع على ماكان بين ابن ابـي اسـحاق وبـين الشاعر الفرزدق من مسائل خلافية بسبب تقدياته له في بعض شعره من ناحية الإعراب.

فقد قال ابن ابي اسحاق للفرزدق حينما سمع مديحه لأمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك[3] :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور[4]

على عمائمنا يلقى و ارحلنا على زواحف تزجى مخّها رير [5]

أسأت إنما هو (مخّها رير) مشيرا بذلك إلى قياس النّحو في هذا التعبير، لأنّه يتألّف من مبتدأ وخبر.ومازال ينحي على الفرزدق باللّائمة حتى جعل الشطر:على زواحف نزجيها محاسيرٌ.

وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه، فهجاه بقصيدة ، يقول في تضاعيفها هذا البيت:

فلو كان عبد ا مولى هجوته ولكن عبد ا مولى مواليا[6].

---

(1) جرجي زيدان –تاريخ آداب اللّغة العربيّة ، ج1 ، ص 420 ، دار مكتبة الحياة، بيروت ، سنة 1992.
(2) عفيف دمشقيه - تجديد النّحو، ص124/123 ، ط1 ، بيروت ، سنة 1976 .
(3) شوقي ضيف –المدارس النّحويّة، ص24 .
(4) الشمال:الريح، الحاصب: الريح التي تحمل الحصباء.
(5) الزواحف:الإبل ، تزجى: تساق ، رير: ذائب .
(6) كان ابن ابي اسحاق مولى آل الحضرمي، وكانوا بدورهم موالي لبني عبد شمس القرشيين.

وما كاد يسمعه منه حتى قال له :أخطأت أخطأت ،إنما هو مولى موالٍ .فهو يريد أن يبين له بأنّه قد أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف ،إذ جرها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق بها العرب .في مثل جوار وغواش إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع .[1]

يتبين لنا من هذه المحاورات المتعددة بين ابن أبي اسحاق والشاعر الفرزدق.مدى الاحتكام للقياس في تعليل الظواهر اللّغوية ،وما ينبغي للقاعدة من الاطّراد ،إذ لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها .فتخطئته للفرزدق الذي كان معدودا من الشعراء الإسلاميين الفصحاء في أكثر من موضع (مبنية عل تعليل محكم.ونصل إلى هذه الحقيقة حينما نسمع الفرزدق يقول :علي أن أقول وعليكم أن تحتجوا ، وما هذا إلاّ دليل على أن بيان الحجج يعني تعليل الأسباب التي أدت إلى حركة الإعراب ،وطرق التخريج المختلفة التي تتحايل على الخطأ حتى تجعله صوابا .وحول هذا المعنى يقول الفرزدق :قالت هذا البيت ليشقى به النحويون ،ولعلّه يريد بشقاء النّحويين .حينما يعملون فكرهم في إيجاد الأسباب أو العوامل التي أدت إلى حركات الإعراب)[2]. من هذا يتبين لنا مدى اعتناء ابن أبي اسحاق بتعليل القواعد تّعليلا يمكّن لها في ذهن تلاميذه وجعله تمسكه الشديد بتاك القواعد المعلّلة ، والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها وتخطئة كلّ من ينحرف في تعبيرها عنها حتى يقنعه بالصواب .

ويذكر أن ابن أبي اسحاق حينما سمع الفرزدق ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

(وعضُ زمان يابن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتا ومجرف[3]

أنّه اعترضه ،لرفعه قافية البيت وكان حقّها النصب لأنّها معطوفة – كما يتبادر- على كلمة مسحتا المنصوبة ،أو بعبارة أدق لأن القياس النّحوي يحتّم ذلك ويوجبه)[4].

(1) شوقي ضيف –المدارس النّحويّة ص24 .
(2) أحمد سليمان ياقوت –ظاهرة الإعراب،ص64.
(3)مسحتا ومجرف بمعنى مستأصل .
(4)شوقي ضيف –المدارس النّحوية ،ص23.

ويذكر انّه روي عن أبى عمرو ابن العلاء معاصر ابن أبي اسحاق، انّه قال عندما سمع بيت الفرزدق السالف:((أصـبت، وهو جائز على المعنى ،أي لم يبق سواه)) [1].

وقد روي ((أن ابن أبي إسحاق تراجع عن اعتراضه على الفرزدق في البيت السابق، وقال : (وللرفع وجه))) [2].

يبدو من خلال هذا التعليل أنه يجوز التأويل أي التماس التخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطّرد وذلك حملا على المعنى، وقد كان تأويل ابن أبي إسحاق حملا على المعنى لا يكاد يجاوزه، إذ انّه ((لم يجد مانعا لفظيا أو معنويا يمنع من إجازة قول الفضل بن عبد الرحمن:

فإياك إياك المراء فانّه إلى الشر دعاء وللشر جالب

فقد عد تكرار إياك مرتين عوضا عن حرف العطف قبل المحذّر منه ، ورضي يونس تعليل شيخه وأجاز البيت .))[3]

كما يروى ((أنّه خالف جمهور القراء في بعض قراءاتهم ، من ذلك انّه خالفهم في قـراءة الآيـة :[والـسارق والـسارقة فاقطعوا أيديهما] [4].

فقد كانوا يقرأون (والسارقُ والسارقةُ) بالرفع على الابتداء ،بينما الخبر فعل أمر ، وجعله ذلك يقرأها بالنـصب علـى المفعولية)) [5].

ويبدو أن ابن أبي إسحاق باتّباعه هذا المنهج التّعليلي قد فتح المجال واسعا أمام النحاة للاجتهاد ،وكان من النّحـاة الـذين تخرجوا على يديه عيسى بن عمر الثقفي.

(1) ابن الانباري -نزهة الألباء ،ص28 .
(2) المرزباني-الموشح، ص 92.نقلا عن حسن خميس الملخ ،نظرية التعليل في النّحو، ص 28 .
(3) المفضل - تاريخ العلماء، ص121 . نقلا عن حسن خميس الملخ –نظرية التعليل في النّحو، ص 28.
(4) سورة المائدة،الآية 38.
(5) ابن خالويه- شواذ القراءات ،ص32.نقلا عن شوقي ضيف-المدارس النّحويّة،ص 24 .

عيسى بن عمر .

هو أحد تلامذة عبد ا بن أبي اسحاق توفي سنة 149 هـ ويروى أنّه تم على يديه أول تأليف نّحوي،فهو صاحب كتابي الجامع والإكمال أو المكمل، وهما كتابان في النّحـو ذكـرت كتـب التراجم أنّه وضعهما [1]، كما ذكرت أن الخليل بن أحمد عرفهما وأعجب بهما حتى أنّـه قـال فيهما:

بطل النّحو جميعا كلّه **غير ما أحدث عيسى بن عمر**

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وهما بابان صارا حكمة **و أراحا من قياس ونظر**

لقد كان عيسى بن عمر كشيخه بن أبي إسحاق مولعا بالتّعليل يقول شوقي ضيف :

((وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس.)) [2].

ومن تعليلاته التي طعن فيها على النابغة واستنكر قوله :

فبت كأني ساورتني ضئيلة **من الرقش في أنيابها السم نافع**

بالرفع في قافية البيت نافع، ورأى أن الوجه فيها النصب علـى الحـال ، لأن المبتـدأ قبلهـا تقـدم الخبـر وهـو الجـاّر والمجرور،وكأن النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل نافعا الخبر. [3]

وكان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة.فقد جوز القول : ((أدخلوا الأولُ فالأولُ ، لأن معناها ليدخل الأولُ فـالأولُ فحملـه على المعنى)) [4].

---

(1) أنظر ترجمة عيسى بن عمر عند الزبيدي -الطبقات، وابن النديم،الفهرست.

(2) شوقي ضيف-المدارس النّحوية،ص25.

(3) سيبويه-الكتاب، ج1 ،ص261.تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت سنة 1966.

(4) المصدر نفسه،ج1 ،ص199 .

ونلاحظ بأنّه نقل الكلمتين من كونهما حالا إلى رفعهما على انهما فاعل لفعل محذوف اعتمادا على ما يسمى بعلّـة المعنـى، فعيسى بن عمر اعتمد على حسه اللّغوي في استنباط

((علّة غير مطّردة في التركيب الملفوظ لكنّها متوافقة مع المعنى الملحوظ من غير تحديد لحكم القيـاس عليـه، ولحـدود المعنى الّذي يسمح بتأويله.)) [1]. كما أول شيخه ابن أبي إسحاق بيت الفرزدق السالف .

وكان ينزع في تعليلاته إلى الخفّة وينبذ الاستثقال يظهر ذلك في قراءته لبيت الاحوص:

سلام ا يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام

فكان يقرأ يا مطر الأولى بالنّصب أي يامطرا ويقيسها على النكرة غير المقصودة ، يقول سيبويه :((وكان عيسى بن عمر يقول :يامطرا يشبه بقوله: يارجلا .)) [2].

نرى بأن عيسى بن عمر في تّعليله هذا.وضع أصلا مهما في تعليل اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة، وكأنّه أحس بأن العرب تنزع إلى النصب، أكثر مما تنزع إلى الرفع، وتعليل ذلك خفّة النصب، فجعل النصب فوق الرفع وعده الأساس.))[3].

ومن تعليلات في القراءات أنّه كان يقرأ الآية الكريمة : [يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ] [4]. بنصب كلمة الطير ، وكان يقول هو على النداء، كما تقول يازيد والحارثة ،لماّ لم يمكن القائل ويا الحارث نصب الكلمة لأن يا لا تدخل في النداء. على المعرف بالألف

واللاّم [5].

---

(1) حسن خميس الملخ، نظريّة التعليل ص 39 .
(2) سيبويه-الكتاب،ج1،ص313.
(3) شوقي ضيف-المدارس النّحوية،ص26.
(4) سورة سبأ، الآية 10.
(5) شوقي ضيف-المدارس النّحوية،ص26.

عمرو بن العلاء.

ومن أوائل النحاة الذين كانوا يهتمون بالتّعليل النّحوي تلميذ بن أبي إسحاق أبو عمرو بن علاء المتوفى سنة 154 هـ والذي ((كان لغويا وراويا ثقة من رواة الشعر القديم أكثر منه نحويا)) [1]ويوضح لنا يونس بن حبيب منهج أبي عمرو بن علاء وموقفه من لغة العرب فيقول: ((وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها)) [2]، وذكر حسين بن فهم قال: ((حدثنا بن سلام قال أخبرنا يونس أن أبا عمرو كان أشد تسليما للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عن العرب)) [3] ،ويؤكّد هذا المنهج ما رواه بن أبي سعد قال : ((قال بن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟فقال: لا فقلت : كيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات))[4].

لقد كان أبو عمرو بن العلاء كثيرا ما يتحاور مع عيسى بن عمرو حول أوجه الإعراب وفي قراءة بعض الآيات فكان يكـون لكلّ منهما رأي ولكلّ منهما تعليل ، ومن ذلك ((خلافه مع عيسى بن عمر حول النصب أو الرفع في((المسك)). من قـولهم ليس الطيب إلاّ المسك، وكلّ منهما يعلل برأيه، فأبو عمرو يرى الرفع بإهمال ليس حملا على ما إذا جاء فـي خبرهـا إلاّ ، وعيسى بن عمر يرى النصب بإعمالها.)) (5)

وقد يستخدم علّة المعنى ((إذ ترك صرف كلمة سبأ في الآية الكريمة [وجِئْتُكَ مِن سبأٍ بِنَبأٍ يقِينٍ] (6)، وذلـك لأنّـه اسـم لقبيلة حملا على المعنى)) (7).

(1) شوقي ضيف-المدارس النّحوية، ص28.
(2) الزبيدي-الطبقات، ص28 .
(3) السيرافي – أخبار النحويين البصريين، ص 28.
(4)الزبيدي –الطبقات، ص 34.
(5) احمد سليمان ياقوت – ظاهرة الإعراب ،ص 65.
(6) سورة النمل ، الاية 22.
(7) ابن الانباري –الإنصاف في مسائل الخلاف ج1 ، ص25 .تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت،1987.

ومن تّعليلاته ما رواه عنه الأصمعي قال: ((سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب أي أحمق.جاءته كتابي فاحتقرها.قـال: فقلـت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال:أليس بصحيفة؟.فحمله على المعنى.)) (1).

كما أنّه صغّر كلمة ((حبارى : حبيرة فيحذف الألف ويبدل منها هاء التأنيث ، لتكون في الاسم علامة تأنيث، ويطرد القاعدة في كلّ مافيه ألف التأنيث خامسة فصاعدا ويقول:لم يجز إثباتها لأنها ساكنة. فإذا حذفتها لم يخل الاسم من علامـة التأنيـث الثابتة.)) (2) وكان ينزع في تعليلاته إلى الخفّة من ذلك أنّه ذهب إلى ((أن حذف التنوين جائز لالتقاء الساكنين في مثل (هذه هند بنت عبد ا) فيمن صرف هندا لأنّها بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين .ويحتج بما جاء في النداء مثل : يا زيـد بـن عبد ا ، وقال هذا هو بمنزلة قولك: هذا امرؤ ومررت بامرئ ورأيت امرأ تكون الراء تابعة للهمزة ، فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن وهو وابن شيء واحد ، تقول : هذا زيد بن عبد ا ، ومررت بزيد بن عبد ا ،ورأيت زيدا بن عبـد ا .)) (3).

نستخلص من سمات التّعليل في هذه المرحلة أنّه ارتبط بالحكم النحوي، إذ غاية النّحاة في هذه المرحلة كما يقـول عبـد ا الكيش: ((هي إنشاء معيار نّحوي له من الاطّراد والتّوسع والبعد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللّحن.)) (4).

فيكون المعيار النّحوي مقياسا للصواب وعلّة لرد الخطأ واللّحن ولذاك استخدم النّحاة في هذه المرحلة علّة المعنى ((لاحتواء بعض النصوص الخارجة عن حد الاطّراد.فجاء التّعليل اجتهادا من النّحوي يدل على قدرته على الاستنباط والتأويل .)) (5).

(1) ابن الأنباري - نزهة الالباء ، ص 37 .
(2) المبرد-المقتضب ،ج2، ص262 .
(3) المصر نفسه-ج2 ، ص314.
(4) عبد الله الكيش،-اثر القران، ص 157. نقلا عن حسن خميس الملخ- نظرية التعليل، ص 39.

(5) حسن خميس الملخ- نظرية التعليل، ص 40.

التّعليل النّحوي في كتاب سيبويه .

يتمثّل التّعليل النّحوي في هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نّحوية.من عهد الخليل بن أحمد المتوفى في حدود 175 هـ .وحتى نهاية القرن الثالث الهجري ، وقياسا على أن الخليل لم يؤثر عليه انّه ترك مؤلّفا في النّحو، فإنّنا سنقتصر على كتاب تلميذه سيبويه الذي كان على نحو من املاءاته وتوجيهاته ((فجمهور ما يصوره سيبويه في كتابه أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه الخليل ، فهو واضع تخطيطهما، وراسم لوحتيهما يتّضح ذلك في محاوراته التي لا تكاد تنتهي مع تلميذه، والتي تدور حولهما مصطلحات النّحو والصرف و أبوابهما .)) [1].

فيعد كتاب سيبويه المتوفى سنة 180 هـ ـ ((أول بحث جامع للعلل النّحوية)) (2).

إذ يرى الدكتور حسن خميس الملخ ((أن كتاب سيبويه يتّخذ شكل البحث الميداني المعتمد على الاستقراء الناقص ففيه نماذج من الاستقراء ووصف للمستقرأ وتقعيد له وتعليل للوصف والتقعيد)) [3].

فكان التّعليل النّحوي قبل الخليل مقتصرا على تبرير القواعد ، وتسويغ أحكامها لا يتجاوز ذلك إلى التّأثير فهـا بـالتغيير أو التبديل ،ولكن وبعد مجيئه استوى علم النّحو في صورته التي ثبتت مع الزمن .فكان كما ذهب إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف يسند دائما ما يستنبطه من القواعد و الأحكام، بالعلل التي تصور دقّـته في فقه الأسرار الّلغوية والتركيبية التي استقـّرت في دخائل العرب من قديم.[4]

---

(1) شوقي ضيف -المدارس النّحوية، ص 49.
(2) مازن المبارك النّحو العربي، ص51.
(3) حسن خميس الملخ –نظرية التعليل، ص41.
(4) شوقي ضيف –المدارس النحوية، ص51.

وقد وصفه الزجاجي بأنّه :((الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو وتّعليله.)) [1] إذ ((استنبط من علل النّحـو مالم يستنبطه أحد ومالم يسبقه إليه سابق.))[2]

ولابد بعد هذه الشهادات من تقديم نماذج من تعليلاته التي أخذت شكل سيول متلاحقة في كتاب سيبويه.

فقد جاء في كتاب سيبويه: ((خشنت بصدره، فالصدر في موضع نصب ، والباء قد عملت ، ومثله [قُلْ كَفَى بِـا شَـهِيدا بيني وبينكُم.] [3] إنما هو كفى ا ، ولكن لماّ أدخلت الباء –أي بصدره – عملت والموضع موضع نصب ، والمعنى معنى نصب .وهذا قول الخليل رحمه ا)) [4].

وروي سيبويه عن الخليل تردد المنادى بين البناء والإعراب فقال: ((زعم الخليل- رحمه ا - أنّهم نصبوا المضاف نحو يا عبد ا ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا يا رجلا صالحا حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفـرد،

كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما واحد، وذلك قولك يازيد ، ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه من قبـل.)) [5]

والملاحظ من خلال هذه التعليلات أن الخليل كان يناضل بين النصوص، فيقرن بين النظير ونظيره الذي يشبهه ، كما كان ذلك بين المنادى والظرف ، فقد فسر سيبويه عقد هذا التناظر بقوله: ((فإنما جعل الخليل –رحمه ا – المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما ، مضافين ،

(1) ابن الأنباري- النزهة ،ص45 .
(2) الزبيدي- الطبقات، ص47.
(3) سورة العنكبوت، الآية 51.
(4) سيبويه- الكتاب،ج1 ،ص48 .
(5) المصدر نفسه، ج2،ص 183.

إذا كان مضافا لأن المفرد في النّداء في موضع نصب كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ،ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل ، وكذلك نداء النكرة لماّ لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف.)) [1].

لقد اعتمد الخليل في سائر تعليلاته على واقع اللغة ، وابتعد قدر الإمكان عن الفلسفة والتّعليل المنطقي. يقول سـيبويه : ((وسألت الخليل عن قولهم اضرب أيهما افضل .فقال: القياس النصب كما تقول : اضرب الـذي أفـضل، لأن أيـا فـي غيـر الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي .كما أن من في غير الجزاء، والاستفهام بمنزلة الذي .)) [2]

نلاحظ أن هذه التّعليلات مقبولة قريبة من واقع اللّغة ليس فيها إسراف . اعتمد فيها على حسه اللّغوي، وعلى ما نطقت به العرب في كلامها . جاء في الكتاب: ((انتهوا خيرا لكم .ووراءك أوسع لك .وحسبك خير لك.و إنما نصبت خيرا لك، وأوسع لك، لأنّك حين قلت انته ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر .وقال الخليل: ((كأنّك تحمله على ذاـك المعنـى، كأنّك قلت : انته وأدخل فيما هو خير لك، فنصبته؛ لأنّك قد عرفت إذا قلت له: انته، فانّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب)) [3]. يبدو أن الخليل كان في عموم تعليلاته يبتعد عن التعقيد ويؤثر الخفـّـة . ((وكان لا يتعصب لتعليلاته، بل يرى أن هذا رأيه ،ومن كان عنده رأي آخر فلا مانع من الأخذ به.إن كان أقرب إلى اللّغة ، وأبعد عن الفلسفة .)) [4]، و كان الخليل يعتقد تمام الاعتقاد بأن هذه التّعليلات من اختراعه هو، وليس للعرب بها علم عند ما نطقت بكلامها . ونتأكّد من ذلك بعد أن نورد النص الذي ذكره الزجاجي يقول : ((ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه ا – سئل عن العلل التي يعتـلّ بها في النّحو ، فقيل له :

(1) سيبويه –الكتاب ،ج2 ،ص199.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص 397.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص 143.

(4) احمد سليمان ياقوت-ظاهرة الإعراب، ص66.

عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ قال: إن العرب نطقت على سجيتها ، وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقـام فـي عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها، واعتّللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته. فان أكن أصبت العلّة فهو الّـذي التمـست، وان تكن هناك علّة له.مثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ؛ عجيبة النّظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللاّئحة ، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للـدار فعـل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير ذلك العلّة ، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمـل أن يكون علّة لذلك . فان سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فلياتي بها.)) [1].

وننتقل الآن إلى سيبويه تلميذ الخليل لنكتشف حركة التعليل عنده . ذهب الدكتور مازن المبارك إلى أنّه :((إذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في التوسع و الإكثار مما كان نزرا قليلا عند شيوخه المتقدمين .)) [2]. لقد امـتلأ كتـاب سيبويه بالأحكام المؤيدة بالعلل .فهي دائما الأساس الّذي يبني عليه حديثه في مباحث النّحو يدفعه إليه طبعه، ومنهج الفطرة الّذي اتّبعه.وقد سار في تّعليلاته على خطى أستاذه الخليل ، وذلك من حيث الاعتناء بالمعنى ، والاهتمام بـالحس اللّغـوي، والسير على نهج كلام العرب طلبا للخفّة، وفرارا من الثّقل .

ننظر إلى سيبويه كيف يعلّل لخفّة النّكرة وثقل المعرفة، بقوله: ((لأن النكرة أول ثـم يـدخل عليها ما يعرف به.)) [3]

---

(1) أبو القاسم الزجّاجّي-الإيضاح في علل النّحو، ص 65-66.
(2) مازن المبارك-النّحو العربي،ص 63.
(3) سيبويه –الكتاب،ج1،ص6.

وكان سيبويه يهتم في تّعليلاته بكثرة قياس الشبيه على شبيهه والنّظير على نظيره، ويـورد الأمثلة الكثيرة والشواهد المستفيضة من كلام العرب الفصحاء.

ننظر إلى هذا التعليل الذي بين من خلاله اختصاص الجزم بالأفعال ، والجر بالأسماء ،وهـذا الاختصاص أتاح له أن يقيم بينهما تناظرا يعلّل كثيرا من أحكامهما. قـال: ((والجـزم فـي الأفعال نظير الجر في الأسماء ومن ثم لم يضمروا الجازم ،كما لم يضمروا الجار.)) [1]

ويذكر في موضع آخر: ((لا يجوز أن تقول : ((لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينهما –يعني لم – وبين الأفعال بشيء ، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر ، وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر.))[2].وتتمة لحماية المختص بما اختص به يلجأ سيبويه إلى تّعليل عدم جر الأفعال ، وعدم جزم الأسماء .فيقول : ((وليس في الأسماء جزم لتمكّنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه ، وذهاب الحركة. وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنّه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين،وليس ذلك في هذه الأفعال.)) [3]. ويعلّل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنّه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه : ((فانّك تقول إن عبد ا ليفعل .كما تقول إن عبد ا لفاعل .في ما تريد من معنى .وأيضا فانّك تلحق به لام الابتداء ، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلاّ على الأسماء، ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية، وبهذا كلّه استحق المضارع أن يعرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم.)) [4].

---

(1) سيبويه-الكتاب، ج3، ص 9.
(2) المصدر نفسه، ج3، ص 11.
(3) المصدر نفسه، ج3، ص 5-6.
(4) المصدر نفسه ،ج1 ، ص 261.

ويراعي سيبويه في تّعليلاته إلى السياق الذي استعملت فيه العبارة ، وأثر المقال في المقام،كما في قوله : ((ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قدم من السفر ،فتقول خير مقدم ، أو يقول الرجل رأيت في ما يرى النّائم كذا وكذا، فتقول خيرا ومسرة، وخيرا لنا وشرا لعدونا ، أماّ النصب فكأنّه بناه على قوله : قدمت ، فقال : قدمت خير مقدم، وان لم يسمع منه هذا اللّفظ، فان قدومه ورؤيته إيـاّه بمنزلة قوله:

قدمت.))[1].وعلّل سيبويه قول العرب أهلك والليل بقوله : ((و إنما حذفوا الفعل حين ثنّوا لكثرته في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر.)) [2].

وعلّل حذف خبر المبتدأ بعد لولا بقوله: ((ولكن هذا –يعني الخبر- حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام.))[3].وأجاز سيبويه أن نقول : ((الذي يأتيني فله درهم ، لأنّه في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء.)) [4].مراعاة للمعنى .

ولننظر أيضا إلي تعليل سيبويه لمسألة إلغاء العامل في أفعال القلوب ، في نحو زيد قائم ظننت .لقد علّل سيبويه لذلك تعليلا يدلّ على فهمه الدقيق للعامل وما تؤديه الألفاظ بحسب موضعها من دلالات مختلفة، فهو يرى أن تأخير ظن معناه أن الشك قد جاءك بعدما قضى كلامك على اليقين،أو بعد ما تبتدئ وأنت تريد اليقين ، ثم يدركك الشك.فتقول زيد قائم... ظننته ، وهكذا كقولك أيضا عبد ا صاحب ذلك ... بلغني .أماّ إذا بدأت كلامك على ما في نيتك من الشك أعملت الفعل .)) [5]

(1) سيبويه-الكتاب،ج1 ، ص 270.
(2)المصدر نفسه، ج1، ص 274.
(3) المصدر نفسه، ج 2،ص 129.
(4) المصدر نفسه،ج1،ص139-140.
(3) المصدر نفسه-،ج1،ص61.

فهذا التّعليل كسابقه يربط العمل بالمعنى .وكلّ ذلك في إطار لغوي بعيد عن الإشارات الفلسفية أو المسائل المنطقية.كما يذهب إلى ذلك الأستاذ النجدي ناصف يقول : ((أن سيبويه كان يستمد تّعليلاته من المسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كلّ ما يمكن أن نّستمد منه التّعليلات إلاّ حقائق الفلسفة وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت اشدها بعد ، فيكون لها في النّحو أثر في تذكير النّحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال

والعصور.)) [1]. ولكي تظهر لنا هذه الحقيقة نورد مسألة في الضمائر .يعلّل لهـا كـلّ مـن سيبويه، والمبـ ـ ـ ـرد

– المتوفى سنة 285 هـ - وذلك لنتأكّد من التعليلات الفلسفية كانت بعيدة عن سـيبويه ،ثـم ظهرت بعد ذلك عند من خلفه كالمبرد ،والفراء ، والسيرافي.يقول سيبويه : ((لا يجوز لـك أن تقول للمخاطب أضربك ولا أقتلك ، ولا ضربتك ، لماّ كان المخاطب فاعلا ، وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ، لأنّهم استغنوا بقولهم : أقتل نفسك، عن الكاف وعن إيّاك... وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول : أهلكتني ولا أهلكني ، لأنّه جعل نفسه مفعوله فقبح ذلك ، وذلك لأنهـم استغنوا بقولهم انفع نفسي عن (ني) وعن (إياّي) .)) [2]. فتعليل سيبويه لم يتعدى أن ذلـك الأسلوب قبيح، ولم يعرف عند العرب فهو تّعليل مباشر ومرتبط بالاستعمالات الّلغوية.لا أثـر فيه لمنطق أو لفلسفة.

ولكن انظر إلى تعليل المبرد : ((اعتمد المبرد ،وغيره من أصحابنا في إبطال أضربك ونحوه على أن الفاعل بكلّيته لا يكون مفعولا بكلّيته ، فأبطلوا من أجله ضربتني ومأشبهه.))[3]

(1) النّجدي ناصف- سيبويه إمام النّحاة، ص 163 ، مكتبة الفجالة ،مصر ستة 1953.
(2) سيبويه - الكتاب، ج1، ص 385.
(3) أبو سعيد السرافي- شرح كتاب سيبويه، هامش الكتاب، ج1، ص 385.

- تجده تعليلا فلسفيا فيه الكلّ والجزء دون إشارة إلى أن العرب لم تستعمل هـذا الأسـلوب، وأكثر من تّعليل المبرد فلسفة تّعليل أبى سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه. يقول في إبطال مثل هذا الأسلوب: ((بأن المفعول الصحيح ماخترعه فاعله وأخرجه من العدم إلـى الوجـود نحو خاق ا للأشياء ، وما يفعله الإنسان من القيام والقعود، ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولا ؛ لأنّه لا بد من أن يكون الفاعل موجودا قبل وجود المفعول)).[1] فأبو سعيد كمـا

نلاحظ يتكلّم عن الوجود والعدم في تّعليله فأما أن تكون العرب تكلّمت بمثل هذا الأسلوب أو لم تتكلّم ، فهذا ما لم يتطرق له. فنلاحظ من ما سبق ذكره أن التّعليل في كتاب سـيبويه كـان يعتمد على منهج التّناظر ، ومراعاة سياق الحال ، وكثرة الاستعمال ،والمعنى .

التّعليل النّحوي عند المبرد :

ظهر في القرن الثلاث الهـجري من اعتنى بالتّعليل وكان من أعمدة المدرسة البصرية إنّـه محمد بن يزيد المعروف بالمبرد المتوفى سنة 285 هـ لقد كان يتّخذ مـن التّعليـل سـلاحا للمناقشة والبحث فلا بد لكلّ رأي عنده من علّة تبرره .لقد ذهب الدكتور شوقي ضـيف إلـى ((أن المبرد كان يحتكم دائما إلى القياس، ولكنّه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب ،بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم ، أو قل على أكثر ألسنتهم.فقد يرد ما يخالف الكثرة الدائرة فـي أفواهم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس.)) [2]. ومن تّعليلاته قولـه : ((اعلم أن قوما يقولون أخذت الثّلاثة دراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الـدرهم، و أخـذت العشرين الدرهم التي تعرف .وهذا خطأ فاحش، وعلّة من يقول هذا الاعتلال الرواية ؛ لأنّـه يصيب له في قياس العربية نظيرا، ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العـرب الفـصحاء خلافه ، فرواية برواية ، والقياس حاكم بعد :أنّه لا يضاف ما فيه الألف و اللاّم)) [3].

---

(1) أبو سعيد السرافي –شرح كتاب سيبويه - ج1،ص385 .
(2) شوقي ضيف –المدارس النّحوية، ص 132.
(3) المبرّد –المقتضب، ج2 ، ص 175

كما كان يحتكم إلى العلل العقلية المناسبة لتحقيق الانسجام بين النظرية النّحوية وأحكام النّحو ، مثل قوله:((اعلم أن حقّ الأسماء أن تعرب جمع ، وتصرف ، فما امتنع منها من الـصرف فلمضارعته الأفعال،وكلّ ما يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف؛ لأنّه لا إعـراب فيهـا.))[1] وقال : ((وكان حقّ كلّ مبني أن يسكّن آخره ، فحرك هذا- يعنـي الفعـل الماضـي-

لمضارعته المعربة يعني الأفعال المضارعة وذلك لأنّه ...)) [2]، وذكر وجوه المضارعة بين الفعل الماضي ، والفعل المضارع .

وكان يقول: ((وأعلم أن الأفعال يعني- المضارعة- إنمـا دخلهـا الإعـراب لمـضارعتها الأسماء، ولولا ذاك لم يجب أن يعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المعربة .)) [3].

ويعلق الدكتور حسن خميس الملخ على هـذا التعليـل بقولـه : ((أن هـذا التعليـل وهـو (المضارعة الشبه) من شأنه أن يحقّق الانسجام بين النظرية النّحوية، وأحكـام النّحـو ولا يضيف أحكاما جديدة بل يؤكّد صحة الحكم النّحوي في المستوى النّظري منه .هذا المـستوى الذي كان المبرد يحرص كلّ الحرص أن يجعله متّسقا مع أحكام النّحو، بكل ما أوتي من قدرة على التّعليل والاستدلال .)) [4].

وقد وقف المبرد في الكثير من تعليلاته مخالفا لسيبويه .من ذلك أنّه خالفه بسبب قبوله قول الخليل خاليا من التّعليل.وذلك حين سأل سيبويه الخليل : ((هل يجوز : كما أنّك على كما أنت هنا ؟ فقال لا ، لأن أن لا تبتدأ في كل المواضيع. قال المبرد: ((وهذا كلام لا وجه له إذ لـم يوضح الموضع الّذي لا تبتدأ فيه بعلّته.)) [5].

---

(1) المبرد- المقتضب ج،3،ص171.
(2) المصدر نفسه،ج2،ص2-3.
(3) المصدر نفسه،ج2،ص1.
(4) حسن خميس الملخ-نظرية التعليل- ص45.
(5) ابن ولاّد- الانتصار-ص221،نقلا عن مازن المبارك-النّحو العربي-ص68.

ومنها مخالفته لسيبويه في تّعليل حكم المبتدأ إذا تأخّر،فقد قال المبرد مع سيبويه بوجوب رفع المبتدأ مثلا ،ولكنّهما اختلفـا في تعين الرافع أو علّة الرفع.فقال سيبويه:((يرتفع المبتدأ بالابتداء سواء في ذلك تقدم المبتدأ أم تـأخّر .وقـال المبـرد إن المبتدأ يرتفع بالابتداء في حال تقدمه فقط أماّ إذا تأخّر فيرفعه خبره،ففي مثل قولنا:في الدار زيد،إن لم ترد بزيد التقدم كـان رفع زيد بقولك: في الدار ؛لأن معناه استقر ،وحلّ محلّ المضمر فرفعه ماكان يرفع المضمر...)).[1] وكان سيبويه يذهب إلى ((أنه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبأس وتمييزه،فلا يقال :نعم الرجل محمد .وذهب المبرد إلي جواز ذلك لوروده في أشعار العرب مثل :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وقول آخر :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء

وقيل إن زادا في البيت الأول إنماّ هي معمولة لتزود في أول البيت ،وهي إما مفعول مطلق إن أريد به التزود وإماّ مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يتزوده من أعمال البر ،وقيل إن فتاة في البيت الثاني حـال مؤكّـدة.ورأي المبـرد أدقّ وأصـح .))[2]،وكان سيبويه يذهب إلى ((أن (ما) حين تدخل على قلّ ونحوها مثل كثر وطال تكفّها عن العمل ،ولا يليهـا حينئـذ إلاّ الفعل مثال: قلّما يكتب فأما قول الشاعر المرار:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم

فقال فيه إنّها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل لفعل محذوف مفسر والتقدير يدوم.

وذهب المبرد إلى أن ما في قلما زائدة وهي لا تكفّها عن العمل ، فوصال فاعل لقلّما.))[3]

---

(1) ابن ولاّد- الانتصار -ص222.نقلا عن مازن مبارك-النّحو العربي ص68-

(2) شوقي ضيف-المدارس النّحوية-ص128.

(3) ابن هشام-المغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص393.نقلا عن شوقي ضيف-المدارس النّحوية-ص129.

وكان يذهب الخليل وسيبويه إلى أن فاطر السموات والأرض في قوله جلّ شأنه [اللّهم فاطِر الـسمواتِ و الأّرض] [1].علـى نداء آخر أي يا فاطر السموات والأرض ،وذهب المبرد إلى جواز وصف اللهم بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحـلّ وجعل (فاطر)نعت للفظ الجلالة)) [2].وكان سيبويه يفضل نصب المضارع حين يعطف على اسم صريح قول من قالت

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

والفعل في هذه الحال منصوب بأن المضمرة ويجوز فيه الرفع وهو مرجوح في رأي سيبويه ، وراجـح فـي رأي المبـرد.))[3].وكان يحاول دائما أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بد لكلّ رأي من علّة تبرره، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للنطق به، ومن ذلك تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها ،يقول : ((لم يجعل الإعـراب أولا ، لأن الأّول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، لأنّه لا يبتدأ إلاّ بمتحرك ، ولا يوقف إلاّ على ساكن لماّ كانت الحركة تلزمـه لـم تدخل عليه حركة الإعراب ، لان الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد

(1) سورة الزّمر ، الآية 46 .
(2) السيوطي- همع الهوامع، ج1 ص،178. نقلا عن شوقي ضيف-المدارس النحوية ، ص 190.
(3) سيبويه –الكتاب،ج 1، ص 426.

ولماّ فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا لان أوساط الأسماء مختلفة لأنّها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية ، فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد ،كما الاسـم ببنائه وحركاته.)) [(1)]. وكان يعلّل تسكين الفعل في مثل ضربن ويضربن بأنّه لو لـم يـسكّن لاجتمع أربع متحركات إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد. وفي الوقت نفسه علّل لتحرك نـون النسوة المتّصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لأجتمع ساكنان وكـأن سـكون مـا قبلهـا سـبب حركتها.))[(2)].وعـــلّل لبناء (الآن) على الفتح بمصاحبة أداة التعريف لها دائما ، مع أنها في أخواتها من الظروف قد توجد وقد لا توجد أي أنها لا تلازمها هذا اللّزوم فـي (الآن) مما جعلها تبنى بسبب ذلك.)) [(3)].ومن تعليلاته جمع مثل (مقعنسس) على (قعانس) معتلاّ بأن السين أشبه بالحرف الأصلي في الكلمة لأنها من قعس ، فلذلك كـان ينبغـي أن تظـلّ لا أن تحذف وتذكر الميم على نحو ما صنع سيبويه .إذ جمعها على مقاعس.)) [(4)].

وكان سيبويه يصغّـر ابراهيم واسماعيل على بريهم وسميعيل وصغرها المبرد على ابيريـه واسيميع.، لان الهمزة أصلية وليست زائدة ، لأنّها لا تزيد أولا إلاّ وبعدها أربعة أحرف ،أمـا الميم فانها تحذف ؛لأنها آخر الكلمة ، وآخر الكلمة يحذف كثيرا في الخماسي حـين يـصغّر كتصغير سفرجل على سفيريج .)) [(5)]

(1) الزجّاجّى-الإيضاح في علل النّحو ، ص 7.
(2) ابن مضّاء ، الرّد على النّحاة ، ص 69. نقلا عن شوقي ضيف –المدارس النّحويّة ، ص 132 .
(3) ابن الانباري –الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 219،نقلا عن شوقي ضيف المدارس النّحويّة ص 132 .
(4) السيوطي –همع الهوامع ج2، ص 181 نقلا عن شوقي ضيف المدارس النّحويّة ، ص 132،
(5) المصدر نفسه ،ج2 ،ص192 . نقلا عن شوقي ضيف –المدارس النّحويّة ص132.

وكان يعلّل لوقف العرب على الكلمات ونقل حركتها إلى ما قبلها، إذ يقولون قام عمر بنقل حركة الراء إلى الميم عمرو السابقة لها كما يقولون مررت ببكر بكسر الكاف والوقف على الراء ، بأن ذلك للدلالة على الحركة المحذوفة في آخر الكلمة.)) [1].

ومن تّعليلاته التي تدلّ على دقّة حسه اللّغوي ما أورده شوقي ضيف قائلا:((أنّه كان يرى أن عبارة(عبد ا قائم)تستخدم في موطن لا تستخدم فيه عبارتا (إن عبد ا قائم) و(إن عبد ا لقائم)، فالعبارة الأولى تعبر عن مجرد الإخبار بقيام عبد ا ، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة عن سؤال سائل تأكيدا له ، أما العبارة الثالثة فتستخدم في خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ في إنكاره ،ومن أجل ذلك تؤكّد له العبارة بمؤكّدين.)) [2] وسئل عن الفرق بين العبارتين: ((ضربت زيدا)) و ((زيد ضربته)).فقال: انّك إذا قلت ضربت زيدا ،فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت زيد ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد.))[3]

وخلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة أن النّحاة بنوا تعليلاتهم على استقراء ناقص لكلام العرب. يذهب حسن خميس الملخ إلى ((أن النّحاة نظروا إلى كلام العرب فوجدوه أشباها ونظائر ، فصنفوه في أبواب نّحوية ، ثم تبينوا علاقات خاصة بموقع الكلام ونمط التركيب تكرر في أبواب نّحوية مختلفة فجعلوها عللا .)) [4] ويردف قائلا : ((فقد أفرز الاستقراء الناقص أهم أصول التعليل : أصل التناظر، واصل التوافق مع كلام العرب بقاعدة مجردة موصلة إليه ،وأصل اقتضاء العمل والتأثير .وأصبح الاستقراء مرجعا في تقويم علل النّحاة قبولا ورفضا ، والحكم عليها صحة وفساد.))[5].

---

(1)السيوطي-همع الهوا مع – ج2 ، ص208 . نقلا عن شوقي ضيف - المدارس النّحويّة، ص 132،
(2) شوقي ضيف-المدارس النّحويّة ، ص134.
(3) المرجع نفسه، ص134.
(4) حسن خميس الملخ - نظرية التعليل ،ص 46.
(5) المرجع نفسه،ص47.

ولعلّ أبرز سمة للتّعليل النّحوي في هذه المرحلة هي أنّه انتشر انتشارا واسعا ، وأصبح شموليا.وذلك محاولة من النّحاة لبناء تفسير كلّي للنّحو العربي ، فكما يقول الدكتور شوقي ضيف : ((كلّ حكم نحوي يعلّل، وكلّ ظاهرة نّحوية كلّية أو جزئية لا بد لها من علّة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل.)) [1]. ولقد وجدنا من ذي قبل بان الخليل بن أحمد يعتبر أول من بسط القول في العلل بسطاً أدى إلى لفت معاصريه إليه ، وقد جعل التّعليل اجتهادا من النّحوي ، وقد تأكّدنا على ذلك من رواية الزجاجي التي رواها عنه في كتابه (الإيضاح في علل النّحو) ، وقد حذا حذوه سيبويه في إيمانه بعلّة كلّ وجه من وجوه العربية وترك الباب مفتوحا ، للوصول إليه بالاجتهاد .فقال: ((وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها.)) [2]، وكان معاصره المازني يقول: ((وكلّ ما فعلوا -يعني العرب - فله مذهب وحكمة .)) [3]. يعلّق أحد الباحثين المحدثين عن هذا الاجتهاد النّحوي في عصر الخليل بقوله :((ونتج عن ترك العلّة

لاجتهاد النّحوي. خلاف واسع بين النّحاة امتلأت به صفحات التراث النّحوي، واختلطت أصول النّحو بعلله ونظرياته وأحكامه .حتى إن النّحوي إن خطرت له علّة أعجبته قال بها ، كما في قول المبرد لابن كيسان : هـذا شـيء خطـر لـي فخالفـت النّحويين.)) [4]

(1) الزجّاجّي – الإيضاح في علل النحو، ص 5 .
(2) سيبويه-الكتاب ،ج1 ،ص32.
(3) المازني –المنصف، ج2 ، ص299 ، نقلا عن حسن الملخ-نظرية التعليل، ص48.
(4) حسن خميس الملخ – نظرية التعليل في النّحو ، ص48-49.

وعلى رأي الدكتور حسن خميس الملخ : ((فقد تحول النّحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلمي بعـد انتهـاء عـصر الاحتجاج إلى طابع التّعليم، و التّدريس على نطاق واسع ، فيها أمم مختلفة و شعوب متباينة، دخل الكثير منها في ديـن ا أفواجا يتعلمون القرآن و لغته العربية، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علّة حكم نّحوي سؤالا يحث ذهن النّحـاة على التفكير بعلّة مناسبة مقنعة يتّخذون منها وسيلة لشرح حكم نّحوي، أو تقريره، أو إقناع المتعلّمين بـه، و لا سـيما أن المعيار النّحوي يستمد شيئا من قوته الإقناعية من العلل الّتي تسانده .)) [1]

(1) حسن خميس الملخ – نظرية التعليل في النّحو ، ص51.

التّعليل النّحوي في القرن الرابع الهجري .

يعد القرن الرابع الهجري أزهر عصور الابتكار في تأليف اللّغة، و النّحـو. ذلـك لأن آفـاق الحياة العلمية قد اتسعت كثيرا ، و نشطت الدراسات اللّغوية نشاطا لا نظير له بالعاصمة بغداد قاعدة الدولة الإسلامية. و في هذا العصر وصل التّعليل النّحوي إلى أوج مراحـل ازدهـاره ، ونضوجه. يقول الدكتور حسن خميس الملخ عن التّعليل النّحوي في هذا العـصر : ((بـدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجري محاولات لوضع أطر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النّحو العربي ، بالاعتماد على استقراء مادة النّحو العربي بأبوابه ، و أحكامه ، و مسائله ، جزئياتـه في الكتب الأولى . و لاسيما كتاب سيبويه للانتقال بالنظرية النّحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة شبه القانونية الّتي ترسمها النّحاة في درسهم النّحوي.)) (1)

ولم يكن لهذه المحاولات التنظيرية في إعتلالات النّحويين لترقى وتزدهر إلاّ بعد أن تبلورت أفكارها في المصنّفات الكثيرة الّتي ألّفت في التّعليل النّحوي إبان هذا القرن. أي القرن الرابـع الهجري ، ويمكننا أن نذكر منها هذه الكتب مرتبة حسب تاريخ وفاة مؤلّفيها .

- كتاب علل النّحو لأبي علي الحسن بن عبد ا الأصفهاني المعروف بلُكذة ، و يقـال لغـذة بالغين ، المتوفي سنة 310 هـ (2) .

- و كتاب المختار في علل النّحو لمحمد بن أحمد بن كيسان المتوفي سنة 320 هـ (3) .

---

(1) د. حسن خميس سعيد الملخ – نظرية تعليل النحو ، ص 51 – 52

(2) ياقوت الحموي – معجم الأدباء ، ج2 ، ص 874

(3) المصدر نفسه – معجم الادباء ، ج2 ، ص 334

- وكتاب الايضاح في علل النّحو لأبي القاسم عبد الرحمان بن اسحاق الزجاجي المتوفى سـنة 337 هـ ـ (1) .

- وكتاب النّحو المجموع على العلل لمحمد بن علي العـسكري المعـروف بمبرمـان أسـتاذ السيرافي ، و الفارسي ، و المتوفي سنة 345 هـ (2) .

- وكتاب علل النّحو لأبي الحسن محمد بن عبد ا المعروف بابن الوراق المتوفى سـنة 381 هـ ـ (3) .

-وكتاب شرح علل النّحو لأبي العباس أحمد بن محمد المهلبي من رجال القرن الرابع للهجـرة(4)

- و كتاب تقسيمات العوامل و عللها لأبـي القاسـم سـعيد بـن سـعيد الفـارقي المتـوفى سنة 391 هـ (5) . و لأن أكثر هذه المؤلّفات لم يصل إلينا فإننّا سنقتصر على ذكر معـالم التّعليل النّحوي في القرن الرابع الهجري ممثّلة فيمن وصلت إلينا آثارهم. كالزجـاجي، و ابـن جنّي. وهناك من النّحاة البارزين في هذا القرن و الّذين لم يفردوا مؤلّفات في التّعليل النّحـوي غير أنّنا لا نعدم اتجاها تعليليا في مؤلّفاتهم و من هؤلاء النّحاة آبو سعيد الحسن على بن عبـد ا السيرافي المتوفي سنة368 هـ،وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة384 هـ لقد أصبح الدرس النّحوي في هذا القرن كما يرى الدكتور حسن خميس الملخ : ((خليطا مـن العلل فيه علل نّحويه خالصة ، وفيه علل كلامية ، وفيه علل فقهية ، لأن المنطلقـات الفكريـة للنّحاة مختلفة ، ففيهم الفقهاء كالسيرافي ، وفيهم المتكلّمون كالرماني .

---

(1) ابن النديم – الفهرست ، ص 362 .
(2) المصدر نفسه ، ص 122
(3) المصدر نفسه ، ص 172
(4) المصدر نفسه ، ص 167
(5) ياقوت الحموي – معجم الأدباء ، ج 3 ، ص 136

وكثير منهم معتزلة . كأبي علي الفارسي ، و تلميذه ابن جنّي ... واختلاف المشارب الثقافية و الفكرية، صورة مميزة لتفاعل العلوم و الثّقافات في ذلك العصر أغنى البحث في العلل.)) (1)

ومعنى ذلك أن ثقافة النّحويين في هذا القرن لم تكن واحدة. و إنّما كانت تتفاوت عمقا ونـضجا كما كانت تتفاوت شمولا وتنوعا ، فقد كان من النّحويين من أتقن إلى جانب العربية علوم الفقه و القرآن ، و كان منهم من أتقن إلى جانب العربية المنطق وعلم الكلام ، و كان منهم من غلبت عليه العربية دون غيرها .

لذلك رأيت أنّه من الضروري قبل أن نلج إلى بحث التّعليل عند هؤلاء النّحاة أن نقف وقفة عند تفاعل هذه العلوم مع العلل النّحوية لندرك جوانب التّأثير و التأثّر خاصة في القـرن الرابـع الهجري .

---

(1) د. حسن خميس الملخ – نظرية التعليل ، ص 78

تأثير المنطق في التّعليل النّحوي .

المنطق من علوم اليونان ، وقد كانت صلته بالعقل العربي صلة مبكّرة. وتـاريخ بدايـة تـأثّر التّعليل النّحوي به يصعب تحديده بدقّة ، لكن يغلب على الظن أن العلّة النّحوية في عهد الخليل بن احمد كانت بعيدة عن التأثّر بالمنطق : ((فكلّ ما يقال عن تأثّر النّحو فـي عهـد الخليـل بمنطق أرسطو تأثّرا مباشرا في المنهج و الموضوع ... إيغال في الحدس وتمـسك بأهـداب الفروض.)) (1) أما في القرن الرابع الهجري فلا مجال لإنكار تأثير المنطق في النّحو. يصف العلاّمة بن خلدون المتوفي سنة 808 هـ صناعة العربية في عصره بقولـه : ((فأصـبحت صناعة العربية كأنّها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، و بعدت عن مناحي اللّسان و ملكته ، و أفاد ذلك حملتها في هذه الأمصار – المغرب و افريقية – و آفاقها البعد عن الملكـة بالكلية و كأنّهم لا ينظرون في كلام العرب.)) (2) و قال أحمد أمـين متحـدثا عـن الثّقافـة اليونانية : ((و كان للمنطق سلطان كبير على العقول في العصر العباسي ، و كان من جـراء ذلك أن اصطبغت طريقة الجدل ، و البحث و التّعبير و التّدليل صبغة غير الّتي كانت تعـرف من قبل.)) (3) و يبدو أن المجال الّذي أدخل النّحو في هذا الأثر المنطقي هو قضية اللّفـظ و المعنى. فيرى الفارابي أن صناعة المنطق تناسب صناعة النّحو ، ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل و المعقولات كنسبة صناعة إلى اللّسان و الألفـــــاظ .)) (4) ولعلّ هذا الأمـر هو الّذي جعل أبو سعيد السيرافي و هو أحد أعلام هذا القرن في النّحو. أن ينتصر على متّـى بن يوسف المنطقي في المناظرة الّتي جرت بينهما حول علاقة النّحو بالمنطق.

---

(1) مهدي المخزومي - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ص 74 ، بغداد ، 1960م .
(2) ابن خلدون – مقدمة ابن خلدون ، ص 482 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1993 .
(3) ضحى الإسلام – ج1 ، ص 275
(4) الفارابي – احصاء العلوم ، ص 54 . نقلا عن حسن الملخ – نظرية التعليل ، ص 173

لأنّه ((بين أن النّحو صناعة تجمع بين اللّفظ و المعنى بانسجام.)) (1)

و يرى أبو حيان التّوحيدي ((أن جلّ نظر المنطقي في المعاني و جلّ نظر النّحوي في الألفاظ ... و إن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني .)) (2)

إن تّأثير المنطق في التّعليل النّحوي لم يكن إلاّ تّأثيرا محدودا ، و نص الخليل بن أحمد الّـذي أوردناه سابقا يثبت ذلك ، فالعلّة أصلية في النّحو العربي و استفادته في العلوم الأخرى ينحصر في تشعيب المصطلحات الخاصة بالعلّة من حيث تناولها ذلك ، لأن المنطق ليس من المنطلقات التأسيسية للنّحو العربي و يشهد على ذلك بعض الباحثين من غيـر العـرب فيـرى الـدكتور جيرهارد اندرس بعد أن درس علاقة النّحو العربي بالمنطق ((لقد بحث بعض المستشرقين عن آثار علوم المنطق ، والنّحو الإغريقي و السرياني في النّحو العربي فلم يجدوا إلاّ شيء يـسيرا من اصطلاح موافق و موازاة مصادفة عرضية.)) (3)

و يبدو أن المنطق قد أعطى للنّحاة وسائل جديدة للنّظر و التّعليل و ذلك باستعمال المقـولات و الاصطلاحات الفلسفية، فدوره قد تجلّى في ترسيخ التّعليل في النّحو العربي .

و من أثار المنطق في التّعليل استعمال المقدمات الصورية ، ففي استدلال بعض النحاة وهو ابن الحاجب على أن الحرف لا يشكّل مع الاسم وحده جملة مفيدة قال : ((إذا علمنا أن الجملة هي الّتي تتركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، و علمنا أن وضع الحرف لأن لا يسند و يسند إليه .علم بهاتّين المقدمتين أن الحرف و الاسم لا ينتظم منهما كلام .)) (4)

---

(1) أبو حيان التوحيدي – الإمتاع والمؤانسة ، ط1 ، تحقيق حسن السندوبي ، ل ، ت ، ن ، مصر
(2) أبو حيان التوحيدي – المقابسات ، ص 121 – 122 ، تحقيق حسن السندوبي ، المكتبة التجارية
(3) حسن خميس الملخ – نظرية التعليل ، ص 172
(4) ابن الحاجب – الإيضاح في شرح المفصّل ، ص 250 . نقلا عن حسن الملخ – نظرية التعليل ، ص 175 .

فابن الحاجب اتّخذ من المنطق السوري وسيلة في التّعليل امتناع تشكل الجملة من ، اسـم ، و حرف ، و هذه الوسيلة لم تضف قاعدة جديدة و لكنّها برهنت علـى صـحتها صـوريا ، لأن المقدمـة الكبـــرى و المقـــدمة الصغـرى و الـــــنتيجة معلومة قبل الشروع فـي هذا القياس المنطقي.)) (1)

و يشكّل شرح الرماني لكتاب سيبوية تطبيقا لافتا للمنطق و مصطلحاته في التّعليل النّحـوي و يرى في ذلك الأستاذ طه الراوي: ((أن الرماني أول من مزج النّحو بالمنطق.)) (2)

و كثيرا ما يعلل الرماني أحكام النّحو بعلل منطقية و يعرضها عرضا منطقيا كما في قوله :

((ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنّه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعـد إلاّ و ليس يجوز ذلك في الإيجاب لأنّه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه ، و ليس كذلك النّفي لأنّه يدلّ إذا أطلق على أعم العام ، و ليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يـدلّ علـى أخـص الخاص ، لأن أخص الخاص لا يستثني منه شيء نحو زيد و عمرو. مع أن أخـص الخـاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتّى يكون مستغنى عنه ، و ليس كذلك الحـد ، لأن الفعـل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دلّ عليه دلالة توجب أنّه مستغني عن ذكره و ليس في الإيجـاب مثل هـــذا .)) (3)

و لعلنا نلاحظ في تعليله هذا تعقيدا كبيرا حتّى على أهل الاختصاص فكيف بنـا علـى الّـذين يريدون تعلّم اللّغة العربية من المبتدئين ؟

و يرى بعض الباحثين أن المنطق أساء للنّحو العربي و حوله إلى فلسفة لغوية غامضة بعيـدة عن حقيقة النّحو يقول الدكتور مازن المبارك عن اصطناع الرماني للمنطق في شرحه لكتـاب سبوية ((ولاشك أن بناء البحث النحوي على هذه الصورة التي جاء عليها عند الرماني هو

---

(1) حسن خميس الملخ – نظرية التعريف للنّحو ، ص 175 .
(2) طه الراوي – تاريخ علوم اللّغة العربيّة ، ص 132
(3) مازن المبارك – الرماني النّحوي ، ص 135 ، ط 3 ، دار الفكر ، دمشق 1995 م

الذي أشاع عنه أمر اشتهاره بالمنطق و إغراقه فيه)) .

و إذا كان الناس قد أعرضوا عن نحو الرماني و كان النحاة أول من حد عنه و طعن فيه فلأنه – في رأيهم – كان حريا أن يكون واضح الأسلوب كغير من النحاة و أن يكون شرحه للكتـاب غاية في البيان و الوضوح فكرا و عرضا على حين أنه كان في كثير من نـصوصه شـرحا محتاجا إلى الشرح لأنه أكثر تعقيدا من الكتاب نفسه)) (1)

و قال في موضع آخر : ((... و الحق أن الرماني معقد النحـو و علـى الأسـلوب .. و إن المنطق لم يكن في نحوه وسيلة إيضاح و تقريب و لكنه كان قالبا توضـح المـادة النحويـة أو تصاغ و فق متطلباته)) (2)

و لعل الدكتور مازان المبارك كان مصيبا في رأيه هذا ، فأسلوب الرماني في يحتاجا لإدراكـه إلى جهد عقلي مضني و طريقته هذه لا تتناسب مع المبتدئين في دراسـة النحـو و لأن شـرح الرماني محاورات عميقة في لا تتأتى إلا لمتضلع في النحو. و هذا ما جعل أحد معاصرية وهو أبو علي الفارسي يقول : ((إن كان ما يقول الرماني هو النحو فليس معنا منه شئ)) (3)

و بعد كل هذا فليس لنا الحق أن نهاجم النحاة لأنهم استعملوا أساليب المنطـق فـي تعلـيلاتهم النحوية بل لابد من الإقرار بأن المنطق كان و سيله إيضاح و تقريب للمـادة النحويـة يقـول الأستاذ فؤاد علي : ((فليس هناك مانع من الفلسفة النحوية وسـيلة لتنظـيم الفكـر و ترتيـب العرض ، و توضيح القاعدة ، وإبراز الثمار التي تمخضت عنها القاعدة .. أما إذا خرجت عن هذه الأصول في الاستعمال إلى الغلو و الجدل و تعليل و الاتساع في القياس مما يؤدي بالقارئ إلى التعقيد و إرهاق الذهن فهذا هو المنهج الفلسفي المنبوذ)) (4)

(1) مازن المبارك - الرماني النحوي ،ص 239
(2) ياقوت الحموى - معجم الأدباء ج 14 ، ص 74 . ابن الانباري – نزهة الألباب ص 289
(3) مازن المبارك – الرماني في النحوي ص
(4) فؤاد علي – فلسفة عبد الطاهر الجرجاني ص 102 دار الثقافة القاهرة سنة 1982

تفاعل التعليل النحوي مع التعليل الفقهي

إن القارئ في الكتب ألفت في أصول الفقه ليدرك إدراكا لا يشوبه شك أن هذا العلم بدأ في عهد الصحابة فلقد عرفوا طرق الاستنتاج الفقهية و المناهج التي يتبعونها الاستنباط الأحكام الشرعية و يدرك أيضا أن الاستنباط يتسع في عصر التابعين لكثرة الحوادث و لعكوف طائفة من التابعين على الفتوى و إذا عدنا إلى النحو و جدنا ينشأ متأخرا عن علم أصول الفقه و ذلك لأن واضـع اللبنة الأولى له هو أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة 69 هـ و سنة وفاته كما نلاحظ لاحقه على انتهاء عصر الخلفاء الراشدين ، و علم أصول الفقه قد اكتمل بانتهاء هذا العصر .

أما علم النحو فقد كان في هذه الفترة بسيطا متواضعا يتناول أبواب معينة من النحو دون تعميق أو استقصاء و لم يكتب لهذا العلم النماء الذي نراه الآن و التفرغ في البحث و الاحتجاج القوي و القياس الدقيق و النظر الثاقب و التعليل البارع إلا في القرن الرابع الهجري و ما تلاه من قرون إذا يعد هذا العصر زاهر عصور الابتكار في تأليف النحو و اللغة و قد توجت حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر محمد بن السري السراج المتوفى سـنة 316 هـ في كتابه أصول النحو الكبير و الصغير و إتمام ذلك على يد أبي علي الفارسي المتوفى سنة 377 هـ و تلميذه أبي الفتح بن جني المتوفى سنة 392 هـ في كتابه الخصائص

((نلاحظ أن هذه المؤلفات النحوي التي اهتمت بالتفريع و قياس الفرع على الأصل و الأشباه و النظائر ، و بيان العلل ، هذه المؤلفات كلها قد كتبتها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعـة الـذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده ,وهذا يظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه سبق النحو وأصوله ومن ثم كان الأول هو المؤثر في الثاني))

---

(1) د. أحمد سليمان ياقوت , ظاهرة الأعراب في النحو , ص 157.

إن النحاة لم يكونوا بعدين عن الفقهاء و هم يضعون للفقه أصولا يستعينون بها في بحث مسائل الفقه المختلفة لهذا كان من المعقول أن ينظر بعض النحاة في تجربـة الفقهـاء الناجحـة فـي استخلاص أصول الفقه للاستفادة منها في دارسة النحو يقول الأستاذ سعيد الأفغـاني :((و لـم تنقض المائة الثانية حتى كان للفقه كتبه و مذاهبه و أصوله كما كان للذين كتبه وجدله و أصوله و تكلموه و فرقه دون أولا الفقه و أصوله و الحديث ثم جاء النحو يتقدم رويدا رويدا و بـدأ بدون و تنسيق أبوابه و فصوله ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات و تميـزت المـذاهب فيـه بعضها من بعض ثم كان له أصوله أيضا و يقر النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقـه عند الحنفية خاصة)) (1)

و يقول : ((و قد علمت أن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العنايـة بالـسندو رجاله و تجريحهم و تعديلهم و طريق تحمل اللغة فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثية و لهم طبقات الرواة كما لأولئك ثم احتذوا المتكلمين فـي تطعـيم نحـوهم بالفلسفة و التعليل ثم حاكوا الفقهاء أخيرا في وضعهم للنحو أصولا تـشبه أصـول الفقـه ، و تكلموا في السماع و القياس و الإجماع كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع و القياس و الإجماع و ذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة)) (2)

يذكر السيوطي أنه ألف كتابه (الأشباه و النظائر في النحو) قاصدا أن يسلك بالعربيـة سـبيل الفقه فيما صنفه المتأخر ون فيه و ألفوه من كتب الأشباه و النظائر و أن كتابه هذا يشبه كتـاب القاضي تاج الدين السبكي (الأشباه و النظائر الذين في الفقه ، فإن جامع لأثر الأقسام كما

(1) سعيد الأفغاني – في أصول النحو، ص 81

(2) المرجع نفسه، ص 83

يذكر السيوطي أيضا ((أن صدر كتابه يشبه صدر كتاب الزركشي حيث إن قواعده مرتّبة على قواعد المعجم)) [1] ويصنّف أبو البركات بن الأنباري كتابه (الإنصاف في مسائل الخـلاف) على نمط كتب أصول الفقه. فيقول بأنه : ((... يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيـة بـين نّحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة .)) [2]

كلّ ما ذكرناه من النصوص يبت إثباتا قاطعا تّأثر النّحاة البالغ بأصول الفقه ، وذلك في تصنيف مؤلّفاتهم ، وهناك مجال آخر سنقصر عليه بحثنا لأنّه يبرز هذا التفاعل بين علم أصول الفقـه، وعلم وعلم أصول النّحو ذلك المجال هو مسالك العلة و قوادحها فهي تبنئ عـن هـذا التـأثر والتفاعل .

ومسالك العلة في أصول الفقه هي : الإجماع ، والنّص الصريح ، والإيماء ، والسبر والتقسيم و الإخالة ، والشبه ، والدوران ، والطّرد ، وتنقيح المناط ، وإلغاء الفارق.)) [3]

ومسالك العلة في أصول النّحو هي : ((الإجماع ، والنّص ، والإيماء ، والـسبر والتقـسيم ، والمناسبة ، والطّرد ، وإلغاء الفارق)) [4]

وكما نلاحظ فإن مسالك العلّة في علم أصول النّحو مأخوذة من مسالك العلّة في علم أصول الفقه ، وقد توصل بعض الدارسين إلى ((أنّها لا تصلح مصدرا من مصادر التّعلّيـل إلاّ الطّـرد ، والسبر والتقسيم ، فهما صالحان لإنتاج التّعليل.)) [5]

وهناك من أفضت لدى دراسته إلى ((أن الشبه والطّرد مسلكان معقولان في البحث النّحـوي)) [6]

---

[1] السيوطي ـ الأشباه والنظائر في النّحو ، ج 1 ، ص 23 ، تحقيق فايز ترحيني ، ط2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1984 .
[2] أبو البركات بن الأنباري ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1، ص 5
[3] التاج السبكي ـ جمع الجوامع ، ص 112 – 114. نقلا عن حسن الملخ – نظرية التعليل ، ص 169
[4] السيوطي ـ الإقتراح في علم أصول النحو ، ص 58 – 63 ، منشورات الجامعة الليبية ، 1973
[5] على أبو المكارم ـ أصول النحو العربي ، ص 225 –229 – نقلا عن حسن الملخ – نظرية التعليل ، ص 169
[6] مصطفى جمال الدين ـ رأي في أصول النحو ، ص 122 – 124

يرى الدكتور حسن خميس الملخ ((أن الطّرد ، والسبر والتقسيم مسلكان واضحان في أعمـال النّحويين لكن المسالك الأخرى غير بارزة وإن كنّا لا نعدم مثالا ، أو بصفة أمثلة على كلّ واحد منها إلا أنها تشكّل ظاهرة .)) [1]

يعتبر الطّرد شرط أساسي في التّعليل النّحوي . وما نظرية العامل التي شغلت النّحاة كثيرا إلاّ تطبيقا لهذا الشرط ، ويكفي أن نّقرأ بعض كتب ابن الأنباري ، ونخص الذّكر كتاب (أسرار العربية) لنعرف أن لّكل معلول علّة يوجد حي توجد ، وينعدم حيث ينعدم .

ويورد الدكتور حسن خميس الملخ مثالا عن ذلك فيرى أنّه ((قد يعلم الفاعل من المفعول مـن جهة المعنى من غير أن تحذف علامان الفاعلية و المفعولية ، لأن علّة وجودها الفـرق بـين الفاعل والمفعول ، وقد ثبتت في بعض المواضع مثل (رَأى الطالـِبَ المعلّـم) فإهمـال الإعراب هنا نقض لعلّة وجودها وينجم عنه لبس المعنى ، ولهذا يطّرد وجود علامات الأعراب طردا لّعلة الفرق في باب الفاعل والمفعول مثلا)) [2]

وأما السبر والتقسيم فمنهج واضح في أعمال النّحويين يقوم على تقسيم وجوه المسألة إلى الإحتمالات الممكنة ثم سبر كلّ وجه أي إختباره ، وقد أورد ابن الأنباري أمثلة كثيرة لهذا المنهج في كتابه (أسرار العربية) ، وكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)

لقد علّل ابن الانباري بناء (مَـن) وفق منهج السبر والتقسيم فقال : ((فأما (مَـن) فإنّها بـنيت لأنّها لا تخلو إما أن تكون إستفهامية ، أو شـرطية ، أو اسـما موصـولا ، أو نكـرة موصوفة فإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلـم مبنـي ، و إن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشّرط وإن كانت نكرة موصوفة فقـد تنزلـت منزلـة الموصولة فبنيت)) [3]

---

(1)حسن خميس الملخ ـ نظرية التعليل في النحو ، ص 170

(2) حسن يس ا لمغ ـ نظرية التعليل النحو ، ص .170

(3) أبو الـ كات بن الانباري ـ ـ أسرار العربية ، ص 49.

والّذي يدلّ على أن منهج السبر والتّقسيم وافد من بيئة الفقهاء أنّه لا يبرز إلاّ بعد القرن الثالـث الهجري . خاصة عند النحاة الّذين درسوا الفقه مثل ابن الانباري و العكبري)) [3]

أما بالنسبة لقوادح العلّة التي تؤدي إلى إفسادها النّقض ، وتخلّف العكـس ، وعـدم التـأثير ، والقول بالموجب ، وفساد الإعتبار ، وفساد الوضع ، ومنع العلّـة ، والمطالبـة بتـصحيحها ، والمعارضة [4] ، وهي جميعا من قوادح العلة في أصول الفقه [5]

وقد اتفق بعض الباحثين على أن قوادح العلّة في أصول النّحو منقولة عن أصـول الفقـه ولا تناسب النّحو[6]،ومما يقوي رأيهم هذا ما ذهب إليه الأستاذ محمود أحمد نحلة مـن((أن العلّـة النّحوية اجتهاد بعد ثبوت الحكم وتقريره،فهي لا تنتج حكما نّحويا جديـدا بـل تقـرر حكمـا ثابتا.))[7]

رأينا أن التّعليل الذي هو ركن أساسي من أركان القياس في أصول الفقه كان له تأثير كبير في الملّفات الّتي كتبت في أصول النّحو وذلك كأصـول ابـن الـسراج ، وإيـضاح الزجـاجي ، وخصائص ابن جنـّـي ، واقتراح السيوطي ، وانصاف لمع ابن الانباري . وهذا التّأثير .

يتضح في مسالك العلّة وشروطها وقوادحها . يقول الدكتور مازن المبارك : ((ومهمـا يكـن من أمر هذه الصلة بين النّحو من جهة وعلوم الدين والكلام من جهة أخرى ، فالّذي لا شك فيه هو أن أثر هذه الصلة ظهر في النّحو ، وأنّه لم يكن أثرا حميدا كلّـه . فلـئن سـاعدت هـذه العلوم ـ بادئ الأمر ـ على العنايى بالنّحو وإنمائه ، لقد حملته فيما بعد أثقالا نـاء بحملهـا ، ومازال يعاني وزرها إلى يومنا هذا .)) [1]

---

[3] السيوطي ـ بغية الوعاء ، ج 2 ، ص 38 ، 86 .
[4] أبو ال كات بن الانباري ـ الإغراب جدل الإعراب ، ص 55-62 .
[5] التاج السبكي ـ ع ا وامع ، ص 114-118 . نقلا عن حسن ا لخ – نظرية التعليل ، 171 .
[6] علي أبو ا كارم ـ أصول التفك النحوي ، ص 235 ، ومصطفى ال الدين ، رأي أصول النحو ، ص 147 –148 .
[7] مود أ د لة ـ أصول النحو العر ، ص 16 .

[1] مازن ا بارك ـ النحو العر ، العلة النحوية ، ص 84

ولّعله أراد من خلال رأيه هذا أ، يشير إلى ما أحدثته فكرة العامل التي قال بها الفقهاء والتـي أخذ بها النّحويون وأكرهوا النّحو على تطبيقها ، والخضوع لما تقتضيه من تقدير وتأويل وكان من آثرها حدة الخلاف بين النّحاة في تّعديل الأمر الواحد إلى أوجه متّعددة من العلـل . يقـول الإمام الغزالي : ((اختلفوا في تّعليل الحكم بعلّتين ، والصحيح عنـدي جـوازه ، لأن العلّـة الشرعية علامة ، ولا يمتنع نصب علامتين على شيء واحد. وإنّما يمتنع هذا في العلل العقليـة)) [2]

ويرى الدكتور حسن خميس الملخ أن ((اختلاف النّحاة ليس قدحا في عللهم ، إنّما هو مراجعة بينها باعتبارها وسائل ، ومن حقّ كلّ نحوي أن يبين وجهة نظره في الوسيلة الأنجح لتحقيـق غايات النّحو ، لهذا تتراكم العلل النّحوية ولا تهمل مهما اختلف فيها النّحاة ، لتشكّل تجارب في تفسير النّحو يمكن أن تقبل ويمكن أن ترفض .)) [3]

التّعليل النّحوي عند ابن السراج .

يرى أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج المتوفي سنة 316 هـ أن اعتلالات النّحويين ، على ضربين : ((ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع . وضرب آخر يسمى علّة العلّة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا ؟ والمفعول به منصوبا ؟ ولم إذا تحركت الياء و الواو ، كان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلمت العرب ، وإنّما تـُستخرج منه حكمتها في الأصول الّتي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللّغة من اللّغات.)) [4]

فالضرب الأول - كما نلاحظ - غايته انتحاء سمـت كلام العرب في لغتهم تصريفا وتركيبا ، بتحقيق الصواب النّحوي المعلّل بالعلّة الأولى المطّردة ، لأنها علّة عمل وحكـم ، كمـا فـي

---

(2) الإمام الغوا ـ ا ستصفى ج2 ، ص 342

(3) حسن يس ا لخ ـ نطرية التعليل النص ، ص 173

(4) ابن السراج ـ أصول النحو ، ج1 ، ص 35 – ط 1 ، قيق عبد ا س الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ب وت 1985م.

قوله : ((اعلم أن كلّ فعل لا يخلو من أن يكون عـاملا ، وأول عملـه أن يرفـع الفاعـل أو المفعول الّذي هو حدي عنه ، نحو : (قام زيد) ، (ضـُـرب عمر) ، وكلّ اسم تذكرة ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الّذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه ، وفيه دليل عليه ، وهذه العلل الّتي ذكرناها ههنـا هـي العِـلل الأُوَل)) [1]

ويوضح الدكتور حسن خميس الملخ المقصود بالعلل الأول بقوله : ((وكلمة (الأُوَل) وصف للعلل المطّردة ، لا تحديد لعددها ، فقد تتعدد ، فزيدٌ في قولنا : (جاء زيـدٌ) فاعـل ، لأنّـه معمول للفعل العامل (جاء) وهو مرفوع ، لأن كلّ فاعل مرفوع ، ففيـه علّتـان : الفاعليـة والرفع ، لهذا ذيـل ابن السراج مصطلح (العِـلل الأول) بقوله : ((وههنا علل ثوان أقـرب منها يصحبها كلّ نوع من هذه الجمل)) إذ لا فرق بين تقديم علّة الرفع على علّة الفاعليـة أو علّة الإسناد أو العكس ، فمقياس العلل الأول الإطّراد ، وإن تعددت وأصبحت ثواني أو ثوالث ، وصفتها المعيارية ، لأنّها تصلح للتصويب النّحوي كما تصلح لتعليم النّحو.)) [2]

أما بالنّسبة للضرب الثّاني الّذي ذكره ابـن الـسراج والّـذي أسـماه (علّـة العلّـة) فهـو يتجاوز (العلل الأول) وذلك لمحاولة اكتشاف حكمة العرب في كلامها ، وهذا النوع من العلل لم يتناوله ابن السراج في أصوله لأنّه قال : ((وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّـة الّتـي إذا اطّردت ، وصل بهـا إلـى كلامهـم فقـط ، وذكـر الأصـول والـشارع ؛ لأنّـه كتـاب إيجاز.)) [3]

---

(1) ابن السراج ـ أصول النحو ، ج 1 ، ص 54
(2) حس يس ا لخ ـ نظرية التعليل النحو ، ص 53
(3) ابن السراج ـ أصول النحو ، ج1 ، ص 36

لقد صنّف ابن السراج علل النّحويين إلى مستويين ، وتصنيفه هذا لم يأت من فراغ. وإنّما جاء من ملاحظات دقيقة في علل النّحويين في مؤلّفاتهم ، ولذلك تعتبر هذه المحاولة الرائدة تمهيـدا لمساع تنظيرية في التّعليل النّحوي من طرف النّحاة الّذين عاشوا من بعده ونذكر مـن هـؤلاء الزجاجي .

التّعليل النّحوي عند الزجاجي :

نهض أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة 337 هـ ـ بعـبء اسـتنباط نظرية في التّعليل النّحوي استقاها من مصادر ثلاثة ، فقال : ((اعلم أن العلل الّتي أودعها هذا الكتاب ـ يعني الإيضاح في علل النّحو ـ والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطّرا في كتب البصريين ، والموفيين بألفاظ مستغلقة صعبة ، فعبرت عنها بألفاظ قريبة مـن فهم النّاظرين في هذا الكتاب ، فهذّبتها وسهـلت مراتبها، والوقوف عليها .

وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم واخترعه حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه ، والقياس يطّرد عليه . وضرب منها مما أخذته من علمائنا الّذين لقيتهم، وقرأت عليهم شـفاها، مما لم يسطّر في كتاب ولا يكاد يوجد.)) (1)

فالتّعليل النّحوي نابع من التّراث النّحوي ، ومستنبط منه ، لأن العلل قبل الزجاجي كانت تذكر أحيانا عقب القواعد ، فتتشابك مع المادة النّحوية ، فاستخلص منها الزجاجي ما اسـتطاع فـي كتابه (الإيضاح في علل النّحو) الّذي لم يكن كتابا جديدا بكلّ ما فيه ، فكثير مـن النّحـويين صنعوا صنيع الزجاجي في التّعليل . ولكنّه كان هاما لإفراده العلّة بالتّأليف ، وكان جديدا فـي تقسيمه للعلل هذا التقسيم الثلاثي . ولابد لنا من وقفة قصيرة عند هـذا التقـسيم . لقـد قـسم الزجاجي علل النّحو إلى ثلاثة أنواع ، هي :

(1) الزجاجي ـ الإيضاح علل النحو ، ص 65 .

أ ـ ـ العلل التعليمية : وهي الّتي يـتّوصل بها إلى تعلّم كلام العرب ، لأنّا لم نسمع نحـن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا ، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنّا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكـل وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم.

فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم ، إن قيل: بم نصبتم زيدا ؟ فقلنـا : بـإن : لأنّهـا تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيد. إن قيل : لم رفعتم زيـدا قلنا : لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم ، وبـه ضـبط كـلام العرب .)) [2]

ويبدو أن الزجاجي كان عارفا لأوضاع اللّغة وروح النّحو ، وكان ذكيا في عنايته بالعلل الأول التّعليمية كما سماها إذ هي المحقّقة لغاية النحو ، فهذه العلل كما يقول الدكتور أحمـد سـليمان ياقوت : ((مبنية على استقراء الواقع اللّغوي وملاحظة تكرار الظّواهر بصورة ثابتة مما يمكن من استنتاج قاعدة تحكم الظّواهر المتماثلة.)) [3] فيكون ما قيس على كلام العرب من كـلام العرب .

ب ـ ـ العلل القياسية : وهي الّتي تعلّل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو المعنوي ، كما في تعليل نصب اسم إن بأنّها ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه ، وأعملت عملـه [4] . وبهذه العلل الثواني أي القياسية ((يمكن أن نجاري العرب فنقيس على كلامهم ونكفل للّغـة استمرارها ونمائها)) [5] . وهذا النّوع من العلل جامع بين المقيس والمقيس عليه في عمليـة القياس النّحوي الشّكلي .

---

(2) الزجاجي ـ الإيضاح علل النحو ، ص 64 .
(3) أ د سليمان ياقوت ـ ظاهرة الإعراب النحو ، ص 175 .
(4) الزجاجي ـ الإيضاح علل النحو ، ص 64 .
(5) الزجاجي – الإيضاح علل النحو ، ص 65

جـ ـ ـ العلل الجدلية النّظرية :

((وهي كلّ علّة بعد العلّة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين إن والفعل الّذي ضارعته فـي العمل ، وبأي فعل من الأفعال شبهت ، ولم شبهت بالفعل الّذي قدم مفعوله على فاعله ؟ ... إلى آخر هذه الأسئلة الجدلية ...)) (1)

ولقد وصف الدكتور مازن المبارك هذا النوع من العلل بأنّه ليس للنحو فيها تنصيب ، ولا للّغة منها نفع ، وهي العلل الّتي تدخل في باب النّظر والجدل ، وتكون بين القوم وسـيلة اسـتعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر (2)

لا بد من الإقرار أن الزجاجي بتقسيماته للعلل النحوية استطاع أن يوجد اتجاها جديدا أراد تقنية النّحو من سلطان المنطق ، ومن ذلك يكون للنّحو استقلاله حرصا على صفاء الأسلوب النّحوي ، كما أراد أن يساهم في بناء نظرية للتّعليل النّحوي ، وهذه النظرية كما يرى الـدكتور حـسن خميس الملخ ((ذات أربعة مسالك متداخلة ومتكاملة.)) (3)

فالمسلك الأول خصصه لعلل الأحكام النّحوية ، فبيـن فيه مواطن التّعليل ، وحدوده الّتي ينبغي أن يقف عندها ، فرأى أن ((كلّ اسم رأيته معربا فهو على أصله ، لا سؤال فيه ، وكلّ اسـم رأيته مبنيا ، فهو خارج عن أصله ، لعلّة لحقته ، فإزالته عن أصله ، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلّة حتّى تعرفها)) (4) ، ورأى أن ((كلّ فعل رأيته مبنيا فهو على أصله ، لا سـؤال فيـه ، وكلّ فعل رأيته معربا ، فقد خرج عن أصله لعلّة لحقته ، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلّة حتّـى تعرفها ، وأما الحروف أعني حروف المعاني فكلّها مبني غير معرب ، لأنّه لم يعرض لها مـا يخرجها عن أصلها)) (5)

---

(1) مازن ا بارك – العلّة النحوية ، ص 65.

(2) مازن ا بارك ـ النحو العر ، ص 96

(3) حسن يس ا لخ ـ نظرية التعليل النحو ، ص 55

(4) الزجاجي ـ كتاب ا مل ، ص 260 ، قيق علي توفيق ا مد ، مسسة الرسالة ، ب وت ، 1987 م

(5) ا صدر نفسه ، ص 260 - 261

فالزجاجي يوجب تعليل كلّ حكم نحوي يخرج عن أصله، ويتوقف التّعليل عند انطباق التصور النّظري للحكم النّحوي على الكلمة المعلّلة به تعليلا تعليميا أو قياسيا .

أما المسلك الثاني فقد خصه لتعليل الظواهر النّحوية مثل ظاهرة الإعراب ، وظاهرة التنـوين ، وظاهرة الاشتقاق . والملاحظ أن الزجاجي وقف في تعليله لهذه الظّواهر موقف المناقش وفـق الحـوار الجـدلي ، المستقـصي مـن النظريـة الفلـسفية التّـي تـأثّر بهـا وقـد كـان كتابه (الإيضاح في علل النحو) صورة من صور اتّصال المنطق بـالنّحو واقتـران مـسائل العلميين بعضهما ببعض .

وإذا كان الزجاجي فتن في تعليله بالفلسفة إلاّ أنّه لم يمكن من أولئك الّذين أهملوا المعنى بل كان يعتبر أن ظاهرة الإعراب دليل على المعنى. ولذلك نجده يقول : ((إن الأسـماء لمـا كانـت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتهـا أدلّة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ... ليتّسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلـى تقديمـه ، وتكون الحركات دالة على المعاني)) [1] . ورغم اهتمامه بالمعنى وحرصـه علـى صـفاء الأسلوب النّحوي إلاّ أنّه لم يستطع أن يكون نحويا خالصا كما أردا ، بل غلبت عليـه النّظـرة الفلسفية في حديثه عن العلل ونظرته إليها .

ونصل إلى المسلك الثّالث الّذي اتّخذه الزجاجي للتّعليل الوظيفي للأدوات النّحوية أسماءا وأفعالا وحروفا ، فقد تبين للزجاجي وجود أدوات نحوية تنقل المعاني وتصيرها من معنى إلى معنـى آخر حـسب مقتـضى المقـال ، والمقـام ، مثـل (كـان) و (لـم) و (الـلاّم) و (كيـف) و (غفرانك) و(لا جرم) .

---

(1) الزجاجي ـ الإيضاح علل النحو ، ص 69-70

وآخر مسلك اتّخذه الزجاجي هو تعليل الحدود النحوية وقد أشار إلى أهمية هذه الظّاهرة عنـدما تعرض إلى حد الاسم ، وحد الفعل ، وحد الحرف ، ورأى أن الحد النّحوي هو الـذي ينطبـق على محدوده انطباقا تاما ، فيكون جامعا مانعا ، سواء أكان هذا الحد من كلام النّحويين أم كلام المنطقيين ، فانطباق الحد النّحوي على محدوده غاية ، يمكن أن تحقّق بعـدة وسـائل ، لهـذا شاعت المصطلحات الفلسفية المنطقية في النحو ، لأنّها وسيلة من وسائل انضواء المحدود تحت راية الحد ، يمكن ردها إن لم تحقق غايتها)) [2]

يقول مازن المبارك : ((على أن هذا لا يعني أن الزجاجي كان يقبل كلّ ما يأتي به النّحاة من الحدود ، وأنّه كان يسعى لتعليل حدودهم المختلفة بإيجاد الغاية منها . بل كان يرفض كثيرا مما أتوا به فينقضه أو يعقّب عليه بقوله : هذا وصف صحيح وليس بحد)) [3]

وأراد الزجاجي أن يقدم نقدا للحد المنطقي ، ويبين ضرورة الإبقاء على النّحو نقيا خاليـا مـن التأثّر بأساليب المنطقيين فيقول في حد الاسم : ((الاسم في كلام العرب مـا كـان فـاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به ، هذا الحد داخل في مقاييس النّحو وأوضاعه)) [4]

ثم يبين هذا سبب هذا التعليق على الحد فيقول : ((ولأن المنطقيين وبعض النّحويين قد حـدوه حدا خارجا عن أوضاع النّحو.

فقالوا الاسم صوت موضوع دالّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفـاظ النّحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النّحـويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضـنا ، ومغـزاهم غيـر مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النّحو غير صحيح ، لأنّه يلزم منـه أن يكـون كثيـر مـن

---

(2) حسن يس الملخ ـ نظرية التعليل النحو ، ص 56
(3) مازن المبارك ـ النحو العر (العلة النحوية) ، ص 109
(4) حسن يس الملخ – نظرية التعليل النحو، ص 57

الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدلّ على معنى الدلالة غير مقرونة بزمـان ، نحـو إن ولكن وما أشبه ذلك))[1]

وفي تعليق الدكتور مازن المبارك على هذا الرأي يقول: ((وهذا كان حد الزجاجي للاسم حدا من صميم النّحو. فكانت أجزاؤه معاني نحوية خالصة كالفاعلية والمفعولية ...، وكان نقده نقـدا نّحويا خالصا مستقلاّ عن المنطق ، بل كان نقدا يوضح انفصال النّحو عن المنطق إذ رفض في النّحو ما قبله في المنطق ليبين اختلاف المسلكين وتباعد الغايتّين))[2]

ورغم محاولات الزجاجي الرائدة لتنقية النّحو من آثار المنطقيين إلاّ أنّه لم يستطع التحرر نهائيا من بعض تعبيراتهم كقوله : ((أما الحروف الّتي هي أبعاض الكلم فالبعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكلّ منسوب إلى ما هو أصغر منه .)) [3]

وابتدأ الزجاجي بحثه في طبيعة العلّة النّحوية بقوله : ((أقول أولا : إن علـل النّحـو ليـست موجبة ، وإنّما هي مستنبطة أوضاعا و مقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطّريق.)) [4] . يرى الدكتور حسن خمـيس الملـخ : ((أن علـل النّحـو مستنبطة من استقراء كلام العرب بعد وجوده ، و ليست سببا حقيقيا في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفا وتركيبا ، فمنهج النّحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمـارة على المدلول عليه ، ويعبر عن هذه الأمارة بالعلّة ، وهي في حقيقتها دليل تابع لما هو مقـرر موجود في كلام العرب ، فمجيء الفاعل مرفوعا بعد كلّ فعل يدل على أن الفعل أمارة علـى رفع الفاعل ، كأنّه أحدث الرفع ، ويـعـبر عن هذا التلازم الشّكلي بالعمل الّذي يـصبح فيـه الفعل العامل علّة للفاعل المعمول.)) [5]

---

(1) الزجاجي ـ الإيضاح علل النحو ، ص 48

(2) مازن ا بارك ـ النحو العر (العلة النحوية) ، ص 111

(3) الزجاجي ـ الإيضاح علل النحو ، ص 54

(4) ا صدر نفسه ، ص 64

(5) حسن يس ا لخ ـ نظرية التعليل النحو ، ص 57

وعلل النّحو ليست موجبة بالمفهوم المنطقي الّذي تأثّر به الزجاجي فالمناطقة يجعلون العلّة سببا حقيقيا في إيجاد المعلول ، ينتفي بانتفائها ، وذلك كما في جعل النّار علّة للحرق ، ينتفي الحرف إن لم توجد النّار .

وغلبة هذه الآثار المنطقية في علل الزجاجي رغم أنّه حاول تنقية النّحو منها ، يثبت إثباتا قطعيا بأن المنطق والكلام كان لهما التّأثير الواسع في مؤلّفات النّحاة في القرن الرابع الهجـري ومـا كتاب (الإيضاح في علل النّحو) إلا نموذج لصلة النّحويين بالمنطقيين ، وصلة مـسائل النّحـو بالمنطق ، فهو يوضح جانبا من المسائل الجدلية الّتي أثيرت حول كتاب سيبويه ، ويعتبر هـذا الكتاب أي (الإيضاح في علل النّحو) تجربة ناجحة للحد من سلطان المنطق على النّحو ، فهي وإن كانت محاولة مضطربة إلاّ أنّها أثمرت وآتت أكلها بتأليف الزجاجي لكتاب (الجمل) حيـث عمد فيه إلى تيسير النّحو ، وذلك بالابتعاد عن التعقيد الناجم عن التّعليل الفلسفي الّـذي أفـسد النّحو أكثر مما أفاده .

ونترك الآن الزجاجي ، ونذهب إلى نحوي آخر سطع نجمه في النصف الثّاني من القرن الرابع الهجري لنرى كيف كان التعليل عنده .

التّعليل النّحوي عند السيرافي :

أبو سعيد الحسن بن عبد ا السيرافي [1] أحد الأئمة المعروفين في النّحو واللّغة والفقه والكلام وصاحب شرح كتاب سيبويه ، عاصر الزجاجي وامتدت به الحياة إلى ما بعد منتصف القـرن الرابع الهجري .حي توفي سنة 368 هـ ، ولقد أصاب الدكتور عبد الحميد علي الفلاح حينما وصف شرحه لكتاب سيبويه بأنّه : ((يمثل مصدرا أساسيا من مصادر دراسة العلّـة النّحويـة عند النّحاة حتى النصف الثّاني من القرن الرابع الهجري .)) [2]

[1] ابن الانباري ـ نزهو الأدب ، ص 229
[2] عبد ا ميد الفلاح ـ ج الس ا ، 564

وقد وصف الدكتور شوقي ضيف طريقته في التّعليل بقوله : ((وكان السيرافي يتوسع في التّعليل توسعا أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب ، فليس هناك شيء علّله النّحاة إلاّ وتذكر عللهم فيه ، وتضاف إليها علل جديدة ، وما لم يعلّلوه حاول جاهدا أن يجد له علّة أو عللا تسنده . من ذلك أن نراه يعلّل لعدم جر المضارع كما جُر الاسم بسبع علل، ويقف عند نصب جمع المذّكر السالم بالياء دون الألف. ويذكر لذلك أربع علل ، كما يذكر لعدم نصبه بالواو أربع علل أخرى ، وأيضا فإنّه يذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثنّى ثلاث علل . وتتكاثر أمثال هذه العلل الميتافيزيقية في كلّ جوانب الشّرح)) [3]

إن السيرافي لم يقف عند شرح علل الكتاب وتفريعها ، وإضافة علل اللاّحقين إليها فحسب بل تجاوز ذلك إلى أنّه استنبط هو من العلل ووقف مناقشا ومرجحا حتى مد قلمه إلى ما لم يتناوله سيبويه ، فبحثه وعلّله مستفيدا من تمكّنه من أساليب الجدل والقياس , فالسيرافي كان عالما من علماء الجدل والكلام ، وإماما فقيها أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة .

وقد ساقه أسلوبه في شرح الكتاب إلى مخالفة سيبويه في بعض الأحيان كما في حديثه عن الحركات بقوله : ((قال بعضهم : الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو . واستدلّ على ذلك بشيئين :

أحدهما أنّا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واوا ...

والإستدلال الثّاني ما قاله سيبويه حين ذكر الواو والياء والألف فقال : ((لأن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن ، يعني ببعضهن الحركات المأخوذة منهن نحو الضمة والفتحة والكسرة ... ويدخل على هذا القول أن يقال : إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتممنا الكسرة

---

[3] شوقي ضيف ـ المدارس النحوية ، ص 147-148

ومددناها فصارت ياء ألاّ يكون بعد الكسرة ياء تامة لأن الكسرة بعض هذه الياء والّـذي بعـد الكسرة هو البعض الآخر وفي هذا ما فيه ...)) [1]

ومن تعليلاته الّتي خالف فيها سيبويه وأخذ بأراء غيره من النّحـاة أو نجـده . يـرجح رأيـه هو ، من ذلك أنّه لم يأخذ برأي سيبويه في كون (كيف) ظرفا ، ويذهب مذهب الأخفـش فـي أنّها اسم غير ظرف [2] . وكان سيبويه والخليل يريان أن الجزم في مثل (ائتنـي أكرمـك) بنفس الطلب لتضمنه معنى إن الشرطية ، وذهب السيرافي إلى أن المضارع مجزوم بالطلـب لنيابته مناب الجازم الّذي هو الشرط المقدر كما أن النصب (بضربا) في قولك (ضربا زيدا) لنيابته عن (اضرب) لتضمنه معناه [3] ، وكان الخليل ومن بعده سيبويه يرى أن الجزم فـي فعل (أكن) في قوله تعالى : [لولا أخّرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الـصالحين.] [4] للعطف على معنى (لولا أخّرتني) أي إن أخّرتني ، بينما السيرافي كان يذهب إلى أن (أكن) معطوفة على محل (فأصدق) .

وكان سيبويه يذهب إلى أن خفض (خرب) في قولهم : ((هذا جحر ضبٍ خَـربٍ) للجـوار لأن الكلمة نعت للجحر ، وجـُرت بملاحظة ما يجاورها ، وقال السيرافي بل هي نعت لضب ، حذفت بقيته ، إذ أصل العبارة (هذا جحر ضب خَـرب الجحر منه) ، ثم حذف الضمير منـه في (منه) للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الحجر ، كما تقول : مررت برجل حسن الوجه ، بالإضافة ، والأصل (حسنٍ الوجه منه) ثم أتي بضمير الحجـر مكانـه لتقدم ذكره فاستتر.)) [5] على أن هذا التوسع الهائل والاسهاب الزائد لم يكن ليفيـد القـارئ أو ليزيد الشّرح إيضاحا بقدر ما يزيد إغراقا في الفروض والنظريات ، ويبعد به عما يتطلبه واقع

---

[1] أبو سعيد السـ ا ـ شرح كتاب سيبويه ج 5 ، ص 208 . نقلا عن مازن ا بارك ـ النحو العر ، ص 119

[2] ابن هشام ـ مغ اللبيب عن كتب الأعاريب ج1 ، ص346 ، قيق حنا الفاخوري، دار ا يل ، بـ وت 1991 م

[3] ا صدر نفسه ج1 ، ص 451

[4] سورة ا نافقون الآية 10

[5] ابن هشام ـ مغ اللبيب عن كتب الأعاريب ج1 ، ص 452

اللّغة من النّحو والقواعد ، وحسبنا أن نذكر مثالا على هذه الفروض الّتي نجد فيهـا تـأويلات وتنبؤات فيها تكلّف بين بحيث لا تضيف للنّحو شيئا عمليا وإنّما تزيده تعقيد في تعقيد فنراه يتابع سيبويه في مجاوزة تعليل المستعمل من كلام العرب إلى تعليل المهمل ، فبعد أن علّل امتنـاع جزم الاسم افترض دخول الجزم عليه ، وأورد خلافا في علامة الجزم حينذاك ، هل هي حذف التنوين ؟ أم حذف التنوين وحده ؟ ورجـح أن الجزم لو دخل الاسم لحذف التّنـوين والحركـة معا لوجهين : أحدهما : أن التّنوين لو حذفه الجزم لالتبس ما ينصرف بما لا ينصرف .

والوجه الثاني : ((أن التنوين يصحب الحركات كلّها ، والعوامل إنّما تغير الحركات الّتي تختلف بها الكلم ثم ولّد رأيا ثالثا فحواه حذف الجازم التنوين من المنصرف ، والحركة من الممنوع من الصرف ، وعلّل هذا الإفتراض))[1] .

وكما ذكرنا فهذا الضرب من البحث النّحوي لا يضيف شيئا عمليـا ، ولكنـه يـشير إلـى أن نظريات النّحو مثل العامل ، والإعراب و الإختصاص ، والأصل . وغيرها أصـبحت أدوات منهجية قادرة على التنبؤ النظري بما يمكن أن يؤول إليه النحو لو حصل هذا الفرض أو غيره من الفروض الأخرى . لقد عـد الدكتور حسن خميس الملخ ((شرح السيرافي علـى كتـاب سيبويه بمثابة منجم للعلل النّحوية على اختلافها وتباينها وذلك بأسلوب عقلي يعتمد على مقدمات النّحو الكلية للوصول إلى تعليل أحكام مسائل جزئية .)) [2]

فبنى السيرافي تعليله لكثرة حذف الهاء من العلم المؤنّث في النداء علـى مقـدمتين كليتـين : ((الأولى أن هاء التأنيث ليست من بنية الاسم لأن التذكير هو الأصل ، والثّانية أن تاء التّأنيـث تبدل هاء في الوقف من غير أن ينخرم المعنى ، فاللّبس مجتنب .))[3]

---

[1] السـ ا ـ شرح كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 71-72 نقلا عن : حسن يس ـ نظرية التعليل ، ص 59

[2] حسن يس ا لخ ـ نظرية التعليل النحو ، ص 59

[3] السـ ا ـ شرك كتاب سيبويه ، ج 5 ، ص 66-67 نقلا عن :حسن يس ا لخ ـ نظرية التعليل ، ص 59 ،

ولعلّ هذا الأسلوب العقلي والجدل الكلامي هو الّذي جعل السيرافي يقول: ((النحـو منطـق و لكنّه مسلوخ عن العربية)) [4] ، ويرى الدكتور مازن المبارك أن اتّكاء السيرافي على أساليب الجدل الكلامي لا يعني رغبته في إخضاع النّحو لأصول الكلام بل هو عنده وسيلة يقوي بهـا أصول النّحو ، ويدافع بها عن علله. [5] ولعل اتّكاء السيرافي على أساليب الجدل الكلامي هـو الّذي مكّنه من الفهم العميق للأصول النّحوية ومن ثم وصل إلى الغاية

وليس أدلّ على ذلك من تغلّبه على الفيلسوف المنطقي أبي بشر متّى بن يونس القـُـنائي فـي المناظرة الشهيرة الّتي دارت بينهما ((إذ وقف السيرافي يرد حجج المنطقـي ويـسفه أقوالـه ويعلي من شأن النّحو وأهله. حيث أثبت له أن الشّاذ ، والمقيس ، والمطّرد ، والنّادر ، وغيـره إنّما يعتصم بالسماع عن العرب في حين لا تأوي مقدمات المنطق إلى مثل هذا الركن المكين لا من حيث الألفاظ ولا من حي المعاني .))[6]

التّعليل النّحوي عند الـــرماني .

لقد كان ((أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة 384 هـ)) [1] ((متكلما معتزليا يمزج النّحو بالكلام مزجا منطقيا)) [2] وقد عده الأستاذ طه الراوي : ((أول من مزج النّحـو بـالمنطق)) [3] ولـذلك كـان يتكـئ علـى التّعليـل ، وإيـراد العلـل المختلفـة ، فقـد كان ((يؤمن بتعاون العلوم بالقدر الّذي يحتاج إليه فـي كـلّ علـم.)) [4] ، فكـان يقـول : ((... وإنما اُدخل تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الّذي يقع عليه الإعراب فجـرى

---

(4) أبو حيان التوحيدي ـ الإمتاع وا ؤانسة ، ج 1 ، ص 115

(5) مازن ا بارك ـ النحو العر ، ص 119

(6) أنظر نص ا ناظرة عند التوحيدي ـ الإمتاع وا ؤانسة ، ج1 ، ص 107 – 129

(1) ابن الانباري ـ نزهة الألباء ، ص 235 .

(2) السيوطي – بغية الوعاة ، ج 2 ، ص 181.

(3) طه الراوي ـ تاريخ علوم اللغة العربية ، ص 132.

(4) المتولي رمضان ـ شرح الكتاب ، الدراسة ، ص 197.

على طريق التبع للغرض فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة - يعني النّحو ـ ما كـان مـن صناعة غيرها لمثل هذه العلّة على هذا الوجه.)) [5]

ومنهج الرماني في كتبه النّحوية منهج تعليلي يبدأ بالبحث عـن العلّـة ، وينتهـي بتوضـيحها بالوصف أو المعنى أو الوظيفة ، ففي شرحه على كتاب سيبويه يفتتح شرح كلّ بـاب بتحديـد الغرض منه ، ثم يحدد مسائل الباب في مجموعة من الأسئلة يغلب عليها طابع السؤال عن العلّة إثارة لذهن المتلقي ، ثم يجيب عن هذه الأسئلة بإسهاب . وهذه أمثلة نسوقها من شرح الرماني على كتاب سيبويه تبين أن العلّة هي أمر ضروري في تقوية القياس وتأييد الحكم النّحوي .

قال سيبويه في باب الجزاء الّذي يدخل عليه الإستفهام : ((وأما يونس فيقول : أإن تأتني آتيك . وهذا قبيح يكره في الجـــزاء وإن كـــان في الإستفهـــام. وقال عز و جل : [أفإن مِتّ فهم الخالدون) [6] .)) [7] .

وقال الرماني شارحا : ((ويونس يخالف في ذلك ويقول :" أإن تأتني آتيك على أآتيك إن تأتني ، حتى يعتمد ألف الاستفهام على ما يحتمل الإيجاب ، وقبحه سيبويه لأنّه بمنزلة إن تأتني آتيك ، إذا كان حرف الاستفهام يصلح ببيان الجزء .

---

[5] الرماني شرح الكتاب ، ج2 ، ص780 نقلا عن حسن الملخ - نظرية التعليل ، ص 61 .
[6] سورة الأنبياء ، الآية (34).
[7] سيبويه ـ الكتاب ، ج 1 ، ص 444.

قال الشيخ:وهو الصواب على مابينا من العلّة.وفي التنزيل:[أفإن مِـتّ فهم الخالدون] [1] فهذا قد جاء على إعتماد الجزاء،وهو شاهد بين على قول سيبويه،ولم يكن يصلح أن يعمد الألـف على الجزاء لضعف هذا الكلام وليس فيه ضعف لأنّه في القرآن الّذي هو
أجلّ الكلام.)) [2]

وقال سيبويه عند ذكره لبيت الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

((وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا . يشبهه بقوله يا رجلا ، يجعله إذا نـــون وطـال كالنكرة . ولم نسمع عربيا يقوله . وله وجه من القياس إذا نون وطـال كـالنكرة)) [3] وقـال الرماني شارحا بيت الأحوص : ((فنون مطرا ، وترك الاسم مضموما لأنّه أتى بما احتاج إليه لأجل الضرورة على قياس المرفوع الّذي لا ينصرف إذا نونه مضطّرا ، لأن هذا الضم كالرفع في اضطراره . فهذا هو القياس وعليه كلام العرب . إلاّ أن عيسى قد أجاز النصب ، لأنّه لمـا طـال الإسـم بـالتنوين رده إلـى الأصـل كمـا يـرده إذا طـال بالإضـافة والصلة ، ولهذا أجازه سـيبويه بالقيـاس وإن كانـت العـرب لا تـتكلم إلاّ بـالرفع.)) [4]

---

(1) سورة الأنبياء ، الآية (34).
(2) الرماني – شرح كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 144 . تحقيق المتولي رمضان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1998 م
(3) سيبويه – الكتاب ، ج1 ، ص 113 .
(4) الرماني – شرح كتاب سيبويه ، ج2 ، ص 185 .

وإذا كان الرماني في هذين المثالين لم يخرج عن تعليلات سيبويه بل نجده يتابعه في تأييد السماع لقياسه فإنه في مثال آخر ينتصر عليه بدليل شاهد ذكره الأخفش وذلك في موضوع الكاف في عساك ، إذ موضعها نصب عند سيبويه ورفع عند الأخفش وعلّته تنكب التضعيف في ما أن كأنت ، وجاء في نظيره من المتكلم على قياسه قال الرّماني : ((واستشهد الأخفش على مذهبه بقول العرب : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا . فهذا شاهد بين ولا تجوز موافقه الجر للرفع في أصل الموضوع كما تجوز موافقة النصب للجر في ذلك لأن الرفع لا يناسب الجر . فهذا ّالذي أنكره سيبويه على ما قال . وهو يذكر ما يجبأن توضع عليه الأصول ، وليس كذلك إذا وقعت كلمة موضع كلمة على جهة الاستعارة)) [1] فنلاحظ هنا أن الرماني أيّد تعليل الأخفش ووقف إلى جانبه ضد سيبويه الذي قاس عساك على لعلّك . والعلة عند الرماني هي أمر ضروري في كلّ قياس : ((فهي التي تغير المعلول عما كان عليه .)) [2] .

يتكلّم الرماني في كتاب الحدود على العلّة وأنواعها من قياسية وحكمية وضرورية ووضعية وصحيحة وفاسدة.

---

(1) الرماني – شرح كتاب سيبويه ، ج2 ، ص 185 .

(2) الرماني – الحدود ، ص 84 ، ط 1 ، تحقيق ابراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، 1984 م

فيقول : العلّة القياسية : ((الّتي يطّرد الحكم بها في النظائر نحو علّة الرفع في الاسـم وعلّـة النصب في الاسم على جهة معتمد الكلام . وعلّة النصب فيه . ذكره على جهة الفـضلة فـي الكلام . وعلّة الجر ذكره على جهة الإضافة .)) (1)

العلّة الحكمية : ((هي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل لأنّه أول للأولى وذلـك تشاكل حسن ولأنّه أحقّ بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صـوت ويمكـن أن يعتمد بها فتسمع ، و مضاف إليه أحقّ بحركة الثقيلة من المفعول لأنّه واحـد ، و المفعـولات كثيرة .)) (2) .

العلّة الضرورية : ((و هي الّتي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل .)) (3)

---

(1) الرما – ا دود ، ص 84 .
(2) ا صدر نفسه ، ص 55 .
(3) ا صدر نفسه ، ص 55.

العلّة الصحيحة: هي الّتي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة))[1] ، و العلّة الفاسدة : هي الّتي بخلاف هذه الصفة. و عرف الرماني المعلول بقوله : ((المعلول هو المتغير بالعلّة .)) [2] ، و مما أورده الرماني نلاحظ : ((أن العلّة القياسية علّة استحقاق ، و العلّة الحكمية علّة اختصاص ، فالفاعل مثلا يستحقّ علامة رفع مناسبة له في أحواله كلّها ، فكل علّة تدور في فلك الاستحقاق علّة قياسية ، لكن البحث في علّة اختصاص الفاعل بالعلامة الّتي استحقها بحث عن العلّة الحكمية الّتي دفعت – فيما يظهر – أبا حيان الأندلسي إلى التحذير من علل الرماني .فقال : إياكم و علل الرماني.))[3] و العلّة القياسية رآها الرماني بأنّها وسيلة تعلمية مناسبة لعصره في شرح كتاب سبيوية كما نجد ذلك في تعليله أحكام صفة اسم لا النّافية للجنس. بقوله : ((يجوز في النفي الّذي يوصف به المنفي إجراء الصفة على ثلاثة أوجه : النصب بالتنوين ، و هو الأجود ، ثم النصب بغير تنوين ، ثم الرفع بالتنوين . و إنّما كان النصب بالتنوين أجود ، لأنّه أشكل بالموصوف ، و أجرى في الباب ، و أشبه بالنّظير في النداء ، و أبعد من الكلفة بفك الاسم من (لا) طلبا للّنظير الأكثر من بناء اسم مع اسم من نحو : (خمسة عشر) ، و جاز الرفع بالتنوين حملاً على الموضع ، إذ كانت (لا) مع الاسم بمنزلة اسم واحد موضعه رفع .))[4]

---

(1) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني – الحدود ص 55 ،ط1 ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، 1984

(2) المصدر نفسه ،ص50

(3) خديجة الحديثي – أبو حيان ،ص63 ، نقلا عن حسن الملح – نظرية التعليل ص 62

(4) الرماني - شرح كتاب سيبوية ،ج2،ص35، نقلا عن حسن الملح – نظرية التعليل ،ص 63

و قد ظهرت لنا شخصية الرماني في التّعليل في تمحيصه آراء النّحاة ، و الموازنة بينها ، إذ كان يتبع العلّة في كثير من المواضع وصفا تقييميا لها ، حتّى إنّه كان يسمى وصفة العلّة علّة ، فيقول : ((العلّة الصحيحة ، أو العلّة الفاسدة أو العلّة اللّازمة ،أو العلّة النادرة ، أو العلّة الموجبة ، أو العلّة المجوزة، فبعد أن أجاز في النسب إلى (راية) ثلاثة وجوه هي : (رائي و راي) و علّلها بعلل مختلفة ، و كلّ ذلك على ما تقتضيه العلل الصحيحة .))(1)

يقول مازن المبارك : ((و هذه الحدود الّتي حدها الرماني بها أنواع العلة حدود منطقية و إن كانت الأمثلة المضروبة لها مستقاة من معاني النّحو . و لو أنّنا تأملنا ما مر بنا من مسائل النّحو عند الرماني لرأينا العلّة القياسية الّتي يطّرد الحكم بها في النّظائر أكثر العلل انتشارا في براهينه و حججه.))(2) . و كتأكيد على هذا الرأي نورد قول الرماني في باب المعلول إلى فعال : ((الّذي يجوز في المعلول إلى فعال البناء على الكسر ،لأنّه عدل عن مؤنث في معنى الأمر الّذي هو مبني فوجب أن يبنى للإيذان في أنّه بمعنى مبني و معدول عما لا يتمكّن ، و ذلك أن العدل ينقص التّمكن ، و إن كان إنّما عدل عن متمكّن كعدل عمر عن عامر. فإذا عدل عما لا يتمكن وجب أن يخرج عن التمكّن رأسا للإيذان بالعدل عما لا يتمكّن من الإعراب. و لا يجوز أن يعرب شيء من المعدول إلى فعال ،لأنّه يشبه ما عدل للأمر من جهة أنّه عدل عن مؤنث إلى مؤنث ، و عن معرفة إلى معرفة، و إلى صيغة واحدة للمبالغة. فهذا على قياس غيره مما توجب العلّة فيه حكما فيجب له الحكم بحق الأصل ثم تجري النظائر على ذلك المنهاج فيجب الحكم لها بحق الشبه.))(3)

---

1) الرماني– شرح كتاب سيبوية ،ج1،ص 134-135،نقلاعن حسن الملخ – نظرية التعليل ،ص63
2) مازن المبارك – الرماني النّحوي ، ص272-273
3) الرماني – شرح كتاب سيبويه ، ج 3 ، ص 283 ، نقلا عن مازن المبارك – الرماني النّحوي ص273

و قد يعتمد الرماني على العقل فيستمد منه علّة يعلّل بها الحكم النّحوي كعلّة المخالفة في مدلول النقيضين الّتي يعلل بها كون التنوين علامة للتنكير. فيقول:((و إنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء ، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة ،و الأجناس تنون في النكرة و تتمتّع بالألف و اللّام في المعرفة.)) [1] . و يجدر بنا أن نذكر أنّه كان للرماني في ذكر العلل المرجوحة موقف شبيه بموقفه من القياس على النّادر ، فكما رفض القياس على النّادر و لكنّه شرح وجهه و بين الحكمة فيه مادامت العرب قد تكلّمت به ، كذلك كان يشرح العلل المرجوحة و يبين أوجهها تمييزا لما له وجه ضعيف من المطروح الّذي لا وجه له . و هو يصرح بذلك في باب الصفة الّتي تعمل في سبب الموصوف فيقول : ((و الذي نختاره مذهب سيبوية لهذه العلل الّتي بينا . و لكن شرحنا علل يونس و عيسى على ما يتوجه لهما لئلا يطرح مذهبهما إطراح ما لا وجه له .))[2]

و لم يهمل الرماني المعنى في سائر تعليلاته ، فقد أدرك أن للألفاظ المعربة و المبنية ، خاصة حروف المعاني دورا وظيفيا في الكلام يتكئ على المعنى . فقال : ((و لا تنظر إلى ظاهرة الإعراب ، و تغفل المعنى الّذي يقع عليه الإعراب ، لتكون قد ميزت فيها تجيزه أو تتمتّع منه صواب الكلام من خطئه ، فإن صناعة النّحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح.))[3]

---

1) الرماني – شرح كتاب سيبويه ، ج3، ص295 ، نقلا عن مازن المبارك – الرماني النحوي ، ص273
2) الرماني – شرح كتاب سيبوية ،ج2،ص68 ، نقلا بن مازن المبارك – الرماني النّحوي ص274.
3) الرماني – شرح كتاب سيبوية ،ج2 ص 623 نقلا عن حسن الملخ – نظرية التعليل ص64.

و قد برزت هذه المواءمة في التّعليل بين اللّفظ و المعنى عند الرماني في أغلب مؤلفاته و كمثال على ذلك إعراب قول الشاعر :

و بي زفرات من هواك و لوعة أحس على الأحشاء منها توهج

توجيه إعراب أنّه جعل (على) فعلا ماضيا من (علا يعلو) ، و (الأحشاء) مفعول به ، و (توهج) الفاعل ، و (أحس) معلق عن العمل ، لأنّه من أفعال القلوب ، لأنّه من (أحس و أظن) ، فجاز أن تعمل في مواضع الجمل ، فتقول (أحس قام زيد)) كما تقول(حيث قام زيد) و (أظن قام بكر) فتكون الجملة في موضع نصب ، و قد سدت الجملة مسد المفعولين ، و إن شئت أظمرت ضمير الشأن ، و القصة فجعلتّه هو المفعول الأول ، و جعلت الجملة في موضع المفعول الثاني مفسرة له) [1] و من هذه المواءمة بين اللّفظ و المعنى أنّه قسم حروف المعاني إلى عوامل و هوامل نظرا إلى اختصاصها ، أو اشتراكها ، أو اتحادها مع مدخولها ، فكل حرف اختص بأحد القبيلين دون الآخر ، و لم يصغ معه حتّى يصبر كأحد أجزائه عمل في مدخوله فالاختصاص علّة عمل حروف المعاني أما معانيها فتتضافر قرائن المقام و المقال في تحديدها ، لأن حروف المعاني قد يتعدد معناها ، ورأى أن اختلاف العمل موجب لاختلاف المعنى و إن كان لفظ العامل واحدا ، فلام الجر و لام الأمر الجازمة متغايرتان ، و إن اتفق لفظهما ، لأن معنى لام الأمر ، الطلب و عملها الجزم ، أما لام الجر فمعناها الملك أو الاختصاص أو التّعليل ...و عملها الجر.)[2]

---

1) أحمد محمد شيخ ـ كتب الألغاز ص - 260 نقلا عن حسن الملخ ـ نظرية التعليل ،ص65.

2) الرّماني ـ حروف المعاني ،ص 55 - نقلا عن حسن خميس الملخ ـ نظرية التعليل ،ص65.

التعليل النحوي عند أبي علي الفارسي :

ترجع مكانة أبي علي الفارسي النّحوي المتوفى سنة 377 هـ في التّعليل إلى أنّه كان ذا عقل خصب بحيث ملأ نفس تلميذه ابن جنّي الّذي يكثر من ذكر آرائه في كتابه(الخصائص) ، و غيره من سائر كتبه ((حتى ليبدو كأنّه كان كنزا سائلا ، مسائل اللّغة ، و النّحو ، و ما يجري فيهما من ضبط الأصول وضبط الأقيسة و العلل.))[1] و قد كان أبو علي يسند آراءه دائما بالعلل ، و يتعجب تلميذه ابن جنّي من قدرته على التّعليل ، و كثرة ما كان يدلي به من تعليلات في مسائل النّحو ، و التصريف حتى يقول : ((أحسب أن أبا علي قد خطر له و انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا .))[2] و نذكر من إسهاماته في التّعليل النّحوي أن سيبويه كان يذهب إلى أن حركة الإعراب حادثة بعد الحروف النهائية في الكلمات ، و ذهب أبو علي إلى أنّهما حدثتا معا مستدلا بأن النون الساكنة مخرجها من الأنف ، و مخرج النون المتحركة من الفم ، و لو كانت الحركة حادثة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف))[3] و من تعليلاته ما رواه ابن جنّي من أنّه سأله عن رد سيبويه كثيرا من أحكام التصغير إلى أحكام جمع التكسير ، و حملة إياها عليها ، فقال : و سرَيحِين في تصغير سَرحَان لقولهم : سراحين و عثيمين في تصغير عثمان لقولهم : عثامين ، فقال أبو علي : إنّما حمل التّحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد ، فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، و المحقّر هو للمكبر ، و التّحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتّكسير حكم يحمل عليه الإفراد. [4]

---

(1) شوقي ضيف – المدارس النحوية ،ص 255.
(2) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 200.
(3) المصدر نفسه ، ج2 ، ص321.
(4) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 354.

و كان سيبويه و جمهور النّحاة يذهبون إلى ((أن لام الاستغاثة في مثل (يا لزيد) متعلّقة بفعل أنادي المحذوف في النداء و ذهب أبو علي إلى أنّها متعلّقة بياء.)) [1] و من تعليلاته إلى خالف فيها الجمهور. فقد كان سيبويه والجمهور يذهبون إلى ((أن اللّام الداخلة على الخبر مع إن المهملة في مثل إن محمد لقائم و الآية [و إن كانَت لَكَبِيرَةٌ][2] هي لام الابتداء ، و ذهب أبو علي إلى أنّها ليست لام الابتداء ، وإنّما هي لام فارقة بين إن المؤكّدة و إن النّافية ، و كان يحتج بدخولها على الماضي في مثل : (إن قائم لزيد) ، و على منصوب الفعل المؤخر في مثل قوله تعالى : [و إن وَجَدنَا أَكْثَرَهم لَفَاسِقِين] [3] ، و كلاهما لا يجوز دخول اللّام عليه مع إن المشددة))[4] و لقد كان الفارسي معتزليا يميل في تعليلاته إلى المنطق ، و أقيسته ، و يطبقها في بحوثه العربية ، و لا يغالي في ذلك ، و هذا سر تفوقه ، و تفوق مدرسته و خلودها ، ويروي عنه أنّه كان يقول : ((أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة ، و لا أخطئ في واحدة من القياس.))[5] و من تعليلاته الّتي تدل دلالة واضحة على براعته في القياس ما رواه عنه تلميذه ابن جنّي في الإلحاق ، إذ ذكر أنّه قال : ((لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متّسع ، أن يبني بإلحاق اللام اسما و فعلا ، و صفة لجاز له ، و لكان ذلك من كلام العرب ، و ذلك نحو قولك : خَرجَج ، أكرم من دَخْلَلٍ ، و ضَرَبَبَ زيد عمرا ، و مررت برجل ضَرَبَبٍ و كَرَمَمٍ ، و نحو ذلك : قال ابن جنّي قلت له : أفترتجل اللّغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، و لكنّه مقيس على كلامهم ،فهو إذن من كلامهم .))[6]

---

(1) ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ص489 ،نقلا عن شوقي ضيف – المدارس النّحوية ،ص263.

(2) سورة البقرة الآية ، 143.

(3) سورة الأعراف، الآية 102.

(4) ابن هشام – مغني اللبيب عن كيب الأعاريب ،ص256 نقلا عن شوقي ضيف – الدارس النحوية ص 263.

(5) ابن جنّي – الخصائص ، ج2 ، ص 88 .

(6) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 358.

و يطرق الفارسي نوعا من التّعليل المعنوي ، أو ما يسميه : الحمل على المعنى بقوله : ((و تقول : ثلاثة أنفس ، لأن النفس إنسان ، و على هذا قرىء : [بل قد جاءتك آياتي .] [1] و زعم يونس عن رؤبة : ثلاث أنفس ، على تأنيث النفس ، وعلى هذا قرىء : [بل قد جاءتك آياتي .] . و قالوا : ثلاث أعين ، و إن كانوا رجالا على تأنيث العين ، و يقوي ذلك قولهم في تحقير الناب من الإبل : نُييب ، فلم يلحقوا الهاء لأنهم أرادوا الجارح،و قياس من قالوا ثلاثة أنفس فذّكر ، لأنّه إنسان أن يقول : ثلاثة أعين ، لأن العين الرجل الحافظ أصحابه على الأماكن المشرفة ... و تقول : ثلاثة دواب ، إذا أردت المذكر ، لأن الأصل صفة ، فأجرى على الأصل ، و إن كان قد استعمل استعمال الأسماء هذا قول سيبويه ، و روى أبو عمرو عن أبي زيد أن العرب تقول : ثلاث دواب ذكور ، فجعلها اسماً ، و أما قوله عز وجل : [من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها] [2] و المثل مذكّر ، فلأنّه اجتمع فيه أمران ، كلّ واحد منهما على انفراده قد يوجب التّأنيث فلما اجتمعا قوي التأنيث . فأحدهما أن الأمثال في المعنى حسنات، كما أن الشخص في قوله : ثلاث شخوص ، نساء .)) [3] و يردف قائلا : ((و الآخر أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنّث و إن كان مذكرا كقول من قرأ الآية [تلتقطه بعض السيارة] [4] مثله في الحمل على المعنى ثلاثة رهطٍ و نفر و في التّنزيل [تسعة رهطٍ] [5] و قد يضاف هذا الضرب من العدد إلى نفر ، و بشر و قوم.)) [5]

---

(1) سورة الزّمر ، الآية 59.
(2) سورة الأنعام ، الآية 160.
(3) أبو علي الفارسي – التكملة ، ص 72 – 73، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 م.
(4) سورة يوسف ،الآية 10.
(5) سورة النّمل ،الآية 48.
(6) أبو علي الفارسي – التكملة ، ص 74 .

و من تعليلاته الّتي تدل على عبقرية هذا الذهن المنهجي الغواص ما أورده عنه تلميذه ابن جنّي يقول: ((و سألته عن إثبات النون في قول الشاعر:

أن تقران على أسماء ويحكما　　　　منّى السلام و ألاّ تشعرا أحدا

فقال : أن مخففة من الثّقيلة و أولاها الفعل بلا فصل للضرورة أيضا ، فهذا شاذّ عن القياس و الاستعمال جميعا ... لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين و تقننه من هذه القوانين إنّما هو ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها ، و يستوي من ليس بفصيح بمن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، و عدل القياس إلى السماع.))[1] و قد ذهب الفارسي إلى أبعد من ذلك ((فكان يرى رسم الألف اللّينة ألفا دائما سواء أكان أصلها واوا أم ياءا ، و علّة ذلك عنده أن الأصل أن يطابق الرسم اللّفظ .)) [2] و بعد إيرادنا لهذه التّعليلات سنقر أن ابن جنّي لم يكن مبالغا حينما قال فيه بعد أن نقل بعض تخريجاته: ((و هو ! : وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، و أشد بهذا العلم اللّطيف الشّريف أنسه ! فكأنّه إنّما كان مخلوقا له. و كيف لا يكون كذلك و قد أقام على هذه الطريقة مع جلّة أصحابها واعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علله ،ساقطة عنه كلفه و جعله همه و سدمه، لا يعتاقه عنه ولد و لا يعارضه فيه متجر ، و لا يسوم به مطلبا ، و لا يخدم به رئيسا إلا بأخرة و قد حط من أثقاله و ألقى عصا ترحاله .))[3]

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 329.
(2) سعيد الأفغاني – في أصول النّحوي ، ص72.
(3) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص284.

نستخلص مما أوردناه عن التّعليل النّحوي في القرن الرابع الهجري ، أنّه قد اتّسم بظهور محاولات تنظرية، و قد بدأت هذه المحاولات بنظرات جزئية في إعتلالات النّحويين ، كتصنيف ابن السراج علل النّحويين إلى صنفين ، ثم جاء الزجاجي ، فجعل علل النّحو ثلاثة أصناف ، ثم جاء الرماني فجعل علل النّحو أربعة أصناف.

و قد كانت هذه المحاولات متباينة المشارب الثّقافية و الفكرية ، إذ استقى ابن السراج تصنيفه من ملاحظة علل النّحويين في مؤلّفاتهم ، في حين تأثر الزجاجي بالمنطق ، فناقش حدود النّحو على حد حدود المنطق في أول كتابه (الإيضاح في علل النّحو) ،أما الرماني و السيرافي فبحثا عن تنظير للّعلة النّحوية خارج النّحو ، فالتمسها الرماني في علم الكلام ، و التمسها السيرافي في علم أصول الفقه ، يقول الدكتور حسن خميس الملخ متحدثا عن التعليل في هذه المرحلة :((فأصبح في الدرس النّحوي خليط من العلل ، فيه علل نحوية خالصة ، و فيه علل كلامية ، وفيه علل فقهية ، لأن المنطلقات الفكرية للنّحاة مختلفة ، ففيهم الفقهاء كالسيرافي و ابن الانباري ، و فيهم المتكلّمون كالرماني و عبد القاهر الجرجاني ، و كثير منهم معتزلة كأبي علي الفارسي .))[1]

(1) حسن خميس الملخ – نظرية التعليل ، ص 78 .

ابن جنّي واهتمامه بالتّعليل النّحوي .

اهتم ابن جنّي اهتماما ظاهرا بأمر التّعليل النّحوي، و أظهر حماسة لا نظير لها في الدفاع عنه ، فيرى الدكتور مازن المبارك بأنّه قد ((وقف أمام علل النّحو وقفة طويلة يدرس و يصف ، ويحلّل و يصنّف . فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل و ما لم يلحق فيه من بعد.)) (1) ويذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى ((أن ابن جنّى ذروة القياس و فلسفته ، وأنّه أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها،و أغوصهم عامة على أسرار العربية ، و أنجحهم في الاهتداء إلى النّظريات العامة فيها.))(2) لقد كان ابن جنّي يعطي كل موضوع حقّه من البحث و الجهد و قد أعطى موضوع التّعليل النّحوي من كتاب (الخصائص) و من اهتمامه قسطا وافرا و حظّا كبيرا ، فله في ذلك ما يقرب من عشرين بابا تحت هذا العنوان ، وهي مرتّبة على حسب ورودها في كتابه (الخصائص) و هي على النّحو التّالي :

- باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية ، ج 1 ، ص 48 .
- باب في تخصيص العلل ، ج 1 ، ص 166 .
- باب في ذكر الفرق بين العلّة الموجبة و العلّة المجوزة ، ج1 ، ص 164 .
- باب في تعارض العلل ، ج1 .
- باب في أن العلّة إذا لم تتعد لم تصح ، ج1 ، 169 .
- باب العلّة و علّة العلّة ، ج1 ، 174 .
- باب في حكم المعلّول بعلتين ، ج1 ، 174 .
- باب في إدراج العلّة و اختصارها ، ج1 ، ص 181 .
- باب في دور الاعتلال ، ج1 ، ص 183 .

باب في الرد على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلّة،ج1، 184

---

(1) مازن المبارك – النّحو العربي ، ص 120 .
(2) سعيد الافغاني – في أصول النّحو ، ص 73 .

- باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ،ج 1 ، ص 186.

- باب في الزيادة في صفة العلّة لضرب من الاحتياط ، ج1 ، ص 194.

- باب في أن العرب قد أرادت من العلل،والأغراض ما نسبناه لها،وحملناه عليها،ج1،ص 233

- باب في خلع العلل ، ج2 ، ص 179 .

- باب في بقاء الحكم مع زوال العلّـــــة ، ج3 ، ص 173.

- باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب، وبالمسبب من السبب ، ج3 ، ص 173 .

هذه كلّ الأبواب التي ذكر فيها ابن جنّي العلّة باسمها زيادة عن الفقرات الكثيرة التي بثّها في ثنايا كتابه ، والتي كان يتعرض فيها للعلل بين الفينة والفينة الأخرى ، وإذا كان ابن جنّي لم يتعرض في كلّ هذه الأبواب إلى تحديد معنى مصطلح العلّة ، فإنّه قد تعرض إلى الموازنة بين العلل النّحوية وبين علل الفقهاء والمتكلمين وذلك عن طريق ضرب الشواهد الكثيرة من كلام العرب.

علل النّحو بين علل المتكلّمين وعلل المتفقّهين .

لقد انتهج ابن جنّي منهج الفقهاء في استنباط العلل إذ وقع في استقرائه النّحو العربي على إشارات متناثرة في كتب النّحاة جمع بعضها إلى البعض بما أوتي من دقّة النّظر النّحوي وثقافة كلامية فقهية فقال عقب تحريره فصولا في العلّة النّحوية:((وأعلم أن هذه المواضع الّتي ضممتها وعقدت العلّة على مجموعها قد أرادها أصحابنا - يعني النّحاة - وعنوها وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدمة محروسة فإنّهم لها أرادوا ، وإياها نووا... فالّذي يرجعون إليه متفرقا قدمناه نحن مجتمعا.)) [1] كانت غاية ابن جني أن يبين حكمة العرب في لغتهم ويرد علي من أراد الإطاحة بعللهم أو أدعى ضعفها ، ووضعه ذلك بابا خاصا عنوانه (باب في الرد على من أعتقد فساد علل النّحويين بضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة.) [2].

(1) ابن جنّي - الخصائص ، ج1 ، ص 48 .

(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 184 .

و لأجل ذلك راح ابن جنّي يبحث عن مكان لعلّل النّحويين بين علل المتكلّمين و علل الفقهاء.

و رأى أن علل النّحو ليست كعلل الفقهاء مبنية على النّص ووجه المصلحة , و يضرب لذلك مثالا بقوله : ((ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج , و فرائض الطهور , و الصلاة , و الطلاق , و غير ذلك . إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله , و لا تعرف علّة جعل الصلوات في اليوم و اللّيلة خمسا دون غيرها من العدد , و لا يعلم أيضا الحكمة و المصلحة في عدد الركعات , و لا في اختلاف ما فيها من التسبيح و التّلاوات.)) [1] و معنى ذلك أن العلل الفقهية قد تكون وراء تبرير حالة ما , و يخفى علينا هذا التبرير , و لا يحقّ لنا أن نسأل عن العلّة في ذلك مصداقا لقوله تعالى [لَا تَسأَلُوا عَن أَشيَاءَ إِن تُبدَ لَكُم تَسؤكُم.][2] و هناك علل فقهية شبيهة بعلل النّحويين لأن وراءها غرضا يمكن تبريره و استخراج السبب الداعي إليه ، و يمثل ابن جنّي لذلك بقوله : ((نحو رجم الزاني إذا كان محصنا ، و حده إذا كان غير محصن و ذلك لتحصين الفروج , و ارتفاع الشك في الأولاد و النسل , و زيد في حد المحصن على غيره ليتعاظم جرمه ، و جريرته على نفسه ، و كذلك إفادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء ، و كذلك إيجاب ا الحج على مستطيعه ، لما في ذلك من تكليف المشقّة ، ليستحقّ عليها المثوبة ، و ليكون أيضا دربة للنّاس على الطّاعة ، و ليشتهر به أيضا حال الإسلام .)) [3]

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 48 .
(2) سورة المائدة ، الآية (101) .
(3) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، 50 .

و يرى أيضا : ((أن التّعليلات الفقهية لم تستفد من طريق الفقه و لا يخص حديث الفرع و الشرع بل هو أمر قائم في النّفوس قبل ورود الشريعة به ...ولست تجد شيئا مما علّـ ـل به

القوم وجه الإعراب إلاّ والنفس تقبله و الحس منطو على الاعتراف به . و على هذا فعلل الفقه أخفض من رتبة علل النّحو.)) [1]

و رأي ابن جنّي هذا لم يسلم من الانتقادات. إذ يعلّق الدكتور فاضل صالح السامرائي على ما ذهب إليه بقوله : ((و أما إدعاؤه بأن كلّ ما علّل به القوم من وجوه الإعراب إلاّ و النّفس تقبله فمغالاة . و إلاّ فما الخلاف في التّعليل بين البصريين و الكوفيين ، و بين البصريين أنفسهم في أغلب مسائل النّحو ، و أيسر حادثة تضرب مثلا لذلك . حادثة شيخه أبي علي الفارسي مع عضد الدولة في تعليل نصب المستثنى في نحو:قام القوم إلا زيدا . قال أبو علي : انتصب بتقدير استثنى زيدا , فقال عضد الدولة : لم قدرت استثنى ؟ هلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ , فلم يحر الفارسي جوابا .)) [2] و رأى ابن جنّي أن علل النّحو أقرب إلى علل المتكلّمين لانّها تبرهن عقليا فهي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب في إطّراده و سياقه و تركيبه . قال ابن جنّي : ((اعلم أن علل النّحويين – و أعني بذلك حذّاقهم المتقنين ، لا أتفاهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلّمين ، منها إلى علل المتفقّهين . و ذلك أنهم يحيلون على الحس و يحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس, و ليس كذلك حديث علل الفقه.)) [3] و هو لا يرى بأن علل النّحويين في نفس المرتبة مع علل المتكلّمين. لأن الثانية تتميز خاصة بأنّه لا قدرة لك على جواز شيء منها فهي موجبة ليس في مقدورك أن تتصرف فيها سواء بمشقّة أو بيسر .

---

(1) فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي النّحوي ، ص 160 .
(2) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 50 .
(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 48 .

يقول ابن جنّي: ((وليس كذلك علل المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد و البياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، و كون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة

فاسد. لا طريق إلى ظهوره، و لا إلى تصوره. و كذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، و إن تقدمت علل المتفقهين.))[1] ، أما علل النّحويين فهي عند ابن جنّي لا تكاد تخرج عن الإطار اللّغوي البحت و ذلك من حيث جنوحها في الخفّة، و بعدها عن الثقل . و إلحاق شيء بشيء آخر طلبا للانسجام و طرد الأبواب على وتيرة واحدة. لذلك رأى ابن جنّي بأنّها أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى المتفقهين.

يذهب الدكتور حسن خميس الملخ إلى أن : ((سبب بحث ابن جني عن مكان لعلل النّحويين بين علل الفقهاء، و علل المتكلمين يعود إلى ما طبع الدراسات المختلفة في العصر الإسلامي من أن للمعرفة - أيا كانت - منهجين : منهجا يقوم على استنباط الأصول من المسائل و الجزئيات و يسمى بمنهج الفقهاء ، و منهجا يقوم على بناء كليات ثم تطبيقها على الجزئيات و المسائل و يسمى بمنهج المتكلمين)) [2].

فابن جني في تصنيفه للعلل النحوية إنما كان يعتمد الحس و الشعور، و يستلهم الفطرة و الذوق غير محتاج إلى الدليل و البرهان يقول :" فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع ، و علل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد " [3] . كما يرى أن العرب أصابت من قوة النظر و سلامة الذوق اللغوي حظا وافراً يقول :

---

(1) ابن جنّي – الخصائص، ج1 . ص .145

(2) حسن خميس الملخ – نظرية التعليل في النحو، ص68 . 69.

(3) ابن جنّي – الخصائص . ج1 . ص 51 .

يقول : فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرق حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها. و اختلسوها ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها . ثم

ميلوا بين الحركات ، فأنحوا على الضمة و الكسرة لثقلها ، فأجمعوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها. فهل هذا إلا لقوة نظرهم ، و لطف استشفافهم ، و تصفّحهم " (1) .

و يتكلم ابن جنّي على نشأة العلل فيقول : إنّها تخطر للنّحاة فينتزعونها. و يذكر لأستاذه أبي علي الفارسي السبق في هذا المجال ((وأنّه خطر له و انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا .)) (2)

و قد صرح ابن جنّي بأن النّحاة كانوا يلجأون إلى كتب الفقه لاستنباط العلل باللطف و المداراة حتى تصلح لهم و هذا ما ينم عن الصلة الوثيقة الّتي كانت بين العلمين يقول : ((و كذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه ا – إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل ، لأنّهم تقييد العلّة.

يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة، و الرفق، و لا تجد له علّة في شيء من كلامه مستوفاة محررة. و هذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور.)) (3) . يذهب الدكتور مازن المبارك إلى ((أن إشارة ابن الجنّي هذه كانت إشارة جزئية صريحة . فالصله بين النحويين و الفقهاء و المتكلمين صلة معروفة من قبل . ولكن ابن جني هو الذي صرح بها، و وضع أمرها و دل على مكانها. بل كان أول من رأى وضع أصول النّحو على طريقة الأصول الفقهية و الكلامية.)) (4) .

---

(1) ابن جنيّ – الخصائص ، ج1 ، ص53.
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 168.
(3) ابن جنّي – الخصائص . ج1، ص163
(4) مازن المبارك – النحو العربي ، ص

العلل الموجبة و العلل المجوزة :

و قد رأى ابن جني أن علل النّحو على ضربيين:

- الضرب الأول : العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي ثبت بالسماع المطرد عن العرب و ذلك نحو :" قلب الألف واوا للضمة قبلها ، و ياء للكسرة قبلها. أما الواو نحو قولك في سائر . سويئر ، و في ضارب ضويرب ، و أما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس ، و قراطيس وهذا و نحوه مما لابد منه، من قبل أنه ليس في القوة ، و لا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة و لا الضمة . فقلب الألف على هذا النحو علته الكسرة و الضمة قبلها . فهذه علة برهانية و لا لبس فيها ، و لا توقف للنفس عنها [1]

أو يرى ابن جنّي " بأن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضل، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، و رفع المبتدأ و الخبر و الفاعل و جر المضاف إليه و غير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، و على هذا مقاد كلام العرب" [2] .

أما الضرب الثاني : فهو الذي أسماه العلل المجوزة و هي التي يمكن للفصيح أن يتحملها بالرغم من ثقلها و الكلفة الشديدة.

---

(1) ابن جنّي - الخصائص ، ج1 . ص51

(2) المصدر نفسة – ج1 . ص164

في أدائها و ذلك نحو : ((قلب واو عصفور و نحوه ياء إذا انكسرت ما قبلها، نحو : عصيفير و عصافير، ألا ترى أنّه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، و ذلك بأن

تقول : عصيفور و عصافور ، و كذلك نحو : موسر ، موقن ، ميزان، و ميعاد ، لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، و أمكنتك منه ، و ذلك قولك : موزان ، و موعاد ، و ميسر ، و ميقن.)) [1]

و كما يقول ابن جنّي أيضا : ((و من علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة الّتي تتم بها الكلام ، و تلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيرا في جعلك النكرة إن شئت حالا ، و إن شئت بدلا ، فتقول على هذا : (مررت بزيد رجل صالح) ، على البدل ، أو (مررت بزيد رجلا صالحا) ، على الحال.)) [2]

و يفرق ابن جنّي بين العلّة و السبب ، و يسمي الأولى (العلّة الموجبة) ، و الثّانية (العلّة المجوزة) يقول ابن جني :" و ضرب آخر يسمى (علّة) و إنّما هو في الحقيقة (سبب) يجوز ، من ذلك أسباب الإمالة ، فإن كل ممال سبب لك أن تترك إمالته مع وجود السبب فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب" [3]. فالعلّة هي الّتي توجب الحكم النّحوي ، و تنفي غيره ، و السبب هو الذي يجيز الحكم النحوي، و لا ينفي غيره ، لكن النّحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العلّة ،و يجعلونه مرادفا لمصطلح العلّة.

و يذهب ابن جنّي إلى أن العلّة النّحوية ليست مطلقة بل هي مقيدة بالوصف أو بالتخصيص ، و إلا تخلفت في بعض المواضع عن معلولها ، و قصرت عن الجري معه على نهج واحد

---

(1) ابن جنّي – الخصائص . ج1. ص88
(2) المصدر نفسه - ج1 . ص145.146
(3) المصدر نفسه – ج1 . ص 164

((إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، الياء ، في نحو : حَيوَةَ ، و عوى الكلاب عَوِيَة ، و نحو صحة الواو في نحو ، غَزواً ، و رَمياً ، و النزَوان ، و الغليان و صحة الواو في نحو : احتوروا ، و اعتونوا ، اهتوشوا ، إنما اضطر القائل

بتخصيص العلة فيها و في أشباهها ، لأنه لم يحتط في وصف العلة ، و لو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها.)) [1] يرى الدكتور حسن خميس الملخ ((أن الاحتياط أو التقييد في العلة بالوصف أو التخصيص يطوي الحالات النائية عن العلّة تحت جناحيها ، كما في عد الفاعلية علة الرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية ، و الجمل المصدرية ، لأنها ليست مرفوعة حقيقة ، لهذا ينبغي تقييد علة الفاعلية بأنها علة رفع الفاعل حقيقة نحو : جاء زيدٌ ، أو محلا نحو : جاء هذا ، أو تقديرا نحو : يشرفني أنني تلميذك و كلما تعددت جهات نقض العلة احتاجت إلى التقييد.)) [2]

كما يذهب ابن جنّي في موضع آخر إلى إن إهمال تقييد العلّة يؤدي إلى القدح بها ، و ردها ، لأن مجموع ما يورده المعترض على العلة لا يخرج عن عدم استتباب حدها مع معلولها ، أو عدم انطباق وصفها على المعلول بها. يقول : ((فإذا جرت العلّة في معلولها ، و استتبت على منهجها ، و أمْها قوي حكمها، و احتمى جانبها ، و لم يسع أحدا أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها . فأما أن يفصلها و يقول : بعضها هكذا ، و بعضها فمردوده عليه ، و مرذول عند أهل النظر فيما جاء به.)) [3]

فاحتدم الخلاف بين النّحاة في وجهه ناتج عن عدم التفاهم في أدائها و ذاك نحو.

---

(1) ابن جنّي – الخصائص . ج1. ص145 – 146

(2) حسن خميس الملخ – نظرية التعليل في النحو . ص67

(3) ابن جنّي – الخصائص. ج1. ص151

فعلل النّحاة على اختلافهم متقاربة في المسألة الواحدة ، لكن شرود شواهد مسموعة عن كلام العرب أشعل حدة الخلاف بينهم ، و غذاه ، فاحتيج إلى رأب صدع الخلاف بينهم بتقييد العلة ، و الخلاف بين النحاة أعم منه بين العرب لأنهم ((اختلفت العرب فيه ، و كل ذهب مذهبا ، و إن كان بعضه ضعيفا.)) [1]

و يتعرض ابن جني لعلة العلة ، أو العلل الثواني و ما بعدها فهو ينكر ما ذهب إليه ابن السراج من تسمية علة العلة يقول ابن جنّي : ((و هذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علّة العلّة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنّه شرح و تفسير و تتميم للعلّة.)) (2)

فوصف العلّة أو تخصيصها في مواضع محددة تتميم لها، و ليس من قبيل تعليل العلة . يتبين لنا من خلال هذا الرأي أن ابن جني يعتبر من أوائل النحاة الذين أنكروا هذا الإسفاف في التعليل و الإلحاح في تتبع العلل لأن ذلك يؤدي إلى الهجنة و الضعف ، و كان بذلك سابقا لابن مضاء القرطبي الذي أنكر العلل الثواني و الثوالث.

و لقد أقر ابن جنّي بأن العلّة قد تتعدد بتعدد جهات تعليل المعلول ، و تعدد العلل عند ابن جنّي له صورتان :

الأولى : ((الحكم الواحد تتجاذبه علّتان أو أكثر مثل الاختلاف في رفع المبتدأ ، أو رفع خبر إن ، مما يتجاذب الخلاف في علله ، و الحكم واحد يقول ، الأول منهما ترفع المبتدأ ، فإنّنا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه ، و أوضحناه من شرحه و تلخيص معنّاه.

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص168
(2) المصدر نفسه – ج1 ، ص173

و الكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعة عندهم . و إما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه. و كذلك رفع الخبر و رفع الفاعل ... فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل.)) (1)

و الثانية : ((الحكمان في الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليها علتان مختلفتان، و ذلك كل عمال أهل الحجاز ما النافية للحال و ترك بني تميم أعمالها ، و إجرائهم إياها مجرى (هل) و نحوها مما لا يعمل ، فكان أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ و الخبر دخول ليس عليها

، و نافية للحال نفيها إياها ، أجروها في الرفع و النصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها . و كأن بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، و مباشرة لكل واحد من جزأيها ، كقولك : ما زيد أخوك ،و ما قام زيد ، أجروها مجرى (هل)، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للإستفهام ، و لذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيين.)) [2] .

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص167

(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص168

موقف ابن جنّي من العامل:

لقد قام النّحو العربي على نظرية العامل و هي نظرية أكثرها مأخوذ من علم الكلام و المنطق إذ نجد ّأن صفات (العامل) في النّحو هي نفسها صفات (العلة) في علم الكلام – تقريبا -

فكلّ معمول لا بد له من عامل كما أن كلّ (معلول) لا بد له من (علّة) و ليس للمعمول الواحد أكثر من عامل واحد كما أن المعمول ليس له إلاّ علّة واحدة. و لا تتبادل الكلمتان العمل فتكون كل منها عاملة في الأخر معمولة لها شأن العلّل الحقيقية

و نتساءل عن موقف أبي الفتح من هذه النظرية ؟

لقد كان تمام علم أصول النّحو على يد أبي علي الفارسي و تلميذه ابن جنّي في كتابه الخصائص. و الحقيقة أن علم أصول النّحو يتمثّل غاية ما يراد من فلسفة نّحوية فلكلّ ظاهرة نّحوية في هذا العلم أصل ، ولكلّ معمول عامل ، و لكلّ معمول علّة. بل إن لكلّ علّة علّة ، و هو ما سماه ابن جنّي في خصائصه (علّة العلّة) .

لقد كان أبو الفتح مؤمنا بهذه النظرية يطّبقها في سائر دراساته ، و بحوثه و قد جعلها دستورا له كشأن سائر النّحويين الّذين كانوا قبله فآراؤه فيها واضحة منبثّة في سائر كتبه . و سنحاول الآن أن نبحث خلاصة رأي أبي الفتح في هذه النظرية.

أنواع العامل عنده

نستطيع أن نقول أن أبا الفتح كان يرى أن العوامل ثلاثة :

1/العامل اللفظي 2/العامل المعنوي 3/العامل اللّفظي المعنوي .

و يرى أن العوامل اللّفظية في الحقيقة معنوية و هي جميعها ترجع إلى المتكلم أولا و آخرا فإنّه العامل الحقيقي .

1/ العامل اللّفظي : و معنى العامل اللّفظي أن العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه. كمررت بزيد و ليت عمرا قائم.)) [1] و ذلك كحروف الجزم والنصب و الجر وغير ذلك من العوامل اللّفظية و أهمها الفعل . و يرى كما يرى عامة النّحاة أن أصل عمل النصب للفعل . قـ ـال : ((إن أصل عمل النصب إنّما هو للفعل ، و غيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل .)) [2]

2/ العامل المعنوي : ((و معنى العمل المعنوي أن طرفا من العمل يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.)) [3]

و يرى : ((أن العوامل اللّفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية ألا تراك قلت :ضرب سعيد جعفرا . فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا . و هل تحصل من قولك (ضرب) إلاّ على اللّفظ بالضاد و الراء و الباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت ، و الصوت مما لا يجوز أن يكون منصوبا إليه الفعل .)) (4) ويقول :((واعلم أن القياس اللّفظي إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه.)) (5) ففي قول الشاعر :

و رج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيرا لا يزال يزيد

يرى ((أن (ما) هنا مصدرية و هي تشبه لفظا ما النافية الّتي تؤكّد بـ (إن) و تشبه اللّفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنّها كأنّها (ما) التي بمعناها النّفي ثم يقول : أفلا ترى أنّك لو لم تجذب أحدهما إلى أنّها كأنّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إن) بها .)) (6)

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 109 .
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 103 .
(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 109 .
(4) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 109 .
(5) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 110 .
(6) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 110 .

و يرى ((أن العوامل المعنوية ترفع الفعل، و المعنى الّذي يرفع الفعل هو وقوعه موقع الاسم ، و ترفع الاسم في المبتدأ إلاّ أنّها لا تنصب فعلا ولا اسما ، و لا تنصب الأفعال و لا الأسماء إلاّ بعامل لفظي .)) (1) و يرى ((أن المعاني لا تعمل في المفعول به وإنّما تعمل في الظروف.)) (2) و اشتراك لفظين في عمل إنّما هو (معنى) لا(لفظ) وذلك نحوى ما رد هشاما في نصب المفعول بالفعل و الفاعل جميعا قال : ((إن الفعل و الفاعل إنّما هو معنى و المعاني لا تعمل في المفعول به ، إنّما تعمل في الظروف .)) (3) من العامل المعنوي معني التشبيه في (كأن) ويعمل النصب. ففي قول الشاعر:

أتنس لا هداك ا ليلـ ـى وعهد شبابها الحسن الجميل

كأن وقد أتى حول جديد أثا فيها حمامات مثول

يرى ((أن قوله (وقد اتى حول جديد) ذو موضع في الإعراب . وموضعه النصب بما في (كأن) من معنى التشبيه . قال : ألا ترى ّأن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولا ، أو شبهها وقد مضى حول جديد بحمامات مثول . أي أشبهها في هذا الوقت وعلي هذه الحال بكذا.)) (4)

3/ العوامل اللفظية المعنوية:

وذلك مثل رافع الخبر قال: ((فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا علي رفعه ، لأن ليس المبتدأ وحده إنما الرافع له المبتدأ ، أو الإبتداء جميعا فلم يتقدم الخبر عليهما معنا وإنّما تقدم علي أحدهما وهو المبتدأ .)) (5)

---

(1) ابن جنّي – سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص272 – 273.

(2) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص104.

(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 103 – 104.

(4) المصدر نفسه ، ج1 ، ص337.

(5) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 385.

فالمبتدأ عامل لفظي و الابتداء عامل معنوي وعلي هذا فإنّنا نتمكّن من أن انطلق علي عامل الرفع في الخبر (لفظي معنوي). و يرى أبو الفتّح ((أن العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه أي هو الّذي يرفع و ينصب و يجر و يجزم لا الألفاظ المتقدمة أو المتأخرة قال : فأما في الحقيقة و محصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب و الجر و الجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ... وإنّما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ.)) (1) . يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي أن هذا الرأي ((ينسجم مع مذهبه في الاعتزال الّذي يقول بأن الإنسان هو خالق أفعاله.)) (2) ولعل هذا هو الذي جعل

ابن مضاء القرطبي يرد عليه بقوله: ((و هذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحقّ فإن هذه الأصوات إنّما هي من فعل ا تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.)) [3] و الّذي يتمعن في آراء ابن جنّي في (العامل) يجد بأنّه قد استقاه من منابع ثلاثة: 1/ المصدر اللغوي - 2/ المصدر المنطقي أو الكلامي - 3/ المصدر الفقهي

فأما الأول فقدا استقاه من طبيعة اللّغة نفسها و من دراسته اللّغوية. و من ذلك رأيه في تقديم الأقوى من المتقاربين قال : ((و أنا أرى أنّهم إنّما يقدمون الأقوى من المتقاربين من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين : أحدهما أن رئيسة الأقوى أبدا أسبق و أعلى ، و الآخر أنّهم إنّما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلّم في أول نطقه أقوى نفسا و اظهر نشاطا فقدم أثقل الحرفين ، و هو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه فأعربوه بأثقل الحركات و هي الضمة و كما رفعوا الفاعل لتقديمه و نصبوا المفعول لتأخـــره فإن هـــذا احد ما يحتج به المبتدأ أو الفاعل.)) [4]

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص109 -110

(2) فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي النّحوي ، ص197

(3) ابن مضّاء – الرد على النّحاة ، ص86.

(4) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص

وأما المصدر المنطقي أو الكلامي فهو من أكثر ما استند عليه نحاة القرن الرابع الهجري .إذ أن أغلب صفات العلّة الكلامية قد تملّكها العامل النّحوي حتّى قال الرضى الاستراباضي : ((و هم - أي النّحاة – يجرون العوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية)) [1] .

و قد ذكر أبوا الفتح كما مر بنا سابقا أن علّل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين ، و ينكر أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام ، ويذكر أن الحكم في اللّغة للطّارئ كالأسود يطرأ عليه البياض و الساكن تطرأ عليه الحركة و ذلك كالمنون تدخل عليه لام التعريف فأزالت الأول وصار الحكم للطّارئ وهو اللاّم .)) [2] .

وذكر أنّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد شأن العلل الكلامية . و أما المصدر الفقهي فقد تأثّر به بن جنّي كثيرا . و قد مربنا قول أبي الفتح أن كتب محمد بن الحسن كانت معينا لانتزاع العلّل كما مر بنا كيف استفاد النّحاة و منهم أبو الفتح من البحوث الفقهية في المباحث النّحوية كالا ستحسان و تعارض القبيحين و انقسام الحكم النّحوي الى رخصة و عزيمة و غير ذلك .

ويعقد أبو الفتح بابا في (الحمل على أحسن القبيحين .) فيقول : ((اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة و ذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب احدهما فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فحشا.)) (3)

وهذا يشبه القاعدة الفقهية (يرتكب أخف الضررين) .

---

(1) فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي النّحوي ، ص 192 .

(2) ابن جنّي - الخصائص ، ج 3 ، ص 62 .

(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 212 .

صفات وشروط العامل:

من أهم صفات و شروط العامل الّتي ذكر أبو الفتح.

- أن العامل ينبغي أن يكون مختصا وعلى هذا فلغة تميم في إهمال (ما) أقيس من لغة الحجاز. يقول ابن جنّي : ((من ذلك اللّغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا،وإنّما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة . كلّ واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك .)) (1)

- لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد ((و مما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنّك إذا قلت : قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما (قام) و الآخر الواو ، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، و إذا صرت إلى ذلك صرت كأنّك قد أعملت فيه عاملين ، و ليس هذا كإعمال الأول أو الثّاني في نحو قام و قعد زيد ، لأنّك في هذا مخير : إن شئت أعملت الأول ، وإن شئت أعملت الآخر . وليس ذلك في نحو قام زيد وعمرو ، لأنّك لا ترفع عمرا في هذا إلاّ بالأول .)) [2]

وهو يرى: ((أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال .)) [3] . يقول ابن جنّي : ((أن أصل عمل النصب إنّما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل)) [4] .

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 125.

(2) المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 387 .

(3) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 380 .

(4) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 103 .

- رتبة العامل التّقديم و مع ذلك فمن الممكن أن تكون الكلمة مقدمة مؤخّرة ،لأن ذلك أمر صناعي لفظي ، ومن ذلك قولهم : ((أيهم تضرب يقم زيد. فـ (أيهم) من حيث كانت جازمة لتضرب يجب أن تكون مقدمة عليها ، ومن حيث كانت منصوبة بـ (تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخّرة عنها. فلم يمنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما من حيث كان هذا إنّما هو عمل صناعي لفظي. و لو كان التّعادي و التّخالف في المعنى لفسد ولم يجز.)) [1]

- قد يكون للعامل وجهان أحدهما لفظي و الآخر معنوي((وذلك نحو (كأن) فهي حرف مشبه بالفعل تعمل للنصب، و ما في معناها من التّشبيه يعمل النصب كذلك.)) [2]

- قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال نحـ ـ ـ ـو قوله تعالى: [وَ هوَ الْحَق مصَدقًا.] [3] فالحال ههنا من الحقّ و العامل فيه (هو) وحده أو (هو) والابتداء الرافع له وكلا ذينك لا ينصب الحال.)) [4]

- و يرى أن ((المعاني لا تعمل في المفعول به إنّما تعمل في الظّروف .)) [5]

- ((وأن الظرف قد يعمل فيه الوهم فقد تقول : قيامك أمس حسن ، و هو اليوم قبيح ، فتعمل في اليوم (هو) .)) [6]

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 337 .
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 137 .
(3) سورة البقرة، الآية (91).
(4) ابن جنّي – الخصائص ، ج2 ، ص 172 .
(5) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 104 .
(6) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 19 - 20 .

-إذا عمل الفعل في ظرف ، زمانيا كان أو مكانيا ، فإنّه لابد أن يكون واقعا فيه ، ويجوز عمله فيه كذلك إذا تجاور الزمانان.ومنه قول العرب:((أعطيتك إذ سألتني وزرتك إذ شكرتني.)) [1]

- يشبه العامل بغير العامل فيأخذ حكمه إذا كانت بينهما مناسبة وذلك في الضرورة نحو قول الشاعر : ((يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فإنّه شبه للضرورة لم بـ (لا) فقد يشبه الحروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالتة عليه. و نحو قول الشاعر :

أجدك لن ترى بثعيلبات ولا بيدان ناجية ذمولا

استعمل لن في موضع من.)) [2]

قد يعمل المصدر مجموعا خلافا لسائر النّحاة، ومما جاء في المصادر مجموعا و معمولا أيضا قول ابن جنّي : ((و مما جاء من المصادر مجموعا و معملا أيضا قوله:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

ومنه عندي قولهم تركته بملاحس البقر أولادها. فالملاحس جمع ملحس، و لا يخلو أن يكون مكانا ، أو مصدرا. فلا يجوز أن يكون هنا مكانا ، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها، و المكان لا يعمل في المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه.)) [3]

- لا يجوز تقديم المرفوع على رافعه يقول : ((و بعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقدمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رفعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له المبتـ ـدأ و الابتداء جميعا ، فلم يتقـ ـدم الخبـ ـر عليهمـ ـا معا،و إنّما تقـ ـدم على أحدهما و هو المبتدأ .)) [4]

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 2 ، ص 172 .
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 388 .
(3) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 207 .
(4) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 385 .

- لا يجوز تقديم المجزوم على الجازم و لا المجرور على جاره . يقول : ((ومحال تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار – و هو أ قوى من الجازم - ، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

–لا يجوز تقديم من جر به عليه كان ألاّ يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى و أجدر.))[1]

- قد يحذف العامل أو يحذف المعمول و ذلك نحو((المبتدأ و الفعل و الخبر المفعول و كحذف الجار و المجرور و غير ذلك من أنواع الحذف.)) [2]

و خلاصة القول على ما أوردناه سابقا أن ابن جنّي كان يؤمن إيمانا عميقا بنظرية (العامل) فهو يوظّفها في سائر بحوثه اللّغوية غير أن هناك من الدارسين من يرى العكس و ذلك مثل ما رآه الأستاذ أحمد أمين الذي يقول : ((ومن لفتات ابن جنّي الجليلة فهمه أن النّحو القديم مؤسس على العامل... فهدم ابن جنّي هذه القضية .))[3]

ويقول في موضع آخر : ((والنّاظر في نحو الخليل و سيبويه يرى أنّه موضوع على أساس العامل وظلّ كذلك إلى عصرنا الذي نؤرخه و جاء ابن جنّي يريد تأسيس نّحو آخر ولكن – مع الأسف- لم يجد سميعا .)) [4]

يعقّب الدكتور فاضل صالح السامرائي على ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين بقوله : ((فهو إذن في رأى الأستاذ أحمد أمين حاول أن يهدم هذه النظرية ، وينشئ النّحو على أساس جديد وهو رأى لم أجد له ما ينصره في كتب أبي الفتح بل الّذي وجدته فيها أنّه مؤمن بهذه النظرية و يطّبقها في بحوثه و يرجح و يفنّد و يؤيد و يخالف بها وعلى أساسها في أكثر ما يبحث.)) (5)

---

(1) ابن جنّي - الخصائص ، ج2 ، ص 388 .
(2) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 360 .
(3) أحمد أمين – ظهر الإسلام ، ج2 ، ص 117 .
(4) المرجع نفسه ، ج2 ، ص 118 .
(5) فاضل صالح السامرائي – ابن جنّي النّحوي ، ص 193 .

ملاحظة العرب للعلل في كلامها :

نحن نعلم أن علماء اللّغة كانوا على مذهبين. يرى أن العرب كانوا يتأملوا مواقع الكلام. أما المذهب الآخر فإنّهم رأوا بأنّهم كانوا يتكلّمون سليقة و طبيعة من غير تأمل لمواقع الكلام.

و قد ذهب أبو الفتح المذهب الأول، و أكده، و كرر في مواطن عديدة من كتبه يقول : ((و كان العرب أبو الحسن يذهب إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنّما تصورته العرب قبل وضعه ، و علمت أنّه لابد من كثرت استعمالها إياه فابتدأوا بتغييره علما بأن لابد من كثرته الداعية إلى تغييره ... و قد كان أيضا أجاز أن يكون قد كانت قديمة معربة فلما كثرت غيرت فيما بعد . و القول عندي هو المذهب الأول لأنّه أدل على حكمتها و أشهد لها بعلمها بمصايـ ـر أمـ ـرها فتركوا بعض الكلام مبنيا غير معرب نحو أمس و هؤلاء و أين.)) [1]

و جاء عنه أيضا ((فإن قلت : و من أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر و استشفّته و عنيت بأحواله و تتبعته حتّى تحامت هذه المواضع التّحامي الّذي نسبته إليها، و زعمته مرادا لها؟... قيل له هيهات!ما أبعدك عن تصور أحوالهم و بعد أغراضهم و لطف أسرارهم!)) [2]

إذن فالأمر عند ابن جنّي يسير. إذ يلجأ إلى التّمثيل و يكثر منه موضحا دقة طبع العربي ، وخفّة لسانه ، و سلامة ذوق ، ورهافة حسة ، وليس أدل على هذا الطبع المتأصل ونبذ اللّفظ المستوحش الغريب من سؤال ابن جنّي لأبي عبد ا محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي فقال له : ((يا أبا عبد ا كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال : كذاك . فقلت: أتقول: ضربت أخوك؟ فقال : لا أقول أخوك أبدا. فقلت كيف تقول : ضربني أخوك ؟ فقال : كذاك . فقلت ألست زعمت أنّك لا تقول أخوك أبدا؟ فقال : إيش ذا ! إختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلّا ادل شيء على تأملهم مواقع الكلام،و إعطائهم إياه في كل موضع حقّه، و حصته من الإعراب، عن

---

(1) ابن الجنّي – الخصائص. ج2 ، ص31

(2) المصدر نفسه. ج1،

ميزة ، و على بصيرة و أنّه ليس استرسالا و لا ترجيما.)) [1] و لكي يدعم آراءه أكثر فإنّنا نجده يعقد فصلا خاصا يثبت فيه (أن العرب أرادت من العال و الأغراض ما نسبناه إليها و حملناه عليها .) و يقول فيه : ((أن في هذا الباب تصحيح ما ندعيه على العرب من أنّها أرادت

كذا لكذا.)) [2] يعلّق الدكتور مازن المبارك على استرسال ابن جنّي في شرحه و وفرة آراءه بقوله : ((و حسبك بهذا النسب يثبته ابن جنّي للعلّة تقوييتا لها و تثبيتا .)) [3] و يذكر ابن جنّي أن المتنبي حدثه قال : ((كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب ، و أحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة فقال : يحير فيها الطرف ، قال و آخر منهم يلقّنه سرا من الجماعة بينه و بينه، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض، و تنبيهه إياه على الصواب .)) [4] ، كما يذكر انّه سأل أبا عبد ا الشجري فقال :((كيف تجمع دكّانا فقال : دكاكين. قلت : فسرحانا ؟ قال سراحين... قلت فعثمان؟ قال: عثمانون فقلت له هلّا قلت أيضا عثامين؟ قال:أيش عثامين ! أرأيت إنسان يتكلّم بما ليس من لغته، و ا لا أقولها أبدا.))[5] و لم يقتنع بعض الدارسين بما ذهب إليه ابن جنّي و كانت مباحثه محلا لانتقادات بعض الباحثين. من ذلك ما رآه الأستاذ مصطفى صادق الرافعي قائلا ((أن ذلك من خرخشة النّحاة.)) [6] كما قال العلّامة ابن خلدون : ((... فالصواب أنّهم يتساندون إلى السريقة و يجرون على مقتضى

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص76.
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص237.
(3) مازن المبارك – النّحو العربي ، ص122.
(4) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص239.
(5) المصدر نفسه ، ج1 ، ص242.
(6) مصطفى صادق الرافعي – تاريخ و آداب لغة العرب، ج1 ، ص 162.

الطبع فلا يفطنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته ... كما أنّه لو ثبت تصفحهم لوجوه الكلام وتأملهم مواقعه ما جاز أن ينتقل لسان العربي عن لغته إلى لغة أخرى ، ولا أن يستدرج في بعض الكلام ، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم للزومهم طريقا واضحا ومهيعا معروفا

))[1] وقد قال الأستاذ محمد الطنطاوي نحو ذلك في كتابه (نشأة النّحو) [2] ويذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي إلى أن : ((ما استدل به ابن جنّي من نحو تصحيح عربي لآخر قال : يحير فقال له : يحار أو الاستدلال بجمع (دكان) و(عثمان) ، أو نحو سؤال الشجري عن (ضربت أخاك و ضربني أخوك ، وقوله : اختلفت جهتا الكلام ونحو ذلك.لا أراه ينهض دليلا على أن المتكلم كان يتأّمل مواقع الكلام ويعرض علل العربية الّتي ينسبها إليهم بل الّذي أراه أنّه يجري وفق سنن قومه ، ويتساند إلى طبعه.))[3] ويقول في موضع آخر : ((ولكن ليس معنى ذلك أن القواعد كانت مفهومة لدى المتحدثين بها وأنّهم يتأملون مواقع الكلام.))[4] . و قد أدى به الأمر إلى أن قال : ((و على هذا فالّذي أراه أن ابن جنّي كان مغاليا فيما ذهب إليه في أن العرب كانوا يعرفون العلل و الأغراض الّتي كان ينسبها إليهم النّحاة .)) [5] و على أي حال فلا يمكن مقارنة الواقع اللّغوي الّذي كانت عليه العربية قديما بواقع اللّغة في عصرنا ، فالأعراب الّذين أخذت عنهم اللّغة كانوا سليقيين ، و كان علماء اللّغة في ذلك الزمان يتحرون في نقلهم ، فلا ينقلون على اللّذين فسدت ألسنتهم بمخالطة الأعاجم ممن سكنوا الحضر. و قد قال ابن جنّي أن علل النّحو أساسها الحس و الطبع ((و علل النّحو شيء فزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع .)) [6] ، و قال أيضا ((و إذا حكمنا بديهة العقل ترافعنا إلى الطّبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقّها وربأنا بها أرفع مشارفها .

وقد قال سيبويه : وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها ، وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه .)) [5] أليس فيما قاله سيبويه شيخ النّجاة دليلا على ما ذهب إليه ابن جنّي ؟ فهو حينما رأى بأن العرب كانوا يتّأملون مواقع الكلام وأن القواعد كانت

---

(1) مصطفى صادق الرافعي – تاريخ آداب العرب ، ج1 ، ص240
(2) محمد الطنطاوي – نشأة النحو ، ص 13
(3) السامرائي – ابن جنّي النحوي ، ص 167
(4) المرجع نفسه ، ص 168
(5) المرجع نفسه ، ص169.
(6) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص51.
(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص 53 .

مفهومة لدى متحدثيهم فأكيد أنّه كان يقصد بذلك العرب الفصحاء. الّذين لم تفسد ألسنتهم بمخالطة الأعاجم وكانت غاية ابن جنّي من ذلك أن يبين لنا حكمة العرب في لغتها، ومن ثم فلا يمكن أن نحكم على رأيه هذا بالمغالاة.

ما لاحظته العرب في كلامها :

ويرى ابن جنّي في أثناء بحثه للعلل . أن العرب لاحظت عللا كانت تتبعها في كلامها وأهم هذه العلل هي :

- أمن اللبس : وهي من أهم العلل في اللّغة على الإطلاق فالمتكلم يريد أن يفهم ، وإذا كان هناك لبس يحاول بما أوتي من سلامة الحس أن يتخطاه ، وأورد ابن جنّي مثالا على ذلك بقوله : ((قال ابو اسحاق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول: إنّما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الّذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلّته ، ونصب المفعول لكّثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلونه ، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون . فجرى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره مجرى شكر المنعم، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه وزوال اختلافها فيه.)) [6] أليس مراده من انطواء النفس وزوال اختلافها لأمن اللبس بين الفاعل و المفعول به .

- تحري الخفّة ونبذ الاستثقال : ويرى ابن جنّي بأنّها علّة مهمة لأن العرب تراعيها كثيرا في كلامها وقد أشار إليها في المثال السابق عن رفع الفاعل ونصب المفعول ناقلا قول أبي اسحاق : ((... وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفّون .)) [7] ، ويقول في موضع آخر : ((ومن حديث الاستثقال والاستخفّاف أنّك لا تجد الثّنائي على قلّة حروفه ما أوله

---

(2) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 49.
(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 1 ، ص 45

مضموم إلاّ قليل ، وإنّما عامته الفتح .)) [8] ، ويقول ((سألت غلاما من آل المهيأ فصيحا عن لفظه من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : أ كذا ، أم كذا ؟ فقال : " كذا بالنصب ، لأنّه أخفّ ، فجنح إلى الخفّة "))[9] ، وقد عقد بابا كاملا وفق هذا العنوان (باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفّاف) وجاء فيه : ((اعلم أن هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره ، وحقيقته ، وذلك أنّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللّفظان ، فيخفّا على اللسان . وذلك نحو : الحيوان ، ألا ترى أنّه عند الجماعة إلاّ أبا عثمان من مضاعف الياء ، وأن أصله حييان فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ولكنّه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك .)) [10] ، وجاء في المنصف حول قول الشاعر :

ولقد يغني به جيرانك ال   ممسكو منك بأسباب الوصال

وقوله : (الممسكو) أراد (الممسكون) ولكن حذف النون لطول الاسم لا للإضافة .))[11]

- التصرف وعدم الجمود : وذكر ابن جنّي أن من هذه العلّة:((إهمال بعض الثلاثي،لا من أجل جفاء تركيبه بتقاربه ، نحو مص ، و صس...لئلا يخلو هذا من ضرب من الإجماد له.)) [12]

وذكر أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع،فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إذانا بأن الفعل في معنى ذلك الآخر

(2) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 69
(3) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 78
(4) المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 18
(5) ابن جنّي – المنصف ، ج 1 ، ص 66
(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 1 ، ص 62

))[13]وقال في الاستحسان : ((وجماعه أن علّته ضعيفة غير مستّحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتّساع والتّصرف))[14]

- إيثار التشابه و التجانس : يرى ابن جنّي أن مثل هذه العلّة ما أجازه سيبويه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . ذلك أنّه أجازه فيه الجر من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة ، والآخر تشبيه بالضارب الرجل .)) [15] ، وقال في موضع آخر : ((ألا ترى أنّهم لما شبهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه .)) [16] ، وجاء في الخصائص : ((اعلم أن العرب تؤثر من التّجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنّه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنّهم لما أعربوا بالحروف والتثنية والجمع الّذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له فيمازَ به ، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع.)) [17] ،وورد في قوله: ((وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعلـ ـه و يصححونه لصحته. وذلك نحو قولك قمت قياما، وقاومت قِواما.

فإذا حملوا الأصل الّذي هو المصدر على الفرع الّذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهه !))[18] وجاء أيضا : ((اعلم أن هذا باب طريقة الشّبه اللّفظي وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوي وصفراوي ... ثم أنّهم قالوا في الإضافة إلى علباء : علباوي وإلى حرباء : حرباوي فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنّها شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها

---

(2) المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 308

(3) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 133

(4) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 183

(5) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 187

(6) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 113

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 1 ، ص 113

همزة علباء ... ثم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء : كساوي وقضاوي . فأبدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علباء.)) (19)

- مراعاة المعنى: وقد ورد في (الخصائص) على أقسام عديدة وهي :

*مضاهاة الجرس للمعنى : يرى ابن جنّي أن كثيرا من هذه اللّغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال الّتي عبر بها عنها ، ألا تراهم قالوا : قضم في اليابس ، وخضم في الرطب ، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صر الجندب ، فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي فقطعوه ، لما هناك من تقطيع صوته ، وسموا الغراب غاق حكاية لصوته.)) (20).

* تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: وهذه عبارة عن باب عقده ابن جنّي في كتابه (الخصائص) وذكر بأنّه ((أكثر كلام العرب عليه ... من ذلك قوله تعالى:((ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا))(21) أي تزعجهم وتقلقهم . فهذا في معنى تهزهم هزا و الهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين،و كأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء.)) (5)

*الحمل على المعنى: وهذا عبارة عن باب جاء فيه:((أعلم أن هذا الشرح غور في العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما. كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد وفي حمل الثّاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللّفظ أو فرعا، وغير ذلك ...

فمن تذكير المؤنث قوله :

---

(2) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص213 - 214

(3) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص65

(4) سورة مريم، الآية (83).

(5) ابن جنّي – الخصائص ، ج2 ، ص145 – 146.

فلا مزنَةُ ودقَتْ وَدقَهَا وَلا أرضَ أبقلَ بقلها [22]

ذهب بالأرض إلى الموضع و المكان. ومنه قول ا عز وجلّ: [فَلَما رَأى الشمسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبي] [(23)] أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه... وكذلك قوله تعالى: [فَمَن جَآءَه مَوعِظَةٌ مِن رَبهِ] [(24)] لأن الموعظة والوعظ واحد... وعليه قول الحطيئة :

ثلاثة أنفس وثلاثة ذود لقد جار الزمان على عيالي[(25)]

...وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي: فقال نعم. أليس بصحيفة !؟ قلت : فما اللّغوب ؟ قال : الأحمق ، وهذا في النثر كما ترى وعلّله.)) [(26)]

* قوة اللّفظ لقوة المعنى: وهذا أيضا عبارة عن باب كامل وأورده ابن جنّي في الخصائص وقد ذكر فيه: ((هذا فصل في العربية حسن ، منه قولهم. خشن ، واخشوشن ،فمعنى خشن دون معنى اخشوشن، لما فيه من تكرير العين و زيادة الواو. ومنه قول عمر- رضي ا عنه-: اخشوشنوا و تمعددوا أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة ، وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب ، ومثله حلى و أحلولى ، وخلُق واخلولق ، و غدن و اغدودن ، ومثله باب فعل وافتعل ، نحو قَدَرَ و اقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم قَدَرَ))[(27)]

- القوة والضعف: وذكر منها ابن جنّي: ((فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب" فُعل "، نحو عنق ، وطُنُب ، وقلّ عنهم باب فِعِل ، نحو : إبل ، و إطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ فالجواب عنه ... أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنّها أقوى منها ، وقد يحتمل للقوة مالا يحتمل للضعف ، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن

---

(1) هذا البيت لعامر بن جوني الطائي ، يصف يصف أرضا مخصبة لكثرة ما نزل بها من غيث .
(2) سورة الأنعام ،الآية (78).
(3) سورة البقرة ،الآية (275).
(4) هذا البيت للحطيئة ، والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشرة ....
(5) ابن جنيّ – الخصائص ، ج 2 ، ص 411 – إلى آخر الباب .
(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 2 ، ص 464

احتمالهن ، وان كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الهمزة . وإنّما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .)) (28)

- الميل للإيجاز والبعد عن الإكثار : وذكر من ذلك : ((فإذا قلت : هل عند أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ، أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر أمراً ، وأبدى صفحة وعنوانا . فجميع ما مضى وما نحن وما نحن بسبيله ، مما أحظرناه ، أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهدٌ بإيثار القوم . قوة إيجازهم ، وحذف فضول كلامهم .))(29)، ويؤكد بعد ذلك أن العرب كانوا يميلون في تعليلاتهم إلى الإيجاز ، ويبتعدون عن الإطالة المملّة.

يقول ابن جنّي : ((وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلّغ. قيل : أ فكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها . و أعلم أن العرب – مع ما ذكرنا – إلى الإيجاز أمَيل، وعن الإكثار أبعد.))(30).

- الشـذوذ : ويذكر منه ابن جنّي : ((ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي " أئمة " بالتحقيق فيها . فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلاّ أن تكون عينين . نحو : سئّال ، و سئّار ، و جئار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا ، وليس لحناً.))(31)

ومنه ما يسميه أغلاط العرب ومنه قولهم مصائب. وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس . وذلك أن مصيبة مَفْعِلة . وأصلها مصوِبَة ، فعينها كما ترى متحركة في الأصل ، فإذا أحتيج إلى حركتها في الجمع حملت الحركة . وقياسه مَصَاوِب.))(32) .

- عدم انتقاض الغرض : ويقدم ابن جنّي مثالا عليه بقوله : ((ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء و الواو حفظن عليه ، وارتبطن له بما زيد عليهن من التّاء من بعدهن ، وذلك كعفرية و

(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص68 - 69
(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص82
(4) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 83
(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 3 ، ص 143
(2) المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 144

حذرية، و عفارية ، و قراسية ، وعلانية ، و رفاهية ، و ترقوة ، و قلنسوة ... فلو زيدت هذه الحروف طرفا للمد بها لإنتقض الغرض من موضع آخر.وذلك أن الوقف على الحرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مده،ولذلك احتاجوا لهن إلى الهاء في الوقف،ليبين بها حرف المد.))[33].

- الاستغناء بالشيء عن الشيء: وهذا عبارة عن باب أورده ابن جنّي في الخصائص ومما ذكر فيه : ((قال سيبويه: واعلم أن العرب قد استغنى بالشيء عن الشيء حتّى يصير المستغنى عنه سقطا من كلامهم البتّة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع ، و وذر ... ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة ، وعليها كسرت ملامح ... وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار ، أو مذكير ، وعلية جاء مذاكير.)) (4)

- إصلاح اللّفظ : وهذا باب آخر أورده ابن جنّي ليبين أن العرب كانت تتحرى التّعليل لإصلاح اللّفظ. قال : ((اعلم أنّه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة ، وعليها أدلّة ، وإليها موصلة ، وعلى المراد منها محصلة ، عنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها . فمن ذلك قولهم : أما زيد فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشّرط فيه صرت إلى أنّك كأنّك قلت : مهما يكن من شئ فزيد منطلق .

فتجد الفاء في الجواب الشرط في صدر ولا تقول : أما زيد منطلق ... و إنّما فعل ذلك لإصلاح اللفظ . ذلك أن الفاء و إن كانت جوابا ولم تكن عاطفة فإنّها على مذهب العاطفة و بصورتها. فلو قالوا : أما زيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم و ليس قبلها اسم إنّما قبلها في اللّفظ حرف هو(أما) فتنكّبوا ذلك ... ووسطوها بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم و بعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة .)) [1] . و من ذلك قولهم : ((إن زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أول : لئن

---

(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص234 – 235.
(4) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 266- 167

زيدا منطلق ، فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد و هو التّوكيد أخرت اللام إلى الخبر فصار ، إن زيدا لمنطلق.)) [2] . ومن إصلاح اللّفظ قولهم: كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام. زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا ((إن زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في التوكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به ، وإعلاما أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إن) لأنها ينقطع عنها ماقبلها من العوامل ،فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .)) [3] .

(1) ابن جنّي الخصائص ، ج1 ، ص 312 – 213.
(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص214.
(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص317.

- الاحتياط : يذهب ابن جنّي إلى ((أن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له فمن ذلك التّوكيد ، وهو على ضربين أحدهما تكرير الأول بلفظه . وهو نحو قولك : قام زيد قام زيد، وضربت زيدا ضربت ، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ،و ا أكبر ا أكبر ...

والثاني في نّحو قولك : قام زيد نفسه ، ورأيته نفسَه.)) [1]

ومن ذلك الإحتياط في التأنيث ، كقولهم : ((فرسة ، و عجوزة ، ومنه ناقة ، لأنّهم لوا اكتفوا بخلاف مذكّرها لها . وهو جمل . لغُنوا بذلك.)) [2]

ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة : كقوله : ((

و الدهـ ـ ـ ـر بالإنسـ ـ ـان دواري

أي : دوار . ومنه قوله :

قالت بنو عامر قالوا بني أسد   يابؤس للجهل ضرارا لأقوام [3]

أراد : يابؤس الجهل ، فأقحم لام الإضافة تمكينا و احتياطا لمعنى الإضافة.)) [4]

- الجوار : وبينه ابن جني بقوله : ((وذلك في كلامهم على

ضربين : أحدهما تجاور الالفظ ، والآخر تجاور الاحوال

فأما تجاوز الألفاظ فعلى ضربين : أحدهما في المتصل و الآخر في المنفصل .

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج 3 ، ص 101 – 102.

(2) المصدر نفسه ، ج3 ، ص103 - 104 .

(3) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يقولها في بني عامر.

(4) ابن جنّي – الخصائص – ج3 ص106.

فأما المتصل، فمنه مجاورة العين للّام بحملها على حكمها وذلك قولهم في صوم : صيم ....

وعليه أيضا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف ، نحو هذا بكر،ومررت ببكر

، ألا تراها لما جاورت اللّام بكونها في العين ، صارت لذلك كأنّها في اللّام لم تفارقها.)) [1] .

وأما الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافّة إليه في قولهم هذا جحر ضب خرب ، وقول

الحطيئة :

فإياكم و حية بطن واد   هموز الناب ليس لكم بسي [2]

فيمكن جر هموز الناب.)) [3]

و أما تجاور الأحوال فهو غريب ، وذلك أنّهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفا ما لم يقع فيه من الفعل ، وإنّما وقع فيما يليه ، نحو قولهم : أحسنت إليه إذا أطاعني ، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة ، وإنّما أحسنت إليه في ثاني ذلك ، ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطّاعة و هي كالعلّة له ،ولابد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب ، كما لابد من ذلك مع العلّة . لكنّه لما تقارب الزمانان ، وتجاورت الحالان ، في الطاعة و الإحسان ، أو الطاعة و استحقاق الإحسان ، صارا كأنّهما إنّما وقعا في زمان واحد.)) [4] .

- الضرورة الشعرية : ومثّل له أبوا الفتح بقوله : ((إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفا من جنسها وذلك قوله :

نفى الدراهيم تنقاد الصياريف.

(1) ابن جنّي – الخصائص / ج3 ، ص 218 – 220 .
(2) فإياكم وحيّة يعنى نفسه ، والهمز من الهمز والغمز ، وقوله : ليس لكم بسي ، فالسي : المثل.
(3) ابن جنّي – الخصائص ، ج3 ، ص 220 – 221 .
(4) المصدر نفسه ، ج3 ص 222 .

فأصل الكلمتين (الدراهم) و (الصيارف) وإنشاء هذه الياء للضرورة الشعرية بحيث أنّها لم تؤثر على تركيب الكلمتين لأنّها من جنسها .)) [1] ومن ذلك أيضا ((حذف الحروف للتخفيف نحو قول رؤبة: وصـافي العجـ ـ ـاج فيمـا وصنـي .

يريد وصاني.)) [2]

- الاستحسان : وذكر ابن جنّي في توضيحه ((وجماعه أن علّته ضعيفة غير مستحكمة ، إلّا أن فيه ضربا من الاتساع و التصرف من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ، ألا ترى أنّهم قلبوا الياء

هنا واوا من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم و الصفة ، و هذه ليست علّة معتدة.)) [3] .

ومن الاستحسان أيضا قول الشاعر :

آريت إن جئت به أملودا مرجلا و يلبس البرودا

آقائلن أحضروا الشهودا

فألحق نون التّوكيد اسم الفاعل، تشبيها له بالفعل المضارع فهذا إذًا استحسان، لا عن قوة علّة، ولاعن استمرار عادة. ألا تراك لا تقول : أقائمن يازيدون، ولا منطلقن يا رجال. إنّما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسبه إلى أنّه استحسان منهم ، على ضعف منه و احتمال بالشبهة له.)) [4]

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج2 ، ص 315
(2) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 217
(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 133 – 134
(4) المصدر نفسه ، ج1 ص 136

- مراعاة الأوزان العربية : يرى ابن جنّي: ((أن هذا موضع من العربية لطيف، ومغفول عنه ، وغير مأبوه له ، وفية من لطف المأخذ وحسن الصنعة ما أذكره ، لتعجب منه ، و تأنق له .

وذلك أن العرب إذا أخذت من الكلمة حرفا ، إما ضرورة أو إيثارا ، فإنّها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرا تقبله أمثلة كلامها ، و لا تعافه وتمجه لخروجه عنها ، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلا أم زائد ... فمن ذلك أن تعتزم تحقير نحو منطلق أو تكسيره ، فلا بد من حذف نونه ، فإذا أنت حذفتها بقي لفظه بعد حذفها : مطِلق ، ومثاله مفعِل ، وهذا وزن ليس

في كلامهم ، فلا بد إذًا من نقله إلى أمثلتهم مطلِق ثم[حينئذٍ من بعد تحقّرة ، فتقول : مطيلَقُ ، وتكسره : مكيرمٌ ومَكارم.)) [1]

- علل خفية علينا : و قد بين أبو الفتح: ((أن هناك عللا قد تخفى علينا وذلك لبعدها في الزمان عنا. قال : نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ، ألا ترى إلى قول سيبوية : " أو لعلّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الّذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ، والآخر لبعده عن الحال لم يعرف السبب للتسمية. ")) [2]

---

(1) ابن جنّى الخصائص ، ج3 ، 112
(2) المصدر نفسه ، ج 1 ، 66

دفاع عن التّعليل النّحوي:

دافع أبو الفتح ابن جنّي عن التّعليل النّحوي و أظهر حماسه لا نظير لها في الدفاع عنه في كلّ مباحثة. وقد وضع لأجل ذلك بابا خاصا في كتابه (الخصائص) عنوانه (باب في الرد على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة.) [1] و يمثّل ابن جنّي لذلك بقوله : ((و هذا كقولهم : يقول النّحويون إن الفاعل رفع ، و المفعول به نصب ، و قد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : ضرب زيد فنرفعه و إن كان مفعولاً به، و نقول : إن زيدا

قام فننصبه و إن كان فاعلا ، و نقول : عجبت من قيام زيد فنجره و إن كان فاعلا ، و نقول أيضا : قد قال ا عز وجل : [وَ مِن حَيثُ خَرَجتَ] [2] فرفع (حيث) و إن كان بعد حرف (الخفض.) [3] و يرد على هؤلاء الّذين يرون فساد هذه العلل و يشنّعون أصحابها. بقوله :((و مثل هذا يتعب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه . و لو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط هذا الهوس و ذا اللّغو ، ألا ترى أنّه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، و أن الفّاعل عندهم إنّما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل و أسندت و نسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، و أن الفعل الواجب و غير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال.)) [4]

---

(1) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ،ص184.
(2) سورة البقرة ، الآية (149) .
(3) ابن جنّي – الخصائص ج1 ، ص 184 .
(4) المصدر نفسه ، ج1 ، ص185.

و يبدو أن تأثّر النّحاة بالنّظر الفلسفي ، و الجدل الكلامي ، و الأسلوب الفقهي ، قد صبغ البحث النّحوي بصبغة خاصة . إذ أدى هذا الولوع في استقصاء العلل ، و الإسفاف في انتزاعها و تتبعها إلى التهجم عليها و ازدراء أصحابها. فابن جنّي حينما دافع عن علل النّحويين بهذه الحماسة الظّاهرة لابد و أن تكون هناك نزعة مضادة حمل لواءها من انزعج من تكلّف النّحاة في هذا التّعليل الفّلسفي الّذي رأى بأنّه لا طائل من ورائه إلّا كد الذّهن. يقول ابن فارس المتوفى سنة 395 هـ و الّذي كان معاصرا لابن جنّي :

مرت بنا هيفاء مقدودة تركية تنمي لتركـ ـي

ترنو بطرف فاتن فائر أضعف من حجة نحوي

و قد علّق الدكتور مازن المبارك عن هذين البيتين بقوله : ((و ما أحسب هذا القول يقوله ابن فارس إلّا نتيجة لمماحكة كثير من النّحويين و تعسفهم في إيجاد علل يرفضها الحسن و تأباها النفس.)) (1)

و در ابن جنّي حينما اعتبر العلل نوعيين :

نوعا يتقبله العقل و تقبل عليه النفس، و نوعا لا تنطوي عليه النفس إلّا على تجشم و استكراه.)) (2)

---

(1) مازن المبارك – النّحو العربي ، ص155.

(2) ابن جنّي – الخصائص ، ج1 ، ص88.

لقد كان أبو الفتح ذا عقلية تعليلية تحليلية. إذ أنّنا وجدناه بحماسته هذه الّتي كان يدافع بواسطتها على علل النّحويين مولعا بالتّعليل النّحوي إلى حد الإسراف. كما قال الدكتور فاضل صالح السامرائي: ((وقد كان مسرفا في ذلك يحاول بكلّ ما أوتي من قوة فكر و حدة طبع استخلاص العلّة و إن كانت بعيدة.)) (1) ، يقول فؤاد البستاني: ((و هو على دقّته في البحث و إغراقه في التّعليل سائغ الأسلوب.)) (2)، و من إغراقه في التّعليل النّحوي .مثلا في باب الاشتقاق الأكبر فتراه يحاول ربط المعنى بكلّ تأويل فيذكر ((أن الكلام من (ك ل م) و هو الجرح و الشدة وسبب التسمية بذلك أن الكلام سبب لكلّ شر و شدة في أكثر الأمر فلما كان الكلام أكثر الشر

اشتقّ له من هذا الموضع.)) [3] يقول فاضل صالح السامرائي معقبا على كلامه هذا ((أي أن الواضع نظر هذه لذلك ، و هذه مبالغة في التّعليل.)) [4] و لكن و برغم من مبالغاته الّتي ذكرها الدكتور إلّا أن أبا الفتح يعتبر من أجلّ النّحاة القدماء الّذين حاولوا محاولة تنظيرية في التّعليل شبه متكاملة و ذلك حينما بين طبيعة العلّة ، و ذكر دوافعها ، و أحصى شروطها و أشار إلى أهميتها ، و نحن علمنا بأنّه عدها أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين.

---

(1) فضل صالح السامرائي – ابن جنّي ، ص207

(2) فؤاد البستاني – دائرة المعارف ، ج2 ،ص420

(3) فاضل صالح السامرائي – ابن جني ، ص 207

-الخاتمـــــــــــــــــة -

يعالج هذا البحث ظاهرة التّعليل في النّحو عند ابن جنّى من خلال كتابه الخصائص في مدخل و ثلاثة فصول .

و قد تبيّنت الدّراسة بأنّ التّعليل النّحوي عبارة عن تفسـ اقترا يفسر أحكام النحّو، و ظواهره وفق ثنائية العلّة و ا علول.

و رأيت بأن القدماء لا يفصلون بين نشأت قواعد اللّغة العربية و بين التّعليل ، و المحت إلى اضطرابهم في تحديد البداية المبكرة لنشأت القاعدة النّحوية ، و مع الغموض الّذي شاب نشأت القاعدة . اتفقنا مع الأستاذ أحمد أمين ، و الرافعي ، و بروكلمان فيما ذهبوا إليه من الغموض الّذي شاب بداية النّحو علما له أصوله. و استندنا إلى رأي الدكتور مازن المبارك و هو أنّه لا يمكن القدح في كل روايات القدماء ، ومن ثم بينا بأن التّعليل نشأ مع النّحو العربي استجابة لما نتج عن النقلة الحضارية الّتي أحدثها الإسلام في العرب ، فأصبحت الحاجة ملحة للمحافظة على العربية بوصفها ، وتقعيدها ، و تفسير سمتها في الأوضاع و المباني. مراعاة لمتطلبات التّصويب و التّعليم .

و بينت الدراسة بأن أبا الأسود الدؤلي هو صاحب الأسبقية في وضع الضوابط النّحوية و قد كانت تلك الضوابط كخطوة أولى في وضع التّعليل النّحوي .

فقد ولد إحساسا فنيا يرفض بعض الاستعمالات النّحوية، ثم أصبح تعبيرا اصطلاحيا يفسر ذلك الرفض بالقاعدة النّحوية .

و قد أشرنا بذلك إلى محولات الحضرمي المبكّرة في التّعليل زاعمين أنّه معال النّحو الأول مستندين في هذا الزعم إلى رواية ابن سلّام و السيوطي و ما سجل القدماء له من محاولات رائدة في القياس و التّعليل ، و عددت هذه البداية عنده مهمة، لأنّها مبكرة كما كانت لها ثمار أينعت بعد ذلك و فتحت المجال واسعا أمام النّحاة الّذين جاءوا من بعده . في تحكيم التعليل بما

يعكس تّفكير العقل العربي ، و محصلاته الثّقافية ، و ما أفاده مما كان موجودا ثم من ثقافات و معارف . وكانت محاولات الحضرمي تعرف عند القدماء بالطّعن على العرب أو تخطئة العرب، وقد أشرنا إلى تباين آراء الباحثين المعاصرين في تفسير التّعليل المنسوب إلى أبي اسحاق الخضرمي.

ومن ثم سار تلميذه عيسى بن عمر على الدرب نفسه، وحذا حذو شيخه الحضرمي في معارضة القراء ومخالفة جمهورهم، وكان في لمحاته التّعليلية المبكرة يجنح إلى الفتحة بوصفها أخفّ الحركات وكان مثل أستاذه يطعن على العرب ، وقد عد البحث بأن أهمية الحضرمي وابن عمر تكمن في أنّهما لجآ إلى تجريد القياس بالتّعليل حتّى لو خطآ فحول الشعراء. و كيف أنّهما جعلا من القياس والتّعليل سيفا مساطا على رقاب الّذين لا يسيرون وفق القاعدة الّتي طرداها و جعلاها مازمة.

و أما أبو عمرو بن العلاء فقد عده البحث لغويا وراوية أكثر منه نحويا وهذا استنادا لما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف فقد كان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها و غريبها، وكان منهج أبي عمرو مختلفا عن منهج الحضرمي وابن عمر. فقد رأينا بأنّه كان يسلم للعرب ولا يطعن عليهم. ومن ثم فقد كان يمثل مرحلة الالتزام باللّغة أكثر من الالتزام بالتّعليل النّحوي .

و أما المبحث الآخر فقد خصصناه للتّعليل النّحوي في كتاب سيبويه وخلاله تعرفنا على الجوانب الرئيسية في التّعليل عند الخليل بن أحمد، وبينا بأنّه أول من جعل العلّة اجتهادا من النّحوي، فهو أول بسط القول في العلل بسطا أدى إلى لفت معاصريه إليه، فكل حكم نحوي يعلّل، واستندنا في ذلك إلى رواية الزجاجي عنه في كتابه الإيضاح في علل النّحو، وقد اتضح لنا بأنّه استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحد قبله ، وقد حذا تلميذه سيبويه حذوه في ربط الأشباه بالنّظائر، وجعل اللّغة بناءا كليا تحكمه قواعد عامة. لا أشتاتا يتّجه إلى الفروع بمنأى عن الأصول، فقد كان كشيخه يناظر بين النّصوص، فيقرن بين النّظير والنّظير الّذي

يشبهه. وعكس تعليل سيبويه طبيعة اللّغة العربية الّتي لا تتّسم بالجمود وإنّما تتّسم بالمطاوعة في التّعليل ، ويمكن الحمل على اللّفظ كما يمكن الحمل على المعنى ، ومن ثم يمكن الحمل استعمال اللّغوي على الآخر، وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجها . فاللّغة العربية الّتي ارتضاها سيبويه وشيخه في الكتاب لغة طبيعية غير معزولة عن السياق الّذي استعملت فيه ، أي أثر المقام في المقال.

ويلفتنا سيبويه إلى ظاهرة مؤثّرة في العربية ، وهي أن من أساليب العرب في الكلام الحذف، و الاستغناء بالشيء عن الشيء .

وقد تبين لنا بأن التّعليل النّحوي في كتاب سيبويه كان مستمدا من روح اللّغة ، معتمدا على الفطرة، و معتمدا على الفطرة و الحس، ولم يكن ذا طبيعة فلسفية منطقية وكان منهجه التّناظر، ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال و المعنى.

وأما المبرد فقد كان يرى أن القياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة، فعنده التوافق مع أحكام النّحو شرط في التوسع في المعيار النّحوي الّذي يقاس عليه. ومن جهة الأحكام نزع المبرد إلى إقامة معايير ثابتة ، عللها الربط العقلي بين الأحكام النّحوية والتصور النظري لها ، فنجده قد ربط بين النظرية النّحوية والحكم النّحوي بالعلل العقلية المناسبة، وخالف المبرد سيبويه في بعض آرائه التعليلية فجاء كتابه (المقتضب) بعد تدقيق في كتاب سيبويه من جهة المادة المستقرأة، و الأحكام المبنية عليها ، والعلل الرابطة بينها. مراجعة مقتضبة لكتاب سيبويه، وقد كانت بينهما خلافات كثيرة ناقشناها في مواضيعنا.

وفي الفصل الثّاني ناقشنا نضج التّعليل النّحوي وازدهاره في القرن الرابع الهجري. وأظهرت الدراسة مدى التفاعل الذي كان بين العلة النّحوية والعلّتين الفقهية والمنطقية، فالنّحاة أخذوا من أصول الفقه التّعليل بمنهج الطرد، لأن الحكم النّحوي إذا ثبت بعلّة ثبت في كل المواضع

وإن لم تكن العلّة موجودة طردا للباب،و بمنهج الصبر و التقسيم ، أما مسالك العلّة الفقهية فرأينا بأنّها لا تناسب التّعليل النّحوي ، لأن تطبيقاتها فيه لا تشكل ظاهرة واضحة .

ولم تنكر الدراسة تأثّر النّحو العربي بالمنطق بمقولاته، ومصطلحاته ، ومنهجيه الصوري ابتداء من القرن الرابع ، وعددناه أمرا طبيعيا لا ينقص من شأن النّحو العربي ، ولا يعنى أن النّحو العربي استحال نحوا يونانيا، لأن منطقه مسلوخ عن العربية .

وفي المبحث الثّالث تناولنا التّعليل النّحوي عند ابن السراج ورأينا أنّه صنف علل النّحويين إلى مستويين وذلك وفق ملاحظات دقيقة في علل النّحويين في مؤلّفاتهم. وتبين لنا أن هذا التصنيف يعد محاولة رائدة لمساع تنظيرية فتحت المجال واسعا أمام النّحاة الّلذين جاءوا من بعده .

وكان الزجاجي في تعليله قد نهض بعبء استنباط نظرية في التّعليل النّحوي . فعلل النّحو عنده

ليست موجبة وإنّما هي مستنبطة أوضاع ومقاييس، وهي عنده إما علل تعليمية أو قياسية أو جدلية. و استطاع الزجاجي مناقشة الحدود النّحوية وأراد بذلك تنقية النحو من سلطان المنطق وهو بتأليفه لكتاب الإيضاح في علل النّحو حاول الحد من سلطان المنطق على النّحو، وقد أثمرت هذه المحاولة بتأليفه لكتاب (الجمل) حيث عمد فيه إلى تيسير النّحو. و أما السيرافي

فترجع أهميته في شرحه لكتاب سيبويه وتفسير مسائله ، وقد أقام صرح هذا التفسير على أصول من المنطق ، وقد تبين لنا من تعليلاته أنّه كان يخالف سيبويه ويأخذ بآراء غيره النّحاة ، كما كان يتّكئ على أساليب الجدل الكلامي، ولعل ذلك هو الّذي جعله ينتّصر في المناظرة التي كانت بينه و بين أبي بشر متّى .

وكان الرماني في تعليله يعتمد على المنطق و قد صنّف العلة النّحوية إلى حكمية، ضرورية، صحيحة فاسدة. و تبين لنا بأنّه كان يعتمد على العقل في تعليلاته، و كان يهتم بعلّة المعنى. أما المبحث الأخير فقد خصصناه للفارسي. و تبين لنا بأنّه كان صاحب مدرسة في القياس، و التّعليل.

هذه المدرسة حظيت من ثمرات تفكيره بفيض غزير، و أفضت الدراسة بأن أكثر الأصول الّتي اعتمدها و سار على نهجها، تبعها تلميذه ابن جنّي في كتابه الخصائص و ذلك من خلال إشارتنا إلى أن ابن جنّي كان يتعجب من قدرة شيخه على التّعليل و كثرة ما كان يدلي به من تعليلات في مسائل النّحو و التّصريف. و وجدنا بأن تعليلاته لم تكن تقف عند أرائه بل كانت تمتد إلى آراء سيبويه، و غيره من النّحاة السابقين.

و بحثت الدراسة في الفصل الثالث التّعليل النّحوي عند العلامة ابن جنّي. و قد تبين لنا أنّه أولاه درجات من العناية و الاهتمام، إذ هو عنده أشبه بالقضايا المنطقية. يسوقها سوقا و يوضح من خلالها مناحي التّعليل، و شروطه، و دوافعه. بحس لغوي، و صوتي يوضح الوشائج القوية بين الظواهر اللّغوية. بما يكشف عن ما في لغة البيان من أسرار و أسر.

و لم تهمل الدراسة بيان موقف ابن جنّي من العلل الثواني و ما بعدها ، و من نظرية العامل. و قد أفضت لنا الدراسة أنّه كان سابقا لابن مضاء القرطبي في حملته على العلل الثواني و ما بعدها. فابن جنّي يعد من أوائل النّحاة الّذين أنكروا هذا الإسفاف في التّعليل ، و الإلحاح في تتبع العلل . كما أنّنا وجدناه مؤمنا بالعامل يطبقه في سائر مباحثه النّحوية، فهو يكاد يتّفق مع سائر النّحاة الّذين سبقوه اتفاقا تاما. و هذا عكس ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين.

و خلصت الدراسة إلى بيان أن ابن جنّي كان ذا عقلية تعليلية تحليلية ، مبتكرة قياسة ، فهو أول من أراد تأليف أصول النّحو على مذهب أصول الفقه و الكلام. و لذلك جعل علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقهين.

الفهرس :